
مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع

تقرير مجلس الإدارة

والبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع تقرير مجلس الإدارة

يتشرف أعضاء مجلس الإدارة بتقديم تقريرهم مرفقاً بالبيانات المالية الموحدة المدققة لمصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع ("المصرف") وشركائه التابعة، يشار إليها معاً بـ ("المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

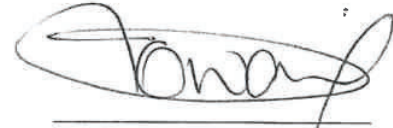
المؤشرات المالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي موجودات المجموعة ٧٩,٢ مليار درهم، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٠,٢% مقارنة بمبلغ ٦٥,٩ مليار درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. شهدت الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة نمو ملحوظ بنسبة ٣٧,٥% خلال السنة، لتصل إلى ١٣,٢ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٩,٦ مليار درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. شهدت الاستثمارات في التمويل الإسلامي نمو بنسبة ١٤,١% بما يمثل زيادة زيادة قدرها ٤,٧ مليار درهم، ليصل إجمالي المبلغ المستحق إلى ٣٧,٧ مليار درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بمبلغ ٣٣,٠ مليار درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٤,٥% لتصل إلى ٥١,٨ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٤٥,٢ مليار درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مما يبرز قوة مركز السيولة بشكل عام لدى المجموعة بواقع ٢١,٦% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. تبلغ حقوق الملكية للمساهمين ٨,٣ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

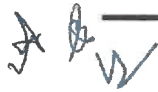
زاد الربح التشغيلي قبل خصم الانخفاض وإعادة التقييم للمجموعة بمقدار ١٢١,٥ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. بلغ مخصصات الانخفاض على الأصول المالية - صافي التحصيلات - للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما مجموعه ٢١٠,٤ مليون درهم إماراتي. انخفضت خسارة إعادة التقييم على العقارات من ٢١٨,٤ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٤٢,٨ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بانخفاض قدره ٨٠,٤%. نتيجة لذلك، زاد الربح قبل الضريبة بمقدار ٣٠٧,٣ مليون درهم إماراتي ليصل إلى ١,١٤٨,٨ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٨٤١,٥ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. بلغ مصروف الضرائب للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ١٠١,٠ مليون درهم إماراتي أمثالاً لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات، اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤. ونتيجة لذلك، تم تسجيل الربح للسنة (بعد الضريبة) بمقدار ١,٠٤٧,٩ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٨٤١,٥ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مما يعكس زيادة بنسبة ٢٤,٥%.

مدققو الحسابات

تم تعيين السادة/كي بي إم جي لوار جلف كمدققي حسابات للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في ١٨ فبراير ٢٠٢٤.



عبد الرحمن محمد ناصر العويس
رئيس مجلس الإدارة
١٩ يناير ٢٠٢٥



تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع ("المصرف") وشركاته التابعة ("المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والبيانات الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات، تتضمن السياسات المحاسبية المادية ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني الدولي للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (القواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين) بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمر التدقيق الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمار في التمويل الإسلامي، صافي	
راجع الإيضاحين رقم ٩ ورقم ٤ (٢) (أ) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
اعترفت المجموعة بمخصصات خسائر الائتمان في بياناتها المالية الموحدة باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام جوهرية وتضع مجموعة افتراضات عند إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة لديها، ويتم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة كدالة لتقييم احتمالية التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر، بعد تعديلها بحسب المعلومات الاستشرافية، وإجمالي التعرض عند التعثر فيما يتعلق بالتعرضات ذات الصلة الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة. يتم قياس التعرضات المادية ضمن المرحلة ٣ بشكل فردي، بغرض رصد مخصصات انخفاض القيمة. يتضمن ذلك تقييم سيناريوهات التعافي، واستراتيجيات التخارج، والوقت اللازم للحصول. يقتضي التقييم وضع أحكام جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ. يعتبر ذلك أمر تدقيق رئيسي، حيث أن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يقتضي من الإدارة وضع أحكام جوهرية وتقديرات واستخدام نماذج معقدة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية للمجموعة.	قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية بشأن عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والتحقق من مدى معقوليتها/ ملامتها: - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة بناءً على متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفهمنا للأعمال. - تكوين فهم بشأن التقدير المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة. تضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على معلومات حول البيئة الرقابية للمجموعة فيما يتعلق بوضعها للتقديرات، وتكوين فهم بشأن عملية وضع التقديرات، وفهم الأساليب والافتراضات والبيانات المستخدمة لوضع التقديرات المحاسبية. تقييم واختبار مدى فعالية تصميم وتطبيق النظم الرقابية ذات صلة. - الاستعانة بمختصين إدارة المخاطر المالية لدينا لتقييم مدى معقولة وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف مكونات مجموعة مختارة من نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وتطبيق أحكام خبراء الائتمان لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على خبرتهم ومعرفتهم بمجال العمل. تضمن ذلك، حيثما كان مناسباً، فحص وتمحيص الافتراضات/ الأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتعريف التعثر، واحتمالية التعثر، والخسائر المحتملة عند التعثر، واستخدام متغيرات الاقتصاد الكلي والنتائج المرجحة بالاحتمالات لتقييم ما إذا كانت مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة المسجلة تعكس مستوى جودة الائتمان ذي الصلة وتوجهات الاقتصاد الكلي. - اختبار مدى تكامل ودقة البيانات المستخدمة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة من خلال اختبار عينة من مدخلات البيانات الرئيسية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. - الاستعانة بمختصين تقنيّة المعلومات لدينا لاختبار نظم تكنولوجيا المعلومات العامة وتطبيق الضوابط الرقابية ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمار في التمويل الإسلامي، صافي (تابع)	
راجع الإيضاحين رقم ٩ ورقم ٤ (٢) (أ) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. (تابع)	
أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
	- مراجعة الجوانب الرئيسية لعينة مما وضعته المجموعة من محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان من التمويل الإسلامي، من خلال تحليل المعلومات المالية والاقتراضات والأحكام المهنية التي تطبقها المجموعة، لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد حالة من حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب، بما في ذلك أساس التحركات فيما بين المراحل. - إجراء تقييمات ائتمانية لعينة من العملاء المختارين، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملائمة الدرجات الائتمانية، بما في ذلك تحديد المراحل وتقييم الأداء المالي للمقترض ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض من خلال التدفقات النقدية المخصومة، بما في ذلك الضمانات وعناصر المخاطر الأخرى ذات الصلة، وذلك من خلال تحليل المعلومات المالية والاقتراضات والأحكام المهنية التي تطبقها المجموعة، وحيثما قضت الضرورة، فحص وتمحيص مدى ملائمة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لعينة من المقترضين. - تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة استناداً إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى في تقريره الصادر بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢٤ رأي غير معدل حول تلك البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير أعضاء مجلس الإدارة (ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات حولها)، الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات، وبيان رئيس مجلس الإدارة وتقرير مراجعة الإدارة والمراجعة المالية وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف المتوقع توفيرهما لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نُعبر عن أية استنتاجات تأكيدية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

المعلومات الأخرى (تابع)

في حال خالصنا إلى وجود خطأ مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقي الحسابات، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

في حال خالصنا إلى وجود خطأ مادي في بيان رئيس مجلس الإدارة وتقرير مراجعة الإدارة والمراجعة المالية وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف أثناء قراءتهما، يتعين علينا إحاطة مسؤولي الحوكمة بهذا الأمر.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهداف تدقيقنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

— التحقق من مدى ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

— تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.

— الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية للمجموعة. إننا نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق، بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال تدقيقنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على التهديدات أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، فإننا ننوه بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- (١) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (٢) تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١؛
- (٣) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛
- (٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- (٥) كما هو مبين في الإيضاحين ٧ و ٣٩ حول البيانات المالية الموحدة، قامت المجموعة بشراء أسهم إضافية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

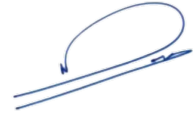
٦) يبين الإيضاح رقم ٣٣ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛

٧) بناءً على المعلومات التي تم تقديمها لنا، لم يسترعر انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أي من الأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للمصرف، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛ و

٨) يبين الإيضاح رقم ٣٤ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

كما تقتضي المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ (وتعديلاته)، ننوه أيضاً بأننا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد



فوزي أبوراس
رقم التسجيل: ٩٦٨
دبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: 19 يناير 2025

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

إيضاحات	٢٠٢٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٥	٣,٠٠٢,٥٥٦	٣,٤٣٦,٦١٢
٦	١٤,١٠٦,٢٧٧	١٠,٢٤٠,٦٦٤
٧	٤,٥٩٧,٧٤١	٣,٩٦١,٧٣٩
٨	١٣,١٧٢,٦٨٤	٩,٥٨٢,٢٩٢
٩	٣٧,٦٨٧,٠٢٦	٣٣,٠٣٠,٤٣٤
	٢٣٩,٤٩٨	٢٠٩,١٣٥
١٠	٢,٩٦٤,٧١١	٢,٨٢٢,٩٩١
١١	٧٩٣,٤٣٨	٥٢٦,٢١٥
١٢	١,٦٨٧,٣١٥	١,١١٧,٢٩٢
١٣	٦٣,٠٠١	٦١,٦٦٤
١٤	٨٩٦,٠٦٩	٨٨٩,٩٤٣
	٧٩,٢١٠,٣١٦	٦٥,٨٧٨,٩٨١

الموجودات

نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
مراجعات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المضافة
استثمارات في التمويل الإسلامي
القبولات
استثمارات عقارية
عقارات محتفظ بها لغرض البيع
موجودات أخرى
الموجودات غير الملموسة
ممتلكات ومعدات
إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين

المطلوبات

١٥	٥١,٧٥٨,٤٤٤	٤٥,٢٠٦,٥٧٤
١٦	١٢,٨٥٠,٣٣٠	٩,٠٥٣,٩٣٢
١٧	٣,٦٥٩,٩٤٩	١,٨٣٤,٨٦٩
	٢٤٠,٣٧٠	٢٠٩,٦٠٣
١٨	٢,٣١٢,٢٩٩	١,٣٩١,٣٣٣
	٨٥,٦٢٥	٦٦,٠٠٢
	٧٠,٩٠٧,٠١٧	٥٧,٧٦٢,٣١٣

حقوق الملكية للمساهمين

١٩	٣,٢٣٥,٦٧٨	٣,٢٣٥,٦٧٨
٢٠	١,٨٣٦,٥٠٠	١,٨٣٦,٥٠٠
	(١٠٩,٠٠٣)	(١٨٣,٨٤٩)
٢١	١,٤٦٨,٠٠٦	١,٨٧١,٤٦٣
	١,٨٧٢,١١٨	١,٣٥٦,٨٧٦
	٨,٣٠٣,٢٩٩	٨,١١٦,٦٦٨
	٧٩,٢١٠,٣١٦	٦٥,٨٧٨,٩٨١

إجمالي حقوق الملكية للمساهمين

إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين

* راجع الإيضاح رقم ٤٠ لمزيد من التفاصيل حول التغير في أرقام المقارنة

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية الموحدة بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢٥ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

محمد أحمد عبد الله
الرئيس التنفيذي

عبد الرحمن محمد ناصر العويس
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحات ١٥ إلى ٨٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر		إيضاحات	
٢٠٢٣	٢٠٢٤		
٣,٠٨٨,٩٠٩	٣,٧٢٥,٠٧٠	٢٣	إيرادات من استثمارات في تمويلات وصكوك إسلامية
(١,٦٣٥,٩٤٤)	(٢,٢١٥,١٧٩)	٢٤	توزيعات على المودعين وحاملي الصكوك
١,٤٥٢,٩٦٥	١,٥٠٩,٨٩١		صافي الإيرادات من المنتجات التمويلية والاستثمارية
٣٥٣,٠٥٧	٤٩٩,٥٠٣	٢٥	إيرادات الرسوم والعمولات
(٧٧,٥٤٣)	(٩٩,١٥٣)	٢٥	مصروفات الرسوم والعمولات
٢٧٥,٥١٤	٤٠٠,٣٥٠		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
٧٥,٢٢٩	٨٥,٠٧٦		إيرادات الاستثمار
٦٣,٦٧٢	٦٢,٥٧٤		إيرادات صرف العملات الأجنبية
١٠٧,٦٤٢	١٢٣,٢٥٢	٢٦	إيرادات أخرى
١,٩٧٥,٠٢٢	٢,١٨١,١٤٣		إجمالي الإيرادات التشغيلية
(٦٩٤,٤٥٤)	(٧٧٩,١١٣)	٢٧	مصروفات عمومية وإدارية *
١,٢٨٠,٥٦٨	١,٤٠٢,٠٣٠		صافي الإيرادات التشغيلية قبل الانخفاض في القيمة وإعادة التقييم *
(٢٢٠,٦٠٨)	(٢١٠,٤١٤)	٢٨	الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - صافي من المبالغ المستردة
(٢١٨,٤٢٠)	(٤٢,٧٧٢)		خسائر إعادة تقييم العقارات
٨٤١,٥٤٠	١,١٤٨,٨٤٤		أرباح السنة *
-	(١٠٠,٩٥٩)	٣٧	الضرائب
٨٤١,٥٤٠	١,٠٤٧,٨٨٥		أرباح السنة *
			(العائد إلى مساهمي المصرف)
٠,٢٣	٠,٣٠	٢٩	الربحية الأساسية والمخفضة للسهم (بالدراهم الإماراتي)

* راجع الإيضاح رقم ٤٠ لمزيد من التفاصيل حول التغير في أرقام المقارنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحات ١٥ إلى ٨٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٨٤١,٥٤٠	١,٠٤٧,٨٨٥
١١٠,٣٧٤	٥١,٧٠٤
-	(٤٢,٠٠٩)
٨,٣٣٣	٢٣,٧٨٢
-	(١,١٢٦)
٩٦٠,٢٤٧	١,٠٨٠,٢٣٦

أرباح السنة *

(العائد إلى مساهمي المصرف)

الدخل الشامل الآخر

بنود سيعاد تصنيفها في الأرباح أو الخسائر

- التغير في احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات الصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية (إيضاح ٣٦)

بنود لن يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر

- التغير في احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الضريبة ذات الصلة في الدخل الشامل الآخر

إجمالي الدخل الشامل للسنة *

(العائد إلى مساهمي المصرف)

* راجع الإيضاح رقم ٤٠ لمزيد من التفاصيل حول التغير في أرقام المقارنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحات ١٥ إلى ٨٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة. تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

السنة المنتهية ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٣	٢٠٢٤	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
٨٤١,٥٤٠	١,٠٤٧,٨٨٥	أرباح السنة *
تسويات لـ:		
٥٧,١٢٣	٥٧,٠٥١	- الإطفاء والاستهلاك
١,٦٧٦	١,٠٨٠	- إطفاء تكلفة إصدار الصكوك
١٨٢,٠٨٤	٢٢٨,٠٢٨	- مخصص الاستثمارات في التمويل الإسلامي
٢٦,٧٠٣	(٢٠,٥٩٦)	- (عكس)/رصد مخصص الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة
١٣,٦١٧	(١,١٤٨)	- (عكس)/رصد مخصص الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة
(١,٧٩٦)	٤,١٣٠	- مخصص/(عكس) موجودات مالية أخرى
(٣,٤٩٦)	(٢٤,٤٦٠)	- أرباح من استبعاد عقارات مُحْتَظ بها لغرض البيع
(١٢,١٦٢)	(٣,٥٨٧)	- أرباح من استبعاد استثمارات عقارية
(٦,٥١٦)	(٢٤,٥٢٢)	- أرباح من استبعاد استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة
٢٢١,٤٩٧	٤٠,٣٣٥	- خسائر إعادة تقييم استثمارات عقارية
(٣,٠٧٧)	٢,٤٣٧	- مخصص/(عكس) انخفاض قيمة عقارات محتفظ بها لغرض البيع
(٥,٩٥٥)	(٩,٨٩٥)	- إعادة تقييم الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(٨,١٧١)	٢,١٧٦	- (إيرادات)/خسائر صرف العملات الأجنبية على العقارات
(٦٠,٨٧١)	(٤٨,٨٩٥)	- إيرادات توزيعات الأرباح
-	١٠٠,٩٥٩	- الضرائب
(٩)	(٣٦٦)	- أرباح من استبعاد ممتلكات ومعدات
١,٢٤٢,١٨٧	١,٣٥٠,٦١٢	الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية *
التغيرات في:		
٣١,٩٥٢	(١٧١,٤٢٩)	- أرضة مقيدة
(١,٥٨٥,٠٩٨)	١,٦٢٠,٤٦٥	- مرابحة ووكالة مع مؤسسات مالية
(٢,٥٤١,٠٠١)	(٤,٨٨٤,٦٢٠)	- استثمارات في التمويل الإسلامي
(١٧٦,٠٨٦)	(٥١,٣٧٠)	- عقارات محتفظ بها لغرض البيع
٧٦,٤٩٧	(٦٠٤,٥١٦)	- موجودات أخرى وقبولات
٥,٦٧٧,٣٤٣	٦,٥٥١,٨٧٠	- ودائع العملاء
٢,٣٧٦,٠٦٢	٣,٨٠٤,٦٧٦	- مبالغ مستحقة إلى البنوك
٤٤,٤٥٦	٨١٢,٠٧٥	- مطلوبات أخرى وقبولات *
٥,١٤٦,٣١٢	٨,٤٢٧,٧٦٣	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
(٣٤,٨٠٩)	(٦٤,٨٠١)	- استحوذ على ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
٢٥	٦٥٣	- استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
(٢٤,٤٦٨)	(٤١٦,٦٦٤)	- استحوذ على استثمارات عقارية
٧٨,١٠٣	٤٢,١٩٠	- استبعاد استثمارات عقارية
(٨٣٣,٠٦١)	(٩٧٢,٦٤٠)	- استحوذ على استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة
٩٢٦,٣٨٤	٤٦٣,٣٥٤	- استبعاد/استرداد استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة
(٥,٢٠٣,٧٦٧)	(٤,٩٨٤,٧٥٤)	- استحوذ على استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
٢٠٢,٦٤٩	١,٣٩٥,٥١٠	- استبعاد/استرداد استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
٦٠,٨٧١	٤٨,٨٩٥	- إيرادات توزيعات الأرباح المستلمة
(٤,٨٢٨,٠٧٣)	(٤,٤٨٨,٢٥٧)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحات ١٥ إلى ٨٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع
بيان التدفقات النقدية الموحد (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
-	١,٨٢٤,٠٠٠
(١,٨٣٦,٥٠٠)	-
-	(٣٩٣,٢٤١)
(٩١,٨٢٥)	(٩١,٨٢٥)
(٣٠٨,١٦٠)	(٣٢٣,٥٦٧)
(٨٠,٦٩٢)	(٦٦,٠٠٢)
(٢,٣١٧,١٧٧)	٩٤٩,٣٦٥
(١,٩٩٨,٩٣٨)	٤,٨٨٨,٨٧١
٩,٥٩٦,٤١٢	٧,٥٩٧,٤٧٤
٧,٥٩٧,٤٧٤	١٢,٤٨٦,٣٤٥

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
إصدار صكوك
سداد صكوك
أسهم خزينة
أرباح مدفوعة على صكوك الشق الأول
توزيعات أرباح نقدية
زكاة مدفوعة
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية

صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما يعادله
النقد وما يعادله في بداية السنة
النقد وما يعادله في نهاية السنة

كما في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٣,٤٢٥,٠٣٩	٢,٨١٩,٥٥٤
٤,١٩٨,٢٣٠	٩,٦٨٤,٣٠٨
(٢٥,٧٩٥)	(١٧,٥١٧)
٧,٥٩٧,٤٧٤	١٢,٤٨٦,٣٤٥

النقد وما يعادله
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
مراوحة ووكالة مع مؤسسات مالية
مبالغ مستحقة للبنوك
النقد وما يعادله في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحات ١٥ إلى ٨٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

العائد إلى مساهمي المصرف					
رأس المال	صكوك الشق الأول	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى وأسهم الخزينة	أرباح محتجزة	إجمالي حقوق الملكية للمساهمين
٣,٢٣٥,٦٧٨	١,٨٣٦,٥٠٠	(١٨٣,٨٤٩)	١,٨٧١,٤٦٣	١,٣٥٦,٨٧٦	٨,١١٦,٦٦٨
كما في ١ يناير ٢٠٢٤ *					
-	-	-	-	١,٠٤٧,٨٨٥	١,٠٤٧,٨٨٥
إجمالي الدخل الشامل للسنة					
أرباح السنة					
الدخل الشامل الآخر					
-	-	-	(٣٨,٢٢٨)	-	(٣٨,٢٢٨)
-	-	٧٠,٥٧٩	-	-	٧٠,٥٧٩
-	-	-	-	-	-
-	-	٧٠,٥٧٩	(٣٨,٢٢٨)	١,٠٤٧,٨٨٥	١,٠٨٠,٢٣٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة					
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية					
-	-	-	-	(٣٢٣,٥٦٧)	(٣٢٣,٥٦٧)
-	-	-	-	-	-
-	-	-	(٣٦٨,٩٩١)	-	(٣٦٨,٩٩١)
-	-	-	(٢٤,٢٥٠)	-	(٢٤,٢٥٠)
-	-	-	-	-	-
-	-	٤,٢٦٧	-	(٤,٢٦٧)	-
-	-	-	٩,٠٤٢	(٩,٠٤٢)	-
-	-	-	١٨,٩٧٠	(١٨,٩٧٠)	-
-	-	-	-	(٩١,٨٢٥)	(٩١,٨٢٥)
-	-	-	-	(٨٤,٩٧٢)	(٨٤,٩٧٢)
-	-	٤,٢٦٧	(٣٦٥,٢٢٩)	(٥٣٢,٦٤٣)	(٨٩٣,٦٠٥)
-	١,٨٣٦,٥٠٠	(١٠٩,٠٠٣)	١,٤٦٨,٠٠٦	١,٨٧٢,١١٨	٨,٣٠٣,٢٩٩
إجمالي المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية					
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					

* راجع الإيضاح رقم ٤٠ لمزيد من التفاصيل حول التغير في أرقام المقارنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحات ١٥ إلى ٨٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

العائد إلى مساهمي المصرف					
إجمالي حقوق الملكية للمساهمين	أرباح محتجزة	احتياطيات أخرى وأسهم الخزينة	احتياطي قانوني	صكوك الشق الأول	رأس المال
٧,٦٢٢,٤٠٨	١,٣٣٨,٠٧٦	١,٦٧١,٨١٠	(٣٠٥,٥٧٦)	١,٨٣٦,٥٠٠	٣,٠٨١,٥٩٨
٨٤١,٥٤٠	٨٤١,٥٤٠	-	-	-	-
١١٨,٧٠٧	-	-	١١٨,٧٠٧	-	-
٩٦٠,٢٤٧	٨٤١,٥٤٠	-	١١٨,٧٠٧	-	-
كما في ١ يناير ٢٠٢٣ *					
إجمالي الدخل الشامل للسنة					
أرباح السنة *					
الدخل الشامل الآخر					
صافي التغيرات في احتياطي القيمة العادلة					
إجمالي الدخل الشامل للسنة *					
المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية					
(٣٠٨,١٦٠)	(٣٠٨,١٦٠)	-	-	-	-
-	(١٥٤,٠٨٠)	-	-	-	١٥٤,٠٨٠
-	(٣,٠٢٠)	-	٣,٠٢٠	-	-
-	(٧٦,٦٣٨)	٧٦,٦٣٨	-	-	-
-	(١٢٣,٠١٥)	١٢٣,٠١٥	-	-	-
(٩١,٨٢٥)	(٩١,٨٢٥)	-	-	-	-
(٦٦,٠٠٢)	(٦٦,٠٠٢)	-	-	-	-
(٤٦٥,٩٨٧)	(٨٢٢,٧٤٠)	١٩٩,٦٥٣	٣,٠٢٠	-	١٥٤,٠٨٠
٨,١١٦,٦٦٨	١,٣٥٦,٨٧٦	١,٨٧١,٤٦٣	(١٨٣,٨٤٩)	١,٨٣٦,٥٠٠	٣,٢٣٥,٦٧٨
إجمالي المعاملات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية					
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ *					

* راجع الإيضاح رقم ٤٠ لمزيد من التفاصيل حول التغير في أرقام المقارنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من الصفحات ١٥ إلى ٨٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة. تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحات من ٢ إلى ٧.

مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

١. الوضع القانوني والأنشطة

تأسس مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع ("المصرف") في عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة عامة بموجب مرسوم أميري صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، وهو مدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية. تتمثل الأنشطة الرئيسية للمصرف في الخدمات المصرفية للمؤسسات والأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية وفقاً للنظام الأساسي ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك وفقاً لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف المركزي")، ويقوم المصرف بمزاولة أنشطته من خلال فروعه البالغ عددها ٣٣ فرعاً (٢٠٢٣: ٣٢ فرعاً) الكائنة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

خلال الاجتماع غير العادي للمساهمين المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠١، صدر قرار بتحويل أنشطة المصرف لتتوافق بصورة تامة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تم الانتهاء من هذه العملية بالكامل في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ ("تاريخ التحول"). ونتيجة لذلك، قام المصرف بتحويل كافة المنتجات المصرفية التقليدية إلى منتجات مصرفية إسلامية وذلك خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ بعد التفاوض والاتفاق مع عملائه.

تتضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة المصرف وشركاته التابعة المملوكة له بالكامل المؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي شركة الشارقة الوطنية للفنادق، وشركة الشارقة الإسلامي للخدمات المالية ذ.م.م، وشركة أساس العقارية، وشركة صكوك مصرف الشارقة الإسلامي المحدودة ٣ وشركة مصرف الشارقة الإسلامي صكوك الشق الأول المحدودة، وهي شركات ذات غرض خاص تأسست في جزر كايمان (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة"). تقوم شركة الشارقة الوطنية للفنادق من خلال أقسامها بتشغيل الفنادق والمنتجعات وتقديم خدمات التمويل والخدمات ذات الصلة، في حين تقوم شركة الشارقة الإسلامي للخدمات المالية بأعمال الوساطة من خلال التعامل بالأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالسوق المحلي. تزاوّل شركة أساس العقارية الأعمال العقارية بينما تم تأسيس شركة صكوك مصرف الشارقة الإسلامي المحدودة ٣ وشركة مصرف الشارقة الإسلامي صكوك الشق الأول المحدودة لإدارة برنامج الصكوك للمصرف.

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لعام ٢٠٢٢ بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال ("القانون") لسن نظام ضرائب اتحادية على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أصبح نظام ضرائب الشركات ساري المفعول للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣، وبالتالي أصبح سارياً بالنسبة للمجموعة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤. راجع الإيضاح رقم ٣٧ لمزيد من التفاصيل حول تأثير قانون ضريبة الشركات على المجموعة.

العنوان المسجل للمصرف هو صندوق بريد رقم ٤، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

٢. أساس الإعداد

أ. بيان الالتزام

أعدت هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تلتزم بتوجيهات المصرف المركزي ومبادئ الشريعة الإسلامية والمتطلبات ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية والمرسوم بقانون اتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨.

في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١، أصدر المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١ (قانون الشركات)، ودخل حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٢. قام المصرف بتقييم واستيفاء متطلباته.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٢. أساس الإعداد (تابع)

ب. أساس القياس

أعدت هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والذي يتم قياسه باستخدام طريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ ، والبنود المادية التالية في بيان المركز المالي الموحد المقاسة بالقيمة العادلة:

- (١) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- (٢) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- (٣) استثمارات عقارية بالقيمة العادلة؛ و
- (٤) مشتقات مالية إسلامية.

ج. العملة التشغيلية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدراهم الإماراتي)، وهو العملة التشغيلية وعملة العرض للمجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف.

د. استخدام التقديرات والأحكام

أثناء إعداد هذه البيانات المالية الموحدة قامت الإدارة بوضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات بصورة مستمرة، ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات اعتباراً من تاريخ التعديل فصاعداً. تتعلق هذه التقديرات والأحكام بصفة خاصة بما يلي:

- خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في التمويل الإسلامي (راجع الإيضاحين ٩ و ٣٠).
- خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكذلك بالتكلفة المطفأة (راجع الإيضاحات ٧ و ٨ و ٣٠).
- صافي القيمة القابلة للتحقق من العقارات المحتفظ بها لغرض البيع (راجع الإيضاحين ١١ و ٣٠).
- تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية غير المدرجة (راجع الإيضاحين ٧ و ٣٠).
- القيمة العادلة للاستثمارات العقارية (راجع الإيضاحين ١٠ و ٣٠).

إن المعلومات حول التقديرات والأحكام الموضوعة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثيرات كبيرة هامة على المبالغ المسجلة في البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح ٤ (٢) (أ). عند وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان من الموجودات المالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، يتم بالتفصيل بيان عملية تحديد المنهجية التي بموجبها يتم مراعاة المعلومات التطلعية عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة واختيار النماذج المستخدمة في قياس هذه الخسائر والموافقة عليها.

٣. السياسات المحاسبية المادية

تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بصورة متسقة على كافة الفترات المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة، باستثناء تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المبينة في الإيضاح ٣ (ض). فيما يلي السياسات المحاسبية المادية المتبعة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

أ. أساس التوحيد

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمصرف والمنشآت الخاضعة لسيطرته. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المصرف:

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها؛
- التعرض إلى عائدات متغيرة من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها أو وجود حقوق فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداته.

يعيد المصرف تقييم مدى سيطرته على المنشأة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

أ. أساس التوحيد (تابع)

(١) الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة في المنشآت التي تخضع لسيطرة المصرف. يسيطر المصرف على منشأة ما عندما يكون معرضاً إلى، أو يمتلك حقوقاً في، عائدات متغيرة من اشتراكه في هذه المنشأة ويكون لديه القدرة على التأثير على هذه العائدات من خلال نفوذه على هذه المنشأة. يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. وعلى وجه التحديد، يتم إدراج إيرادات ومصروفات الشركة التابعة التي يتم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد اعتباراً من تاريخ اكتساب المصرف السيطرة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

(٢) فقدان السيطرة

عندما يفقد المصرف السيطرة على شركة تابعة، يقوم بإيقاف الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الخاصة بالشركة التابعة بالإضافة إلى الحصص غير المسيطرة ذات الصلة والبند الأخرى لحقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن فقدان السيطرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم قياس أي حصة متبقية في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

(٣) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات وأي إيرادات أو مصروفات غير محققة ناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة الأرباح غير المحققة في حالة واحدة وهي عندما يتوفر دليل على حدوث انخفاض في القيمة.

(٤) المنشآت ذات الأغراض الخاصة

تتمثل المنشآت ذات الأغراض الخاصة في المنشآت التي يتم إنشاؤها لتحقيق أهداف محددة ومحددة جيداً مثل التوريق الإسلامي لموجودات معينة أو إجراء عملية تمويل محددة. يتم إدراج البيانات المالية للمنشآت ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يكون جوهر العلاقة هو سيطرة المصرف على المنشأة ذات الأغراض الخاصة.

ب. الأدوات المالية غير المشتقة

تتمثل الأداة المالية في أي عقد ينشأ عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة ملكية لطرف آخر أو العكس.

(١) القياس المبني

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(٢) الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإيقاف الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق. تقاس جميع الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٢. الموجودات المالية (تابع)

١. تصنيف الموجودات المالية

يتم قياس الأرصدة لدى البنوك والمراوحة وترتيبات الوكالة مع المؤسسات المالية والاستثمار في التمويل الإسلامي واستثمارات الصكوك المحتفظ بها لحين استحقاقها وبعض البنود في الذمم المدينة والموجودات الأخرى التي تلبي الشروط التالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة والإيرادات المؤجلة، إن وجدت، (باستثناء الموجودات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي):

- أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والأرباح المستحق على المبلغ القائم منها.

يتم قياس كافة الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة.

٢. تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يُحتفظ بموجبه بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات المعنية ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والتطبيق العملي لتلك السياسات، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الأرباح من العقود، أو الاحتفاظ بمعدل أرباح معين، أو مطابقة آجال الموجودات المالية مع آجال المطلوبات التي تدعم تلك الموجودات، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقارير عن ذلك إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) والاستراتيجية حول الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة)؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بصورة مستقلة، ولكن يتم النظر إليها باعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف المجموعة المعلن لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة التي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها ليست محتفظ بها لجمع تدفقات نقدية تعاقدية ولا هي محتفظ بها لجمع تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٢) الموجودات المالية (تابع)

٣. تقييم خصائص التدفقات النقدية

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل "دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والأرباح"

يتضمن تقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية تقييم المميزات التعاقدية للأداة لتحديد ما إذا كانت تؤدي إلى تدفقات نقدية تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. تتوافق التدفقات النقدية التعاقدية مع ترتيب التمويل الأساسي إذا كانت تمثل التدفقات النقدية بحيث تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والأرباح المستحقة على المبلغ القائم منها.

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. ويُعرف "الأرباح" بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة، ومخاطر وتكاليف التمويل الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش معدل الربح.

في سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والأرباح، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة التي تشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقد يمكن أن يغير من توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وعند إجراء التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار:

- أي أحداث طارئة من شأنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية؛
- سمات الرفع المالي؛
- شروط التسوية المبكرة والتמידات؛
- أي شروط تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، التمويل دون حق الرجوع)؛ و
- السمات التي تعمل على تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (على سبيل المثال، إعادة تحديد معدلات الأرباح كل فترة).

يحتفظ المصرف بمحفظة تمويلية طويلة الأجل ذات معدل ثابت، تتمتع المجموعة بموجيها بخيار اقتراح تعديل معدل الربح في مواعيد دورية لإعادة تحديد معدل الربح. تقتصر حقوق إعادة التحديد على سعر السوق في وقت المراجعة. كما يتمتع العملاء بخيار إما قبول السعر المعدل أو استرداد التمويل بقيمته الاسمية دون غرامات. قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه التمويلات تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والأرباح لأن الخيار يؤدي إلى تعديل معدل الربح بطريقة تمثل مقابلاً للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر التمويل الأساسية الأخرى والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

٤. طريقة معدل الربح الفعلي

طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لتلك الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وتوزيع الإيرادات على مدى الفترة المعنية. أما معدل الربح الفعلي فهو المعدل الذي يستخدم لحساب القيمة الحالية للمقبوضات النقدية المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المقبوضة أو المدفوعة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي، وتكاليف المعاملة، والامتيازات أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع لأدوات التمويل والاستثمار للوصول، أو عند الضرورة، خلال فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس معدل الربح الفعلي لأدوات التمويل والاستثمار التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٢. الموجودات المالية (تابع)

٥. الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية على أنها موجودات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا قامت المجموعة بتصنيفها كاستثمارات غير محتفظ به لغرض المتاجرة وبالتالي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة:

- إذا كان امتلاكه لغرض رئيسي يتمثل في بيعه على المدى القصير؛ أو
- أن يكون عند الاعتراف المبدئي جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة خاضعة بالكامل لإدارة المجموعة، ويتوفر دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.

تقاس الموجودات المالية التي لا تلي معايير التصنيف بالتكلفة المطفأة إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات المالية التي تلي معايير التصنيف بالتكلفة المطفأة ولكنها تكون مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة. قد يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ من تناقض القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة بها على أساس مختلف.

يتم قياس الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم تحميل كافة التكاليف العائدة لها مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما يقرر حق المجموعة في قبض إيرادات توزيعات الأرباح.

٦. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة إجراء اختيار نهائي (على أساس كل أداة على حدة) لتصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حال الاحتفاظ باستثمارات حقوق الملكية لغرض المتاجرة. لا تقاس الصكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلا إذا كانت تلي الشرطين التاليين وكانت غير مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

١. أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق الهدف منه عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و

٢. عندما تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والأرباح على المبلغ القائم منها.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. لا يتم الاعتراف بأرباح/ خسائر عمليات الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر لأدوات حقوق الملكية ويتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح من استثمارات حقوق الملكية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما يقرر حق المجموعة في قبض توزيعات الأرباح.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٢) الموجودات المالية (تابع)

٧. موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين:
- أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
 - أن تؤدي الأحكام التعاقدية للموجودات المالية إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والأرباح المستحقة على المبلغ القائم منها.

يتم قياس الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام الأرباح الفعلي ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتعين على المجموعة إعادة تصنيف الاستثمارات من فئة التكلفة المطفأة إلى فئة القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تغير هدف نموذج الأعمال بحيث لم يعد يفي بمعايير التكلفة المطفأة.

٨. أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

- يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر صرف العملات الأجنبية جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وعليه:
- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يدرج عنصر صرف العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.
 - بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرج عنصر صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة للأدوات المالية المقومة بالعملة الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرج في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٩. نوع الموجودات المالية التي تحتفظ بها المجموعة

تم استخدام المصطلحات التالية للموجودات المالية، المصنفة ضمن فئات تصنيف الأدوات المالية المذكورة أعلاه، عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

المرابحة هي عقد يقوم بموجبه المصرف بصفته بائع وحياسة الأصل الذي اشتراه على أقساط مختلفة ووفقاً لشروط وأحكام مرابحة محددة بعد تلقي وعد بالشراء من العميل. بالنسبة لسعر بيع المرابحة الذي يشمل تكلفة الأصل ومبلغ الربح المتفق عليه مسبقاً، يستحق دفعه من قبل المشتري بعدد الأقساط المتفق عليها خلال فترة المرابحة على النحو المنصوص عليه في العقد.

الاستئصال هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث تتعهد المجموعة بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد لأحد عملائه وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، ويتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش أرباح.

المشاركة هي اتفاقية بين المجموعة وعميلها يقوم بموجبها كلا الطرفين بالمساهمة في مبلغ المشاركة ("رأس مال المشاركة"). قد تتمثل المشاركة في مشروع استثماري محدد قائم أو جديد أو ملكية عقار ما بشكل دائم أو وفقاً لاتفاقية مشاركة متناقصة تنتهي باستحواذ العميل على كامل الملكية. يتم توزيع الأرباح وفقاً لنسبة توزيع الأرباح المتفق عليها مسبقاً وفقاً لما تنص عليه اتفاقية المشاركة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٢) الموجودات المالية (تابع)

٩. نوع الموجودات المالية التي تحتفظ بها المجموعة (تابع)

الوكالة هي وكالة أو صلاحية ممنوحة يقوم بموجبها الموكل (الأصيل) بتعيين وكيل (الوكيل) للقيام بمهام محددة بالإنابة عن الموكل.

الصكوك هي شهادات أمانة مضمونة بموجودات ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

القرض الحسن يتمثل في ذمم التمويل المدينة التي لا تخضع لأرباح، حيث يتيح للعميل اقتراض الأموال لفترة زمنية والاتفاق على أن يسدد نفس المبلغ بنهاية الفترة المتفق عليها.

الإجارة يتم تصنيفها على أنها عقد إيجار تمويلي عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا المرتبطة بملكية ذمم الإجارة المدينة إلى المستأجر بصورة فعلية. تمثل ذمم الإجارة المدينة عقود إيجار تمويلي لموجودات لفترات تقارب الأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الموجودات أو تغطي جزءاً رئيسياً منها. تنص اتفاقيات الإجارة على أن يتعهد المؤجر بتحويل العين المؤجرة إلى المستأجر عند استلامه الدفعة الأخيرة من الإيجار أو الثمن المتفق عليه. ويتم بيان ذمم الإجارة المدينة بمبالغ معادلة لصادفي قيمة الاستثمار القائم في عقود الإيجار متضمناً الإيرادات المكتسبة منها بعد خصم مخصصات الانخفاض في القيمة.

١٠. الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يعد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نموذجاً تطلعياً. تعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة القيمة الحالية لجميع أوجه عجز السيولة المتعلق بأحداث التعثر إما:

- ١- خلال الاثني عشر شهراً التالية، أو
- ٢- على مدى العمر المتوقع لأداة مالية اعتماداً على التغيرات الائتمانية منذ نشأة الأداة. ويجب أن تُظهر الخسائر الائتمانية المتوقعة نتائج عادلة مرجحة بالاحتمالات مقارنة بأفضل تقدير فردي يسمح به المنهج الحالي. تراعي النتيجة المرجحة بالاحتمالات عدة سيناريوهات بناءً على توقعات معقولة.

يأخذ المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الاعتبار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال ضرب احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. وقامت المجموعة بتطوير منهجيات ونماذج جديدة تراعي الحجم النسبي للمحافظ وجودتها ومدى تعقيدها.

يستخدم نموذج الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية منهجاً مكوناً من ثلاث مراحل يستند إلى مدى تراجع الائتمان منذ نشأته:

المرحلة الأولى - تنطبق الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على جميع الموجودات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية. سيتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمالية التعثر لمدة ١٢ شهراً والتي تمثل الاحتمالية للتعثر الذي يمكن أن يحدث على مدار الاثني عشر شهراً القادمة. وبالنسبة للموجودات التي تقل فترة استحقاقها عن ١٢ شهراً، يتم استخدام احتمالية التعثر التي تتوافق مع فترة الاستحقاق المتبقية.

المرحلة الثانية - عندما تشهد الموجودات المالية زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بعد نشأتها ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، فإنها تعتبر في المرحلة الثانية، ويتطلب هذا حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس احتمالية التعثر على مدار العمر والتي تمثل الاحتمالية للتعثر الذي يمكن أن يحدث على مدى الفترة المقدرة المتبقية للموجودات المالية. تكون المخصصات أعلى في هذه المرحلة بسبب زيادة المخاطر وتأثير أفق زمني أطول مقارنة بفترة الاثني عشر شهراً في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة - سيتم إدراج الموجودات المالية التي يتوفر لها دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة في هذه المرحلة. وعلى غرار المرحلة الثانية، سيستمر مخصص خسائر الائتمان في تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الموجودات.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)
- ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)
٢. الموجودات المالية (تابع)
١٠. الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

فيما يلي بعض المفاهيم الرئيسية في المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي لها التأثير الأكبر من حيث الأهمية وتتطلب درجة عالية من الأحكام:

بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان (أي، مخاطر التعثر) على أداة مالية قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة ستُنظر في المعلومات المعقولة والمؤيدة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، بما في ذلك المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بناءً على التجربة التاريخية للمجموعة وتقييم خبراء الائتمان والمعلومات المستقبلية.

سوف تقوم المجموعة مبدئياً بتحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأي تعرض من خلال مقارنة ما يلي:

١. احتمالية التعثر للعمر المتبقي كما في تاريخ التقرير، مع
٢. احتمالية التعثر للعمر المتبقي لهذه النقطة الزمنية التي تم تقديرها عند الاعتراف المبدئي بالتعرض.

في تاريخ كل تقرير، سيتم تقييم التغير في مخاطر الائتمان للموجودات التي تعتبر مهمة بصورة فردية. يتسم هذا التقييم بطبيعة متسقة حيث يسمح بتحويل مخاطر الائتمان للموجودات المالية من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية أو من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إذا انخفضت الزيادة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها ولم تعد تُعتبر جوهرية، وذلك بموجب التوجيهات المحددة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي تتوافق مع المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

عوامل الاقتصاد الكلي والمعلومات القائمة على النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

يتطلب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقديراً عادلاً مرجحاً بالخسائر الائتمانية من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة التي تشمل توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية.

يجب إدراج عوامل الاقتصاد الكلي والمعلومات القائمة على النظرة المستقبلية ضمن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك تحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. يجب أن يبين قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل فترة تقرير المعلومات المعقولة والمثبتة بتاريخ التقرير عن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية. بناءً على مشورة قسم إدارة المخاطر المؤسسية بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين الخارجيين ومراعاة مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، قامت المجموعة بصياغة وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى، والتي بدورها ستعمل على ترجيح احتمالاتها لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

العمر المتوقع

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على المجموعة مراعاة الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان. كما يجب مراعاة جميع الشروط التعاقدية عند تحديد الفترة المتوقعة، بما في ذلك خيارات التسوية المبكرة وخيارات التمديد والتجديد. بالنسبة لبطاقات الائتمان التي ليس لها فترة استحقاق ثابتة، يتم تقدير الفترة المتوقعة على أساس الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وعندما لا تكون خسائر الائتمان قابلة للتخفيف من خلال إجراءات الإدارة.

الأحكام الائتمانية السابقة

تتطلب منهجية رصد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لدى المجموعة أن يقوم المصرف باستخدام أحكامه الائتمانية السابقة لإدراج التأثير المقدر للعوامل التي لم تتضمنها نتائج نماذج رصد الخسائر الائتمانية المتوقعة في جميع فترات التقارير.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

٢) الموجودات المالية (تابع)

١٠. الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

تعريف التعثر والشطب

يبقى تعريف التعثر الذي يتبعه المصرف لتقييم الانخفاض في القيمة متوافقاً مع توجيهات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بدون حق الرجوع إلى الافتراضات. قد تختلف معطيات وافتراضات التقييم حول ما إذا كانت الأداة المالية في حالة تعثر، كما قد تختلف في درجة الأهمية مع مرور الوقت بناءً على التغيرات في الظروف.

لا يتم شطب الموجودات المالية إلا في الظروف التي يتم فيها استنفاد جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة.

الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية الخاصة بالاستثمار في التمويل الإسلامي لعدد من الأسباب التي تتضمن تغير ظروف السوق والإبقاء على العميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. وقد يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمار القائم في التمويل الإسلامي الذي تم تعديل شروطه، مع الاعتراف بالاستثمار الذي أعيد التفاوض بشأنه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. إذا كانت التعديلات المتوقعة لن يترتب عليها إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل ضمن عملية احتساب العجز النقدي من الأصل القائم. أي ربح أو خسارة ناتجة يتم تحميلها على بيان الأرباح والخسائر الموحد.

١١. إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية

توقف المجموعة الاعتراف بالموجودات المالية عندما ينتهي الحق التعاقد في استلام تدفقات نقدية من تلك الموجودات المالية، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية هذه الموجودات المالية بصورة فعلية أو لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة فعلية ولا تحتفظ بسيطرته على الأصل المالي. عند إيقاف الاعتراف بأحد الموجودات المالية، فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والمقابل المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، باستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن أي أرباح / خسائر متراكمة معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر عند استبعاد هذه الأوراق المالية. يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر على الصكوك المسجلة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح والخسائر عند الاستبعاد.

٣) تصنيف المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف كافة مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة. تتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمبالغ المستحقة إلى البنوك والصكوك مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى، باستثناء الزكاة مستحقة الدفع.

٤) إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاءها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمقابل المدفوع في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ب. الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

١١. إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية (تابع)

٥ مبادئ قياس القيمة العادلة

"القيمة العادلة" هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمجموعة في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة، إن أتيح لها ذلك، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادة في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، تقوم المجموعة حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

يتم إجراء تقدير داخلي للقيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق والأوراق المالية غير المدرجة باستخدام أساليب التقييم. وعند استخدام أساليب التقييم (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، تخضع هذه النماذج للاختبار قبل استخدامها وتتم معاييرها لضمان أن المعطيات تعكس البيانات الفعلية وأسعار النماذج المقارنة.

٦ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المجموعة حالياً حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ ويكون لديها نية إما للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة. لا يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي إلا عندما تسمح بذلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو عندما تتعلق بأرباح أو خسائر ناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما هو الحال في نشاط المتاجرة الخاص بالمجموعة.

ج. الأدوات المشتقة الإسلامية والتحوط

تتبع المجموعة نموذج لمحاسبة التحوط يجعل محاسبة التحوط أكثر توافقاً مع إدارة المخاطر. يقيس هذا النموذج فعالية التحوط من خلال اختبار مرتكز على أهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين البند الخاضع للتحوط وأداة التحوط، وتأثير مخاطر الائتمان على العلاقة الاقتصادية.

تقوم المجموعة أيضاً بإعادة التوازن للعلاقات التحوط، بحيث إذا توقفت علاقة التحوط عن تحقيق متطلبات فعالية التحوط المتعلقة بمعدل التحوط بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولكن هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة يظل كما هو، تقوم المجموعة بتعديل معدل التحوط لعلاقة التحوط بحيث تفي بالمعايير المؤهلة مرة أخرى.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة الإسلامية التي لا تكون أداة التحوط في تحوط مؤهل عندما تنشأ يتم الاعتراف بها عند نشأتها في الأرباح أو الخسائر.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ج. الأدوات المشتقة الإسلامية والتحوط (تابع)

تستخدم المجموعة أدوات تحوط متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للتحوط من تعرضها لمخاطر معدلات الأرباح و / أو مخاطر العملات.

عندما توجد علاقة تحوط بين بين أداة مشتقة إسلامية والبند الخاضع للتحوط، يتم قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة ويتم احتساب الأرباح والخسائر المترتبة على ذلك على النحو المبين أدناه.

يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات التحوط المشتقة الإسلامية بنفس الطريقة التي يتم بها احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية.

يعتمد أسلوب الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة على ما إذا كانت الأداة المشتقة الإسلامية مصنفة كأداة تحوط، وإذا كانت كذلك، طبيعة البند الخاضع للتحوط. تصنف المجموعة بعض الأدوات المالية المشتقة الإسلامية على أنها:

- تحوطات من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الالتزام المؤكد (تحوط القيمة العادلة)؛
- تحوطات للتدفقات النقدية المستقبلية المرجحة بدرجة كبيرة والمنسوبة لأصل أو التزام معترف به، أو معاملة متوقعة (تحوط التدفقات النقدية)؛ أو
- تحوط لصادفي الاستثمار في عملية خارجية.

يتم استخدام محاسبة التحوط للأدوات المشتقة الإسلامية المصنفة بهذه الطريقة شريطة استيفاء معايير معينة.

١. التحوط للقيمة العادلة

عندما يتم تحديد أداة مشتقة إسلامية كأداة في تحوط من التغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام مؤكد قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف فوراً بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية في الأرباح أو الخسائر مع التغيرات في القيمة العادلة للبند الخاضع للتحوط التي تكون منسوبة للمخاطر الخاضعة للتحوط .

عندما يُعين مشتق مالي كأداة تحوط في تحوط تغيير القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام ثابت قد يؤثر على الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة للمشتق على الفور في الربح أو الخسارة مع التغيرات في القيمة العادلة للعنصر المحوط التي تعود إلى المخاطر المحوط ضدها.

عند انتهاء صلاحية الأداة المشتقة الإسلامية أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها أو عندما لا يعد ينطبق عليها معايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة أو عند إلغاء هذا التصنيف، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. ويتم إطفاء أي تعديل حتى هذه النقطة للبند الخاضع للتحوط التي تُستخدم له طريقة الأرباح الفعلي في الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الربح الفعلي المعاد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

٢. التحوط للتدفقات النقدية

عندما يتم تحديد أداة مشتقة إسلامية كأداة تحوط في تحوط من التقلب في التدفقات النقدية المنسوبة لمخاطر محددة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة بدرجة كبيرة قد تؤثر على بيان الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف فوراً بأي أرباح أو خسائر في القيمة العادلة فيما يتعلق بالجزء غير الفعال ضمن الأرباح أو الخسائر.

يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة في الفترات التي يؤثر فيها البند الخاضع للتحوط على الأرباح أو الخسائر. عندما تؤدي المعاملة المتوقعة الخاضعة للتحوط إلى الاعتراف بأصل غير مالي أو التزام غير مالي، يتم حذف الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية ويتم إدراجها في القياس المبدي لتكلفة الأصل أو الالتزام.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ج. الأدوات المشتقة الإسلامية والتحوط (تابع)

٢. التحوط للتدفقات النقدية (تابع)

عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو عندما لا يعد ينطبق عليها معايير محاسبة التحوط أو عند إلغاء هذا التصنيف، يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً وتظل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر في ذلك الوقت في حقوق الملكية إلى أن الاعتراف بالمعاملة المتوقعة في النهاية في بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة. عندما لم تعد المعاملة متوقعة الحدوث، يتم فوراً إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

٣. التحوط لصافي الاستثمار

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة إسلامية أو التزام مالي غير مشتق كأداة تحوط في تحوط لصافي الاستثمار في عملية خارجية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط في الدخل الشامل الآخر، ويتم بيان القيمة المتراكمة في احتياطي التحويل. ويتم الاعتراف فوراً بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية في الأرباح أو الخسائر. يتم إعادة تصنيف القيمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كتعديل عند استبعاد العملية الخارجية.

٤. الأدوات المشتقة الإسلامية غير المؤهلة لمحاسبة التحوط

لا تكون بعض الأدوات المالية المشتقة الإسلامية مؤهلة لمحاسبة التحوط. تشمل هذه الأدوات المالية المشتقة الإسلامية على عقود صرف العملات الأجنبية ومقايضات معدلات الأرباح وعقود خيارات صرف العملات الأجنبية. يتم مبدئياً قياس الأدوات المالية المشتقة الإسلامية بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة في تاريخ العقد، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم تسجيل جميع الأدوات المالية الإسلامية بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيم العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيم العادلة سالبة. تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المشتقة الإسلامية الناتجة من مختلف المعاملات فقط إذا كانت المعاملات مع نفس الطرف المقابل ويوجد حق قانوني بإجراء المقاصة وبنوي الأطراف تسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية من الأسعار المدرجة في أسواق نشطة عندما تكون متاحة. عندما لا يوجد سوق نشط للأداة، يتم اشتقاق القيمة العادلة من أسعار مكونات الأداة المشتقة الإسلامية باستخدام أساليب التسعير أو التقييم المعترف بها المناسبة.

٥. الأدوات المشتقة الإسلامية الضمنية

تتم معاملة الأدوات المشتقة الإسلامية التي تنطوي عليها الموجودات المالية والمطلوبات والعقود الأساسية غير المالية كأدوات مشتقة إسلامية منفصلة ويتم تسجيلها بالقيمة العادلة إذا انطبق عليها تعريف الأداة المشتقة الإسلامية وإذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخصائص الاقتصادية والمخاطر للعقد الأساسي أو إذا كان العقد الأساسي نفسه غير محتفظ به بغرض المتاجرة أو مصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل المشتقات الإسلامية الضمنية التي تم فصلها عن العقد الأساسي بالقيمة العادلة في المحفظة التجارية مع التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

د. استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها إما للإيجار أو لزيادة رأس المال على أنها استثمارات عقارية. يتم مبدئياً بيان الاستثمارات العقارية بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة التي يتم تحديدها مرة واحدة على الأقل سنوياً من قبل خبير تقييم مستقل. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة من التغير في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتوقف الاعتراف بالاستثمار العقاري عند استبعاده أو عندما يتم سحبه نهائياً من الاستخدام ويكون من غير المتوقع تحقيق فوائد اقتصادية مستقبلية من استبعاده. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر التي تنشأ عن إيقاف الاعتراف بالعقار (المحتسبة على أنها الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف بالعقار.

تتم التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام يُستدل عليه من خلال بداية أو نهاية إشغال العقار من قبل المالك أو بدء أو توقف عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر أو بدء أو توقف خطة التطوير أو الإنشاء.

هـ. عقارات محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف العقارات المستحوذ عليها أو التي تم إنشاؤها لغرض البيع كعقارات محتفظ بها بغرض البيع. يتم قياس العقارات المحتفظ بها لغرض البيع بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتمثل صافي القيمة القابلة للتحقق في سعر البيع المقدر للعقارات، ناقصاً كافة التكاليف المقدرة للإنجاز والتكاليف اللازمة للبيع.

تشتمل التكلفة على تكلفة الأرض والبنية التحتية والبناء والتكاليف الأخرى ذات الصلة مثل الأتعاب المهنية والتكاليف الهندسية المنسوبة إلى المشروع والتي يتم رسملتها عندما تكون الأنشطة، اللازمة لإعداد الموجودات للاستخدام المزمع لها، قيد الإنجاز.

تتم التحويلات من وإلى العقارات المحتفظ بها بغرض البيع في حالة تغيير الاستخدام.

و. ممتلكات ومعدات

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، في حال وجودها. باستثناء الأراضي المملوكة بنظام التملك الحر، يتم احتساب الاستهلاك على الممتلكات والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها وباستخدام معدلات سنوية تتراوح من ٥% إلى ٣٣% طبقاً لنوع الموجودات المعنية. تتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسباً في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كموجودات منفصلة، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة وتكلفة البند بشكل موثوق. يتم استبعاد القيمة الدفترية لأي أصل منفصل عند استبداله. يتم تحميل كافة عمليات الإصلاح والصيانة الأخرى على حساب الأرباح أو الخسائر خلال فترة التقرير التي يتم تكبدها خلالها.

يتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتم تضمينها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

ز. موجودات غير ملموسة

يتم قياس برامج الحاسوب التي تستحوذ عليها المجموعة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر متراكمة عن انخفاض القيمة. تتم رسمة المصروفات اللاحقة للموجودات غير الملموسة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الموجودات المحددة التي ترتبط بها. ويتم الاعتراف بكافة المصروفات الأخرى عند تكبدها.

يتم إطفاء برامج الحاسوب على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد اعتباراً من التاريخ التي تكون فيه متاحة للاستخدام. إن العمر الإنتاجي المقدر لبرامج الحاسوب للفترة الحالية وفترة المقارنة هو سبع سنوات، باستثناء برنامج الحاسوب الأساسي لعملية المصرف حيث تمتد فترة الإطفاء إلى ثمانية عشر عاماً.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ح. الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية لدى المجموعة، باستثناء الاستثمارات العقارية، بتاريخ كل تقرير للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأصل غير مالي في القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بانخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد معه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

ط. الأسهم العادية

يتم تصنيف الأسهم العادية كحقوق ملكية، ويتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة لإصدار الأسهم العادية كإقتطاع من حقوق الملكية.

ي. النقد وما يعادله

النقد وما في حكمه يتكون من النقد والرصيد لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أرصدة نوسرو لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ترتيبات المراجعة الدولية والوكالة، والأصول السائلة للغاية ذات الاستحقاقات الأصلية التي لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ، مع خصم الأرصدة المسحوبة عن الحد المسموح به وتستخدمها المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

ك. مطلوبات أخرى

تشتمل المطلوبات الأخرى على المطلوبات المالية والذمم الدائنة الأخرى. يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي. يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق خصم القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم يعكس التقييم السوقي الحالي للقيمة الزمنية للمال للالتزام بعمدة متوسطة مساوية.

بعد الاعتراف المبدئي، يتم بيان هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الأرباح الفعلي.

يتم بيان الذمم الدائنة الأخرى بالتكلفة، ويتم الاعتراف بها مقابل أي مبالغ سيتم أدائها في المستقبل عن السلع أو الخدمات المستلمة، سواء صدر أو لم يصدر بها فواتير.

ل. قبولات

يتم الاعتراف بالقبولات ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد مع تسجيل الحق التعاقدية في الحصول على التعويض من العميل ضمن الموجودات المالية. وعليه، فقد تم إدراج الالتزامات المتعلقة بالقبولات ضمن الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

م. مخصصات

يتم تسجيل مخصص ما عندما يترتب على المجموعة نتيجة لحدث سابق التزام قانوني أو ضمني حالي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المحتمل أن يستدعي الأمر تكبد منافع اقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال، وعند الضرورة، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

ن. الزكاة

تحتسب الزكاة وفقاً للنظام الأساسي للمصرف، وتعتمد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف. يتم احتساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧% (لمراعاة الفرق بين التقويم الميلادي والتقويم القمري) على احتياطات المصرف والأرباح المحتجزة ومخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين في نهاية العام، وتقع مسؤولية إخراجها على المصرف، في حين تقع المسؤولية على عاتق المساهمين لإخراج الزكاة عن حصصهم في رأس مال المصرف والأرباح النقدية الموزعة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

س. ضمانات والتزامات مالية

يتم الاعتراف بعقود الضمان المالي كالتزام مالي في وقت إصدار الضمان. يتم قياس الالتزام مبدئياً بالقيمة العادلة ثم لاحقاً بما يزيد عن:

- المبلغ المحدد وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: الأدوات المالية، و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حيثما كان ذلك مناسباً، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به وفقاً لمبادئ المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الإيرادات من العقود مع العملاء.

يتم تحديد القيمة العادلة للضمانات المالية على أساس القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية بين المدفوعات التعاقدية المطلوبة بموجب أداة الدين والمدفوعات التي قد تكون مطلوبة بدون الضمان، أو المبلغ المقدر الذي سيكون مستحق الدفع إلى طرف ثالث لتحمل الالتزامات.

عندما يتم تقديم الضمانات المتعلقة بالتمويلات أو الدائنين الآخرين للشركات الزميلة بدون تعويض، يتم احتساب القيم العادلة كمساهمات ويتم الاعتراف بها كجزء من تكلفة الاستثمار.

ع. الاعتراف بالإيرادات

المربحة

يمكن قياس الأرباح من المربحة وتحديدها تعاقدياً عند بدء العقد، ويتم الاعتراف بالأرباح عند استحقاقها على مدى فترة العقد على أساس الأرباح الفعلي.

الإجارة

يتم الاعتراف بالإيرادات من ذمم الإجارة المدينة على أساس الاستحقاق وفقاً للأرباح الفعلي.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات ذات الصلة بأنشطة المصرف التأمينية والتمويلية عندما يتم تقديم الخدمات ذات الصلة. يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي، على الأصل أو الالتزام المالي ضمن قياس معدل الربح الفعلي. تُقاس إيرادات الرسوم والعمولات من العقود المبرمة مع العملاء بناءً على المقابل المحدد في العقد المبرم مع العميل. وتتعترف المجموعة بالإيرادات عندما تنقل السيطرة على الخدمة إلى العميل.

الإيرادات من الضيافة والوساطة والعقارات

تشتمل الإيرادات من الضيافة والوساطة والعقارات على الإيرادات المحصلة من توفير خدمات الإقامة والأطعمة والمشروبات وعمولات الوساطة ذات الصلة بالخدمات المقدمة من قبل الشركات التابعة.

يتم الاعتراف بالإيرادات المحصلة من توفير خدمات الإقامة والأطعمة والمشروبات والخدمات الأخرى على أساس الاستحقاق وذلك عندما يتم تقديم الخدمات.

يتم احتساب بالعمولات عندما يتم إنجاز معاملة الوساطة.

إيرادات من بيع العقارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع العقارات عندما يتم تسليم العقارات ونقل سندات الملكية إلى العميل والتي تغير في وقت ما عندما يستحوذ العميل على الوحدة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ع. الاعتراف بالإيرادات (تابع)

يستعرض الجدول التالي معلومات حول طبيعة وتوقيت الوفاء بالتزامات الأداء في العقود المبرمة مع العملاء، بما في ذلك شروط السداد الهامة وسياسات الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

الخدمات المصرفية للأفراد والشركات

الاعتراف بالإيرادات بموجب المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من رسوم إدارة الحسابات ورسوم الخدمة على مدار فترة تقديم الخدمات. ويتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالمعاملات في الوقت الذي تحدث فيه المعاملة. ويتم الاعتراف بالأقساط المقبوضة من أنشطة التمويل التجاري في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمانات والاعتمادات المستندية.

تقدم المجموعة خدمات مصرفية إلى العملاء من الأفراد والشركات، بما في ذلك التمويل التجاري وإدارة الحسابات ومعاملات العملة الأجنبية، وبطاقات الائتمان، ورسوم الخدمة (أي رسوم التوثيق والمعالجة).

يتم تحميل رسوم الإدارة المنتظمة للحسابات على حسابات العملاء على أساس شهري. وتقوم المجموعة بتحديد أسعار منفصلة لكل من عملاء الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في كل موقع على أساس سنوي.

يتم تحصيل الرسوم على المعاملات المتبادلة بالعملة الأجنبية على حساب العميل عند إجراء المعاملة. ويتم احتساب رسوم الخدمة على أساس شهري بناءً على أسعار ثابتة تخضع لمراجعة سنوية من قبل المجموعة.

الأنشطة ذات العلاقة بالاستثمار

الاعتراف بالإيرادات بموجب المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من خدمات الوكالة الإدارية على مدار فترة تقديم الخدمات. ويتم الاعتراف بالمبالغ التي يتم تحصيلها من العملاء في ٣١ ديسمبر تحت بند ذمم مدينة تجارية.

يقدم قطاع الاستثمار لدى المجموعة العديد من الخدمات المرتبطة بالتمويل، بما في ذلك إدارة التمويل وخدمات الوكالة، وإدارة التمويل المجمع، وتنفيذ معاملات العملاء مع أسواق المال والاكتتاب في الأوراق المالية.

يتم تحميل رسوم عن الخدمات المنتظمة على أساس سنوي وذلك في نهاية السنة التقويمية على حساب العميل. ومع ذلك إذا قام أحد العملاء بإنهاء العقد قبل ٣١ ديسمبر، فإنه عند الإنهاء يتم تحميل الرسوم عن الخدمات التي تم تنفيذها حتى تاريخه.

يتم تحميل رسوم المعاملات المتعلقة بإدارة التمويل وتنفيذ المعاملات وإكتتاب الأوراق المالية عند الوفاء بالتزام الأداء.

إيرادات الإيجار

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية في الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما يثبت حق المجموعة في استلام الإيرادات. وعادةً ما يكون ذلك التاريخ هو نفس تاريخ إعلان توزيعات الأرباح السابقة عن سندات الملكية.

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ف. مخصص مكافآت نهاية الخدمة

تقوم المجموعة بأداء مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية المستحقة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠. يتم رصد مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة عن فترة خدمتهم حتى تاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بالتزام مكافآت نهاية الخدمة للموظفين في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بخطط منافع التقاعد المحددة بالقيمة الحالية للالتزام بالمنافع المحددة في نهاية فترة التقرير ويتم حسابه سنوياً باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩. ويتم تحديد القيمة الحالية للالتزام بالمنافع المحددة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام معدلات الأرباح لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي ستدفع بها المنافع والتي لها آجال استحقاق تقارب آجال التزامات المعاشات ذات الصلة.

ص. مبالغ مستحقة إلى البنوك

يتم الاعتراف مبدئياً بالمبالغ المستحقة إلى البنوك بالقيمة العادلة للثمن المستلم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الأرباح الفعلي.

ق. ودائع العملاء

يقبل المصرف ادخارات العملاء والودائع لأجل على أساس المضاربة والوكالة، بينما يقبل الودائع الجارية وما يندرج في حكمها على أساس قروض الحسن (قرض بدون أرباح).

تقاس الودائع الإسلامية للعملاء مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل عادة المقابل المستلم بعد خصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الأرباح الفعلي.

تحتسب التوزيعات على المودعين عن ودائع المضاربة وفقاً للإجراءات القياسية لدى المجموعة وتُعتمد من هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

ر. احتياطي الانخفاض في القيمة العام

وفقاً لمعايير إدارة مخاطر الائتمان التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في أكتوبر ٢٠٢٤، يتم احتجاز الفرق بين إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تخص كافة التسهيلات الائتمانية في المرحلة ١ و المرحلة ٢ و ١,٥٠% من الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان كما تم حسابها بموجب تنظيمات رأس المال للمصرف المركزي لدولة الإمارات، في احتياطي مخصص غير قابل للتوزيع في الميزانية العمومية يسمى "احتياطي الانخفاض في القيمة العام". المبلغ المحتجز في احتياطي الانخفاض في القيمة العام لا يُعد جزءاً من قاعدة رأس المال (رأس المال من الفئة الأولى للبنوك) عند حساب رأس المال التنظيمي.

في كل تاريخ تقرير لاحق، يتم إعادة حساب احتياطي الانخفاض في القيمة العام ويتم تحرير أي فرق ناتج عن الأرباح المحتجزة أو تحويله من الأرباح المحتجزة للوصول إلى ١,٥% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان، مرفقاً باحتياطي الانخفاض في القيمة العام والخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلتين الأولى والثانية). وليس هناك حاجة للاحتفاظ باحتياطي الانخفاض في القيمة العام في حال كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلتين الأولى والثانية) أكبر من ١,٥% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

ش. ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بتقسيم الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين لدى المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة عن طريق تعديل الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في ضوء آثار جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة، إن وجدت.

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ت. الضرائب

تتألف مصروفات الضريبة من الضريبة الحالية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر باستثناء ما يتعلق بدمج الأعمال أو البنود المعترف بها مباشرة في الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية.

١. الضريبة الحالية

تتألف الضريبة الحالية من الضريبة المتوقعة مستحقة الدفع على أو مستحقة القبض عن الإيرادات الخاضعة للضريبة للسنة وأي تعديل على الضريبة مستحقة الدفع أو القبض فيما يتعلق بالفترات السابقة. تتمثل قيمة الضريبة الحالية مستحقة الدفع أو القبض في أفضل تقدير لمبلغ الضريبة المتوقع دفعه أو قبضه والذي يعكس حالة عدم اليقين المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت، ويتم قياسها باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو المطبقة بشكل أساسي في تاريخ التقرير.

٢. الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض إعداد التقارير المالية وبين المبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لما يلي:

- الفروقات المؤقتة عند الاعتراف المبدئي بالموجودات أو والمطلوبات في معاملة:
 - لا تمثل معاملة دمج أعمال؛ و
 - في وقت المعاملة (١) لا تؤثر على الأرباح أو الخسائر المحاسبية أو الخاضعة للضريبة و (٢) لا يترتب عليها فروقات مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم.
- الفروقات المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والترتيبات المشتركة ذات الصلة إلى الحد الذي تكون فيه المجموعة قادرة على التحكم في توقيت عكس الفروقات المؤقتة ومن المحتمل ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور؛ و
- الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة والتي تنشأ عند الاعتراف الأولي بالشهرة التجارية.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة مقابل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والخصومات الضريبية غير المستخدمة والفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى الحد الذي يحتمل فيه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها مقابلها. يتم تحديد الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة على أساس ما تم عكسه من فروق مؤقتة خاضعة للضريبة ذات الصلة. إذا كانت قيمة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة غير كافية للاعتراف بأصل ضريبي مؤجل بالكامل، عندئذ يتم مراعاة الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية، بعد تعديلها لبيان أثر ما تم عكسه من فروقات مؤقتة قائمة استناداً إلى خطط الأعمال لكل شركة من الشركات التابعة داخل المجموعة. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه تحقيق الامتيازات الضريبية ذات الصلة؛ ويتم عكس هذه التخفيضات عندما تتحسن احتمالية تحقيق الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة.

يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بها إلى المدى الذي يكون فيه من المحتمل أن الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة سوف تكون متاحة بشكل يتيح استخدام الفروقات المؤقتة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بمعدلات الضريبة التي من المتوقع أن يتم تطبيقها على الفروقات المؤقتة عند عكسها، استناداً إلى المعدلات الضريبية المطبقة أو تكون مطبقة فعلياً في تاريخ التقارير المالية وتعكس حالة عدم اليقين المتعلقة بضرائب الدخل، إن وجدت.

يعكس قياس الضريبة المؤجلة التبعات الضريبية التي ستنبع من الطريقة التي تتوقع بها المجموعة، في تاريخ التقرير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية فقط عندما يتم استيفاء معايير معينة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ث. تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات المقومة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية المعتمدة لدى شركات المجموعة وفقاً لأسعار الصرف الفورية بتاريخ تلك المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة بذلك التاريخ. يتمثل أرباح أو خسائر العملة الأجنبية للبنود النقدية في الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الوظيفية في بداية السنة، المعدل بالأرباح الفعلي والدفعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بسعر الصرف الفوري في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة، إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفورية السائدة بتاريخ المعاملة. وعموماً يتم الاعتراف بفروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، باستثناء الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يتم الاعتراف بتحويل العملة ضمن الدخل الشامل الآخر.

خ. تقارير القطاعات

يتم مراعاة الإيرادات والمصروفات المرتبطة مباشرة بكل قطاع، وكذلك الإيرادات والمصروفات المعقولة ذات العلاقة، عند تحديد أداء قطاع الأعمال. ويتم إعداد التقارير حول القطاعات التشغيلية بأسلوب يتوافق مع التقارير الداخلية المقدمة إلى الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. وتتمثل الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية في الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بتوزيع الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة. وقررت المجموعة أن اللجنة الإدارية للمصرف هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التشغيلية. يتم إجراء كافة المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط السوق الاعتيادية.

ذ. عقود الإيجار

تستأجر المجموعة العديد من المكاتب والعقارات لغرض تشغيل فروعها. وعادة ما تكون عقود الإيجار لفترات محددة تتراوح من ٣ إلى ٨ سنوات، ولكن قد يكون لها خيارات تمديد. يتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس كل حالة على حدة ويتضمن ذلك مجموعة واسعة من الشروط والأحكام المختلفة. ولا تفرض اتفاقيات الإيجار أي تعهدات.

يتم الاعتراف بعقود الإيجار على أنها موجودات حق الاستخدام والمطلوبات المقابلة، في التاريخ الذي تكون فيه الموجودات المؤجرة متاحة لاستخدام المجموعة. يتم توزيع كل دفعة من دفعات الإيجار بين المطلوبات وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل إلى الأرباح أو الخسائر على مدى فترة عقد الإيجار وذلك للحصول على معدل دوري ثابت للأرباح المستحق على الرصيد المتبقي من المطلوبات لكل فترة. يحتسب الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر، بطريقة القسط الثابت.

تُقاس الموجودات والمطلوبات الناشئة من عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. وتتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

- دفعات ثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تشير إلى استخدام المستأجر هذا الخيار.

تُخصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الربح المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل، يُستخدم معدل التمويل الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يتعين على المجموعة دفعه لتمويل الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة بشروط وأحكام مماثلة.

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ذ. عقود الإيجار (تابع)

تقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تشمل التالي:

- مبلغ القياس المبدئي للالتزام بالإيجار
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة
- أي تكاليف أولية مباشرة
- تكاليف الترميم.

يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروفات في الأرباح أو الخسائر. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل. وتشمل الموجودات المنخفضة القيمة أجهزة تقنية المعلومات وبنود الأثاث المكتبي البسيطة.

تندرج خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار الممتلكات والمعدات داخل المجموعة. وتستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية عند إدارة العقود. وغالبية خيارات التمديد والإنهاء الموجودة لا تُستخدم إلا بواسطة المجموعة وليس المؤجر المعني.

ض. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة في البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، في هذه البيانات المالية الموحدة. إن تطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، لم يكن له أي تأثير مادي على المبالغ المسجلة للفترة الحالية والسابقة.

المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة تاريخ السريان

١ يناير ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، عرض البيانات المالية عند تصنيف المطلوبات

توضح التعديلات ضيقة النطاق على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ 'عرض البيانات المالية' أنه يتم تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو الإخلال بالتعهد). توضح التعديلات أيضاً ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي ١ عندما يشير إلى 'تسوية' التزام. قد تؤثر التعديلات على تصنيف المطلوبات، وخاصة بالنسبة للمنشآت التي وضعت باعتبارها سابقاً نوايا الإدارة عند تحديد التصنيف وبالنسبة لبعض المطلوبات التي يمكن تحويلها إلى حقوق ملكية.

١ يناير ٢٠٢٤ تعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ - المطلوبات غير المتداولة التي تنطوي على تعهدات

توضح هذه التعديلات كيف أن الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة في غضون اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير تؤثر على تصنيف الالتزام.

١ يناير ٢٠٢٤ تعديل على المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - عقود الإيجار عند البيع وإعادة التأجير

تتضمن هذه التعديلات متطلبات معاملات البيع وإعادة التأجير الواردة في المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لشرح كيفية احتساب المنشأة للبيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير التي تكون فيها بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

١ يناير ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ والمعيار رقم ٧ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - ترتيبات تمويل الموردين

تقدم هذه التعديلات هدفين جديدين للإفصاح - أحدهما في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ والآخر في المعيار رقم ٧ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - للشركة لتقديم معلومات عن ترتيبات تمويل الموردين الخاصة بها والتي تمكن المستخدمين (المستثمرين) من تقييم آثار هذه الترتيبات على مطلوبات الشركة وتدفقاتها النقدية وتعرض الشركة لمخاطر السيولة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

ظ. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً

المعايير الجديدة والتعديلات الهامة على المعايير السارية على المجموعة

تاريخ السريان

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ – عدم إمكانية صرف إحدى العملات الأجنبية

١ يناير ٢٠٢٥

لا تتضمن التعديلات متطلبات محددة لتقدير سعر الصرف الفوري. ولذلك، عند تقدير سعر الصرف الفوري يمكن للشركة استخدام سعر صرف ملحوظ دون تعديل أو أسلوب آخر للتقدير. طبقاً لهذه التعديلات، سوف تحتاج الشركات لتقديم إفصاحات جديدة لمساعدة المستخدمين في تقييم تأثير استخدام سعر صرف مقدر على البيانات المالية. قد تتضمن هذه الإفصاحات طبيعة والآثار المالية للعملة التي تكون غير قابلة للصرف وسعر الصرف الفوري المستخدم وعملية التقدير والمخاطر التي قد تواجهها الشركة نظراً لأن العملة غير قابلة للصرف.

تعديلات على المعيارين ٧ و ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – تصنيف الموجودات المالية

١ يناير ٢٠٢٦

طبقاً لهذه التعديلات، قد تحقق بعض الموجودات المالية بما في ذلك الموجودات التي تنطوي على خصائص مرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة معيار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط على أن تكون تدفقاتها النقدية غير مختلفة بصورة جوهرية عن أصل مالي مطابق لا ينطوي على هذه الخاصية. تشتمل هذه التعديلات أيضاً على إفصاحات إضافية لجميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لها خصائص محتملة معينة لا ترتبط بصورة مباشرة بتغير في مخاطر أو تكاليف الإقراض الأساسية ولا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تعديلات على المعيار رقم ١٨ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – العرض والإفصاح في البيانات المالية

١ يناير ٢٠٢٧

سوف يحل المعيار رقم ١٨ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ – 'عرض البيانات المالية' وينطبق على فترات إعداد التقارير السنوية اعتباراً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧. يقدم المعيار الجديد المتطلبات الرئيسية الجديدة التالية:

- يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات في خمس فئات في بيان الأرباح أو الخسائر وهي فئات التشغيل والاستثمار والتمويل والعمليات المتوقفة وضريبة الدخل. كما يتعين على المنشآت أيضاً عرض إجمالي فرعي للأرباح التشغيلي المحدد مؤخراً. لن يتغير صافي أرباح المنشآت.
- يتم الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في إيضاح واحد في البيانات المالية.
- يتم تقديم المزيد من الإرشادات حول كيفية تجميع المعلومات في البيانات المالية.

علاوة على ذلك، يتعين على جميع المنشآت استخدام الإجمالي الفرعي للأرباح التشغيلي كنقطة بداية لبيان التدفقات النقدية عند عرض التدفقات النقدية التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة.

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعتزم تبنيها ، إن أمكن ، عندما تصبح سارية المفعول.

٤. إدارة المخاطر

١. إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة ("المجلس") هو المسؤول عن الإطار العام لحوكمة وإدارة المخاطر. ويعتبر المجلس مسؤولاً عن تحديد استراتيجية إدارة المخاطر ووضع حدود للمخاطر التي تواجهها المجموعة وضمان متابعة ورقابة المخاطر بصورة فعالة وبقائها ضمن الحدود الموضوعية. كما يكون المجلس مسؤولاً أيضاً عن وضع هيكل محدد بصورة واضحة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى اعتماد كافة السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر والبنية التحتية وإدارة كافة المخاطر المتعلقة بالمجموعة. ومن أجل القيام بهذه المسؤولية بكفاءة، يحصل مجلس الإدارة على الدعم اللازم من لجان منبثقة من المجلس إلى جانب اللجان الإدارية. وفيما يلي تلخيص لأدوار ومهام كل لجنة:

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

١. إطار إدارة المخاطر (تابع)

اللجنة التنفيذية

تقوم اللجنة التنفيذية بدور الإدارة التنفيذية العليا للمجلس المسؤولة عن ضمان تحقيق المجلس لأهدافه الاستراتيجية والتشغيلية. وتضم اللجنة التنفيذية أربعة أعضاء. الغرض من اللجنة التنفيذية هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليته الرقابية من خلال:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية/الاستثمارية ضمن صلاحيات التمويل المقررة من قبل مجلس الإدارة. و
- التأكد من الحفاظ على توازن دقيق بين الحاجة إلى تلبية متطلبات العملاء الائتمانية من ناحية وجودة موجودات المصرف وأهداف الربحية واعتبارات المخاطر ذات الصلة من ناحية أخرى.

لجنة التدقيق للمجموعة

تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة، وهدفها هو مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤوليته الرقابية وذلك من خلال:

- الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية لدى المجموعة والاحتفاظ بسياسات محاسبية ومراجعة واعتماد المعلومات المالية؛ و
- مراجعة التقارير الخاصة بالأنظمة الرقابية الداخلية.
- إدارة العلاقة مع مدققي الحسابات الخارجيين للمجموعة؛ و
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الأمور الرقابية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمجموعة.

لجنة إدارة المخاطر

تتألف لجنة إدارة المخاطر من أعضاء مجلس الإدارة، وهدفها هو مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤوليته الرقابية وذلك من خلال:

- مراقبة المخاطر الكامنة في أعمال المجموعة والإجراءات الرقابية المتعلقة بتلك المخاطر؛
- مراجعة محفظة المخاطر لدى المجموعة؛
- إدارة مستوى الالتزام بإدارة المخاطر وأساليب الرقابة عليها؛
- إجراء تقييم دقيق حول خطط واستراتيجيات الأعمال من حيث المخاطر التي تتعرض لها المنشأة
- ضمان تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة

إن الهدف الأساسي للجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة هو قيادة عملية تعيينات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتعويضات ومراجعة فعالية أداء مجلس الإدارة ولجانه والإشراف على الشركات التابعة وتقديم التوصيات بناء على ذلك. تقوم هذه اللجنة أيضاً بتقديم توصيات بشأن تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

لجنة توزيع الأرباح

إن الهدف الأساسي للجنة توزيع الأرباح هو مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على آلية توزيع الأرباح لإدارة المخاطر التجارية المنقولة من خلال تكوين احتياطي معادلة الأرباح وذلك بتخصيص مبلغ من الأرباح قبل التوزيع على حاملي حساب الاستثمار والمصرف. تقوم هذه اللجنة أيضاً بالإشراف والمراقبة المحكمة لضمان مراقبة عملية معادلة الأرباح بشكل مناسب، بما في ذلك استخدام الاحتياطات.

تقوم اللجنة أيضاً بشكل منتظم بمراجعة سياسات الاستثمار وأداء محفظة الموجودات التي يتم فيها استثمار أموال أصحاب الحساب الإسلامي. كما تقوم اللجنة بالإشراف على تنفيذ سياسة الحوكمة وهدفها الرئيسي هو حماية مصالح المساهمين بما يتوافق مع قرارات الهيئة العليا الشرعية ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

اللجنة الإدارية

يشتمل نطاق أعمال اللجنة الإدارية على كافة الأمور الوظيفية التي لا يشملها نطاق أعمال اللجان الأخرى. وتشتمل عادة مهام اللجنة الإدارية على بعض المجالات مثل الاستراتيجيات والسياسات والموارد البشرية والتسويق والإجراءات الإدارية، كما تكون مسؤولة أيضاً عن التنسيق مع كافة الوحدات/ الأقسام الأخرى لدى المجموعة.

لجنة الاستثمار

إن الغرض من لجنة الاستثمار هو مراجعة نوعية المحفظة الاستثمارية لدى المجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة، والمؤشرات التي تؤثر عليها، وإدارة السياسات المتعلقة بالاستثمار، وكذلك الموافقة على عروض الاستثمار بما في ذلك الصكوك والتمويل المجمع في حدود الموافقة الموضوعية من قبل مجلس الإدارة.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

١. إطار إدارة المخاطر (تابع)

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

تقدم اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات الإرشادات الاستراتيجية والفنية لإدارة الأنظمة التقنية العامة لدى المجموعة على المدى الطويل وال المدى القصير لضمان التوافق بين مبادرات تقنية المعلومات والأهداف الاستراتيجية للمجموعة. تعتبر اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات مسؤولة عن مساعدة مجلس الإدارة فيما يلي:

- تقديم التوجيهات فيما يتعلق بتحديد أولويات المبادرات والمشروعات التقنية وتنفيذها (بما في ذلك المبادرات والمشروعات المتعلقة بالبنية التحتية)؛
- مراجعة عمليات تقنية المعلومات؛
- مراجعة الخطط والسياسات المتعلقة بأمن تقنية المعلومات والتقارير المتعلقة بمدى فاعلية نظم أمن المعلومات وتطبيقها والإجراءات المتبعة لمواجهة المخاطر الكامنة؛
- مراجعة خطط المجموعة لتطوير تقنية المعلومات والفرص والخطط الاستراتيجية.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تهدف لجنة الموجودات والمطلوبات إلى إعداد الاستراتيجية الأنسب للمجموعة من حيث مزيج الموجودات والمطلوبات المتوقعة في المستقبل والنتائج المحتملة للتغيرات في معدلات الأرباح وحدود السيولة والتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية ومدى كفاية رأس المال. كما أن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة أيضاً عن ضمان توافق جميع الاستراتيجيات مع مدى قدرة تحمل المجموعة للمخاطر ومستويات التعرض وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. تشمل مهام لجنة الموجودات والمطلوبات على ما يلي:

وضع عملية فعالة لإدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بمراقبة ومتابعة السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المجموعة فيما يتعلق بإدارة ورقابة المخاطر التالية:

- مخاطر السيولة تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة نتيجة عدم القدرة على تسهيل الموجودات أو الحصول على التمويل الكافي؛
- مخاطر السوق تتمثل في المخاطر التالية؛
 - المخاطر التي قد تتعرض لها الأرباح بسبب التغيرات السلبية في معدلات الأرباح وأسعار صرف العملات وتقلبات السوق؛ و
 - المخاطر من التغيرات في قيمة محفظة الأدوات المالية؛
- مخاطر بيان المركز المالي – تتمثل في المخاطر التالية؛
 - المخاطر التي قد تتعرض لها الأرباح من جراء التغيرات في معدلات الأرباح وتقلبات السوق في أسعار التجزئة والجملة؛
 - المخاطر التي قد تتعرض لها القيمة ورأس المال من جراء التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات نتيجة التغيرات في معدلات الأرباح وتقلبات السوق؛ و
 - المخاطر الناتجة عن التغيرات المادية في الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية بصورة عامة.

لجنة مجموعة عمل أمن المعلومات

الغرض من لجنة مجموعة عمل أمن المعلومات هو ضمان وجود توجيه ودعم إداري واضح لمبادرات أمن المعلومات. تكون هذه اللجنة مسؤولة عما يلي:

- متابعة تنفيذ سياسات وإجراءات وخطط أمن المعلومات بما يضمن الحفاظ على سرية المعلومات وتوافرها وسلامتها.
- صياغة المهام المتعلقة بتطبيق نظام إدارة أمن المعلومات مثل إدارة المخاطر ونشر السياسات والإجراءات والتوعية بأمن المعلومات ومراقبة حوادث أمن المعلومات وقياس فعالية الرقابة، وما إلى ذلك.
- الإشراف على فعالية ضوابط أمن المعلومات فيما يتعلق بأنظمة المعلومات، بما في ذلك أمن الشبكات وأمن البيانات.
- رصد التطور الجوهري في المشاريع المتعلقة بأمن المعلومات ومعالجة الحوادث والمخاطر.
- مراجعة التغيرات على التهديدات وحالات التعرض الجوهري لموجودات المعلومات ضد الهجمات الإلكترونية أو النشاط الداخلي أو الخطأ أو الإخفاق في التحكم.

قسم الالتزام الشرعي

يتولى قسم رقابة الالتزام الداخلي الشرعي مسؤولية مراقبة التزام أعمال المصرف وأنشطته بالقرارات والفتاوى واللوائح والمعايير الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكذلك هيئة الرقابة الشرعية الداخلية باستمرار.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

١. إطار إدارة المخاطر (تابع)

لجنة مراقبة النماذج

يتمثل الغرض من لجنة مراقبة النماذج في ضمان اتخاذ المصرف قرارات قائمة على معلومات وبيانات من خلال تحسين قدرة النماذج على دعم عملية صنع القرار. سيضمن ذلك دقة وموثوقية القرارات على مستوى مختلف أقسام المصرف، مثل إدارة المخاطر والتسعير والتوقعات ووضع الاستراتيجيات.

مجموعة إدارة المخاطر

تم تأسيس مجموعة إدارة المخاطر بغرض إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر التي تهدد أمن تقنية المعلومات. يشتمل دور مجموعة إدارة المخاطر على ما يلي:

- وضع الاستراتيجية والسياسة والإطار العام لإدارة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات الأعمال؛
- تقديم الدعم اللازم للمجموعة لتطبيق نظام إدارة المخاطر؛
- جمع التحليلات الخاصة بتركيزات وحساسيات المخاطر على مستوى المجموعة؛
- العمل كجهة مرجعية فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالمخاطر والرقابة، وتقديم الاستشارات إلى الإدارة، وعرض أفضل الممارسات المتبعة، وإجراء مراجعات خاصة بناءً على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات؛ و
- إجراء تقييم مستقل حول محفظة مخاطر الأعمال وطريقة إدارتها وإبداء الملاحظات عليها لضمان تنفيذ عملية إدارة المخاطر بشكل محكم.

لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة من خلال المراجعة المستمرة لحدود وسياسات وإجراءات الائتمان والموافقة على حالات التعرض المحددة وإيجاد الحلول والتقييم المستمر لمحفظة التمويلات ومدى كفاية المخصصات المرصودة لها.

الالتزام

في مصرف الشارقة الإسلامي، الالتزام هو وظيفة رقابية مستقلة يرأسها رئيس الالتزام ويشكل خط الدفاع الثاني. يتمثل الدور الرئيسي للالتزام في ضمان عمل المصرف بنزاهة والالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها. علاوة على ذلك، تعمل وظيفة الالتزام على تخفيف المخاطر المتعلقة بسوء السلوك وغسل الأموال وأشكال أخرى من عدم الالتزام. إن قسم الالتزام هو المسؤول عن الإشراف المستقل على مخاطر الامتثال للمصرف من خلال إجراء تقييم المخاطر ومراقبة الأنشطة والعمل الاستشاري وتقديم تقرير مستقل إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. إن الدور العام لقسم الالتزام هو:

- ضمان تحديد وتقييم ومتابعة ورقابة مخاطر الالتزام بصورة ملائمة بالتعاون مع وحدات الأعمال والأقسام الرقابية الأخرى؛
- ضمان إطلاع الإدارة العليا على جميع المشكلات الجوهرية المتعلقة بالالتزام بما في ذلك "اعرف عميلك" و"مكافحة غسيل الأموال" ووضع الخطط اللازمة لحل تلك المشكلات؛
- المساهمة في تعزيز ثقافة الالتزام بهدف "تجنب حدوث مفاجآت" من خلال التثقيف والتوعية بأهمية الالتزام؛
- تحقيق المواءمة بين خطط الالتزام السنوية واستراتيجيات وأهداف الأعمال؛ و
- الوفاء بالمتطلبات التنظيمية.

الرقابة الداخلية

يتمثل دور قسم الرقابة الداخلية في ضمان تطبيق نظام محكم للرقابة الداخلية داخل المجموعة بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية والوفاء بمتطلبات إدارة المجموعة والجهات التنظيمية الخارجية.

قسم التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة

يتم تدقيق الالتزام بمعايير الشريعة الإسلامية والقرارات والفتاوى والمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية الداخلية وكذلك الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في جميع معاملات المصرف وأنشطته بشكل دوري من قبل قسم التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة، والذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات والتزام عمليات المجموعة بالفتاوى والتوجيهات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية الداخلية وكذلك الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. تتم مناقشة نتائج وتقييمات التدقيق الشرعي الداخلي للمجموعة مع الجهة الخاضعة للتدقيق والإدارة، ويتم عرض الملاحظات والرود على اللجنة الدائمة للرقابة الشرعية للحصول على الآراء المناسبة واتخاذ التدابير التصحيحية والوقائية. يتم تقديم التقرير النهائي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة لتنفيذ إرشادات هيئة الرقابة الشرعية الداخلية.

١. إطار إدارة المخاطر (تابع)

التدقيق الداخلي

يتمثل دور قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة في تقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية حول مدى ملاءمة وفاعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لمدى الالتزام بالقوانين واللوائح وقياس الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة.

يرأس هذا القسم رئيس قسم التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتبع القسم إدارياً الرئيس التنفيذي. ومن أجل القيام بدوره بالكفاءة المطلوبة، يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال تنظيمي عن الإدارة حتى يتسنى له تقييم أنشطة الإدارة والموظفين دون قيود.

٢. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر الرئيسية التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛
- مخاطر السوق؛ و
- مخاطر التشغيل.

تعد المخاطر عنصراً ملازماً لأعمال وأنشطة المجموعة. كما تمثل قدرة المجموعة على تحديد وتقييم ومتابعة وإدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي تتعرض لها عاملاً هاماً في استقرارها المالي وأدائها وسمعتها.

إن سياسات إدارة المخاطر لدى المجموعة مصممة بهدف تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة، ووضع سقوف وضوابط ملائمة لها، ومراقبتها مع الالتزام بتلك السقوف. وتتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة بما يعكس آثار التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة.

يستعرض هذا الإيضاح تفاصيل تعرض المجموعة لكل خطر من المخاطر المبينة أعلاه، وكذلك أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المجموعة لرأس المال.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام عميل أو طرف مقابل لأصل مالي بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية. تنشأ تلك المخاطر بصورة رئيسية من استثمارات المجموعة في التمويل الإسلامي والنقد والأرصدة لدى المؤسسات المالية والمراصة والوكالة مع المؤسسات المالية والقبولات والموجودات الأخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والموجودات المتاحة للبيع) والاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأوراق الدين الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة والتكلفة المطفأة. لأغراض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بدراسة وتوحيد كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان في مختلف القطاعات.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع الأنشطة التمويلية واستثماراتها الخاصة لتفادي تركيز المخاطر لدى أفراد أو مجموعة من العملاء في موقع أو نشاط معين.

علاوة على ذلك، تدبر المجموعة التعرض لمخاطر الائتمان بالحصول على ضمانات، إذا اقتضت الضرورة، والحد من مدة التعرض. قد تقوم المجموعة في بعض الحالات بإنهاء المعاملات أو التنازل عنها إلى أطراف مقابلة أخرى للحد من مخاطر الائتمان.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتنفيذ أعمال تدقيق منتظمة على وحدات الأعمال وإجراءات الائتمان لدى المجموعة.

تنشأ مخاطر التركيز عندما يزاوِل عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة، الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تقوم المجموعة بقياس تعرضها لمخاطر الائتمان استناداً إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ التي تمت مقاصتها والأرباح المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

يتم بيان تركيز مخاطر الائتمان حسب قطاع العمل فيما يتعلق بالاستثمارات في التمويل الإسلامي في الإيضاح ٩ (ب). يتم بيان تركيز مخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣١.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

(١) جودة الائتمان *

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة

المرحلة الأولى على مدى ١٢ شهر	المرحلة الثانية على مدى عمر الأداة	المرحلة الثالثة على مدى عمر الأداة المجموع	
٢,٢٤٩,٠٩١	٥١٧	-	٢,٢٤٩,٦٠٨
(٧٨)	(٣)	-	(٨١)
٢,٢٤٩,٠١٣	٥١٤	-	٢,٢٤٩,٥٢٧
١٤,١١١,٧٠٥	-	-	١٤,١١١,٧٠٥
(٥,٤٢٨)	-	-	(٥,٤٢٨)
١٤,١٠٦,٢٧٧	-	-	١٤,١٠٦,٢٧٧
١٣,٠٥٥,٨٥٦	١٢٨,٤٠٦	٢٣,٥٧٩	١٣,٢٠٧,٨٤١
(١٠,٦٧١)	(٩٠٧)	(٢٣,٥٧٩)	(٣٥,١٥٧)
١٣,٠٤٥,١٨٥	١٢٧,٤٩٩	-	١٣,١٧٢,٦٨٤
٣٥,٣٩١,٤٥٧	٢,١٠٣,٠٩٨	١,٩٠٥,٢٨٨	٣٩,٣٩٩,٨٤٣
(١٩٧,٧٣٦)	(٢٦٩,٢٠٨)	(١,٢٤٥,٨٧٣)	(١,٧١٢,٨١٧)
٣٥,١٩٣,٧٢١	١,٨٣٣,٨٩٠	٦٥٩,٤١٥	٣٧,٦٨٧,٠٢٦
١,٢٢٥,٦٢٨	١٧,٩٣١	٣٧,٢٧٠	١,٢٨٠,٨٢٩
(١٥,٠٠٦)	(١,٩٤٦)	(٣٧,٢٧٠)	(٥٤,٢٢٢)
١,٢١٠,٦٢٢	١٥,٩٨٥	-	١,٢٢٦,٦٠٧
٦٥,٨٠٤,٨١٨	١,٩٧٧,٨٨٨	٦٥٩,٨٨٨	٦٨,٤٤٢,١٢١
١,٤٦٨,٨٣٣	٣٩,٠٩٧	٦٢	١,٥٠٧,٩٩٢
(٧,١٨٠)	(٩٩٥)	-	(٨,١٧٥)
١,٤٦١,٦٥٣	٣٨,١٠٢	٦٢	١,٤٩٩,٨١٧
٦٧,٢٦٦,٤٧١	٢,٠١٥,٩٩٠	٦٥٩,٤٧٧	٦٩,٩٤١,٩٣٨
٦٧,٥٠٢,٥٧٠	٢,٢٨٩,٠٤٩	١,٩٦٦,١٩٩	٧١,٧٥٧,٨١٨
(٢٣٦,٠٩٩)	(٢٧٣,٠٥٩)	(١,٣٠٦,٧٢٢)	(١,٨١٥,٨٨٠)
٦٧,٢٦٦,٤٧١	٢,٠١٥,٩٩٠	٦٥٩,٤٧٧	٦٩,٩٤١,٩٣٨

نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
مخصص الخسائر
القيمة الدفترية

مرابحات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية
مخصص الخسائر
القيمة الدفترية

استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
مخصص الخسائر
القيمة الدفترية

استثمارات في التمويل الإسلامي
مخصص الخسائر
القيمة الدفترية

موجودات مالية أخرى
مخصص الخسائر
القيمة الدفترية

صافي التعرضات لمخاطر الائتمان المتعلقة
بالموجودات داخل الميزانية العمومية

اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
مخصص الخسائر

صافي التعرضات لمخاطر الائتمان المتعلقة
بالموجودات خارج الميزانية العمومية
صافي التعرضات لمخاطر الائتمان

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان
إجمالي مخصص الخسائر **

تمت مراجعة عملية الاحتساب والمنهجية ونتائج المخصصات، وتم اعتمادها من قبل لجنة الائتمان المسؤولة عن مراقبة المخصصات، كما تم عرضها بواسطة رئيس إدارة المخاطر للمجموعة. علاوة على ذلك، تم عرض واعتماد المخصصات من قبل مجلس الإدارة/ اللجنة المنبثقة عن المجلس، وفقاً للمادة ٩ (المعايير) من لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المرفقة بها، التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٥.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

(١) جودة الائتمان * (تابع)

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة				
المرحلة الأولى على مدى ١٢ شهر	المرحلة الثانية على مدى عمر الأداة	المرحلة الثالثة على مدى عمر الأداة المجموع		
٢,٧٤١,٣٨٢	٢٢	٢,٧٤١,٤٠٤		نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
(٧٩)	(٤)	(٨٣)		مخصص الخسائر
٢,٧٤١,٣٠٣	١٨	٢,٧٤١,٣٢١		القيمة الدفترية
١٠,٢٤٤,٢٠٦	-	١٠,٢٤٤,٢٠٦		مرابحات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية
(٣,٥٤٢)	-	(٣,٥٤٢)		مخصص الخسائر
١٠,٢٤٠,٦٦٤	-	١٠,٢٤٠,٦٦٤		القيمة الدفترية
٩,٥٨٤,١٤٨	١٠,٨٧٠	٩,٦٥٥,٣٢٧		استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة
(١٢,٠٤٥)	(٦٨١)	(٧٣,٠٣٥)		مخصص الخسائر
٩,٥٧٢,١٠٣	١٠,١٨٩	٩,٥٨٢,٢٩٢		القيمة الدفترية
٣٠,٦٦١,٧٦٧	٢,٠٨٥,٣١١	٣٤,٦٣٨,٧٥٨		استثمارات في التمويل الإسلامي
(١٤٤,٩٢٨)	(٢٥٨,٧٤٥)	(١,٦٠٨,٣٢٤)		مخصص الخسائر
٣٠,٥١٦,٨٣٩	١,٨٢٦,٥٦٦	٣٣,٠٣٠,٤٣٤		القيمة الدفترية
١,٢٤٥,٣٣٦	-	١,٢٨٢,٦٢٢		موجودات مالية أخرى
(٩,٠٩١)	-	(٤٦,٣٧٧)		مخصص الخسائر
١,٢٣٦,٢٤٥	-	١,٢٣٦,٢٤٥		القيمة الدفترية
٥٤,٣٠٧,١٥٤	١,٨٣٦,٧٧٣	٥٦,٨٣٠,٩٥٦		صافي التعرضات لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات داخل الميزانية العمومية
٩٤٨,٦٥٣	٨,٢٦٥	٩٥٧,٩٥٢		اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
(٢,٣٨٤)	(٦٦١)	(٣,١٠٨)		مخصص الخسائر
٩٤٦,٢٦٩	٧,٦٠٤	٩٥٤,٨٤٤		صافي التعرضات لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية
٥٥,٢٥٣,٤٢٣	١,٨٤٤,٣٧٧	٥٧,٧٨٥,٨٠٠		صافي التعرضات لمخاطر الائتمان
٥٥,٤٢٥,٤٩٢	٢,١٠٤,٤٦٨	٥٩,٥٢٠,٢٦٩		إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان
(١٧٢,٠٦٩)	(٢٦٠,٠٩١)	(١,٧٣٤,٤٦٩)		إجمالي مخصص الخسائر **
٥٥,٢٥٣,٤٢٣	١,٨٤٤,٣٧٧	٥٧,٧٨٥,٨٠٠		

* الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لأي انخفاض في القيمة بموجب المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. راجع إيضاح رقم ٧ لمزيد من التفاصيل.

** بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، قامت المجموعة أيضاً بالاعتراف بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة من استثمارات الصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بمبلغ ١٠,٠ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٠,٦ مليون درهم).

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

١. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

٢) التعرض لمخاطر الائتمان للموجودات المالية للمجموعة لكل تصنيف داخلي للمخاطر

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة، قبل التخفيف باستخدام الضمانات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
٣١,٢١٣,٤٩٢	٧٤٨,١٠٠	-	٣١,٩٦١,٥٩٢	استثمارات في التمويل الإسلامي
٤,١٧٧,٩٦٥	٩٩٥,٢٥١	-	٥,١٧٣,٢١٦	درجة الاستثمار
-	٣٥٩,٧٤٧	-	٣٥٩,٧٤٧	درجة غير الاستثمار
-	-	١,٩٠٥,٢٨٨	١,٩٠٥,٢٨٨	قائمة المراقبة
٣٥,٣١٩,٤٥٧	٢,١٠٣,٠٩٨	١,٩٠٥,٢٨٨	٣٩,٣٢٧,٨٤٣	تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية
				المجموع الإجمالي
١٥,٤٨١,٥٩٣	١١٧,٤٧٠	-	١٥,٥٩٩,٠٦٣	استثمارات في أوراق مالية
٥٩٤,٩٧٦	١٠,٩٣٦	-	٦٠٥,٩١٢	درجة الاستثمار
-	-	٢٣,٥٧٩	٢٣,٥٧٩	درجة غير الاستثمار
١٦,٠٧٦,٥٦٩	١٢٨,٤٠٦	٢٣,٥٧٩	١٦,٢٢٨,٥٥٤	تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية
				المجموع الإجمالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
٢٦,٦٥٧,٦٨٠	٧٢٩,٤٠٦	-	٢٧,٣٨٧,٠٨٦	استثمارات في التمويل الإسلامي
٤,٠٠٤,٠٨٧	٨٢٩,١٤٢	-	٤,٨٣٣,٢٢٩	درجة الاستثمار
-	٥٢٦,٧٦٣	-	٥٢٦,٧٦٣	درجة غير الاستثمار
-	-	١,٨٩١,٦٨٠	١,٨٩١,٦٨٠	قائمة المراقبة
٣٠,٦٦١,٧٦٧	٢,٠٨٥,٣١١	١,٨٩١,٦٨٠	٣٤,٦٣٨,٧٥٨	تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية
				المجموع الإجمالي
١١,٨٩٩,٩٧٢	-	-	١١,٨٩٩,٩٧٢	استثمارات في أوراق مالية
٥٦٦,٦٦٤	١٠,٨٧٠	-	٥٧٧,٥٣٤	درجة الاستثمار
-	-	٦٠,٣٠٩	٦٠,٣٠٩	درجة غير الاستثمار
١٢,٤٦٦,٦٣٦	١٠,٨٧٠	٦٠,٣٠٩	١٢,٥٣٧,٨١٥	تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية
				المجموع الإجمالي

٣) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر لأداة مالية قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تنتظر في المعلومات المعقولة والمؤيدة ذات الصلة والمتاحة دون تأكيد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، ويشمل ذلك كلاً من تقييم انتمان المعلومات الكمية والنوعية بما في ذلك المعلومات التطلعية. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو معايير الدعم التالية:

المعايير الكمية

تمويل الشركات:

بالنسبة لتمويل الشركات، إذا كان المتعامل يواجه زيادة جوهرية في احتمال التعثر والتي يمكن أن تنشأ عن العوامل التالية:

- إعادة هيكلة تسهيلات التمويل خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة؛
- تسهيلات التمويل التي تأخر سدادها لمدة ٣٠ يوماً وأكثر ولكن أقل من ٩٠ يوماً؛
- التغيير الفعلي أو المتوقع في التصنيفات الخارجية و/أو التصنيفات الداخلية.

٤. إدارة المخاطر (تابع)
٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)
- أ. مخاطر الائتمان (تابع)
٣. الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

المعايير الكمية (تابع)

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان العملاء يستوفون واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب / عميل حسب بيانات مكتب الائتمان؛
- إعادة جدولة التمويل قبل تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً؛
- تأخر سداد الحسابات لفترة من ٣٠ إلى ٩٠ يوماً.

الخزينة

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية؛
- تغيير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك العميل (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

المعايير النوعية:

ملاحظات من إطار إشارات الإنذار المبكر لدى المجموعة (إلى جانب عوامل أخرى مثل التغير السلبي في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية).

معايير الدعم:

يتم تطبيق معايير الدعم ويعتبر الأصل المالي قد واجه زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان إذا كان العميل متأخراً في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً. لم تستخدم المجموعة الإعفاء للائتمان المنخفض لأي أدوات مالية في السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

درجات الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمالية التعثر لكل عميل.

تشتمل طريقة التقييم للمجموعة على ١٩ مستوى تصنيف للأدوات غير المتعثرة (من ١ إلى ٧-) وثلاث فئات تعثر (٨-، ١٠-). تعتبر الدرجة الاستثمارية من الموجودات المالية التي تقع ضمن درجات الائتمان من ١ إلى ٤-. تعتبر الدرجة غير الاستثمارية من الموجودات المالية التي تقع ضمن درجات الائتمان من ٦ إلى ٧، في حين تعتبر الموجودات المالية الائتمانية المُصنفة ٧- ضمن قائمة المراقبة. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر، والذي يكون مستقراً بمرور الوقت. تخضع طريقة التصنيف لعملية التحقق وإعادة المقارنة السنوية بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر التي تمت ملاحظتها بالفعل.

تقوم المجموعة بربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان بناءً على مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر، وكذلك بناءً على تطبيق الأحكام الائتمانية السابقة. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر. وتختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع العميل.

يتم تحديد ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تزيد مخاطر التعثر زيادة جوهرية مع كل تراجع في مخاطر الائتمان، فعلى سبيل المثال يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجتي مخاطر الائتمان ١ و ٢ أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان ٢ و ٣. يتم تخصيص كل تعرض ضمن درجة من درجات مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي استناداً إلى المعلومات المتاحة عن العميل. وتخضع التعرضات لرقابة مستمرة مما قد يؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة أخرى من درجات مخاطر الائتمان.

يقدم الجدول أدناه توضيح إرشادي لكيفية ارتباط درجات مخاطر الائتمان الداخلية للمجموعة باحتمالية التعثر، وبالنسبة لمحفظة العملاء من الشركات إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالة موديز للتصنيف.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب. مخاطر الائتمان (تابع)

٣. الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

م.	مقياس درجات مصرف الشارقة الإسلامي	تصنيف موديز	درجة تصنيف الخطر	وصف الدرجة
١	ممتازة	Aaa	١	ائتمان تجاري استثنائي، ويعتبر من أعلى مستويات الجودة مع الحد الأدنى من مخاطر الائتمان. وأعلى جودة وقدرة مالية للموجودات مع مركز قوي للسيولة وتوليد النقد وإدارة ممتازة وثابتة، وريادة في السوق.
٢	قوية	Aa ١	+٢	نشاط عمل جيد جداً جنباً إلى جنب مع نوعية موجودات جيدة جداً، ومركز سيولة قوي وقدرة تمويل قوية باستمرار، ويحظى بتقدير كبير في قطاع العمل مع حصة سوقية قوية.
		Aa ٢	٢	
		Aa ٣	-٢	
٣	جيدة	A ١	+٣	ائتمان تجاري جيد ويعتبر من الدرجة المتوسطة العليا، ويخضع لمخاطر ائتمان منخفضة، ونوعية موجودات جيدة، ومركز سيولة قوي، وقدرة تمويل قوية. ويكون حجم الشركة فوق المتوسط وتحل مكانة جيدة في قطاع العمل.
		A ٢	٣	
		A ٣	-٣	
٤	مُرضية	Baa ١	+٤	ائتمان تجاري مقبول يخضع لمخاطر ائتمان معتدلة، ويعتبر ذات درجة متوسطة، وبالتالي قد يمتلك خصائص مخاطر أعلى من المتوسط. ويكون العميل قد أظهر العميل أداء كافياً إلى جيد.
		Baa ٢	٤	
		Baa ٣	-٤	
٥	كافية	Ba ١	+٥	ائتمان تجاري متوسط إلى أقل من متوسط ويخضع لمخاطر ائتمان معتدلة، ويعتبر ذات درجة متوسطة وبالتالي قد يمتلك خصائص مخاطر أعلى. ويكون العميل قد أظهر أداء مناسباً.
		Ba ٢	٥	
		Ba ٣	-٥	
٦	هامشية	B ١	+٦	ائتمان تجاري أقل من متوسط يخضع لمخاطر ائتمان عالية، ومن المحتمل أن يكون العميل منافساً دون المستوى في مجاله. يكون الائتمان مقبولاً ولكنه يتطلب مراقبة ودعم وثيق للحد من المخاطر الجسيمة.
		B ٢	٦	
		B ٣	-٦	
		Caa ١	+٧	
		Caa ٢	٧	
٧	ضعيفة	Caa ٣	-٧	ائتمان تجاري ضعيف مع وضع رديء ويخضع لمخاطر ائتمان عالية جداً. وينطوي على مخاطر ائتمان غير ضرورية وغير مبررة. وهو حالياً في حالة الأداء ولا يصل إلى درجة منحه تصنيف دون القياسي.
	موجودات غير عاملة			
٨	الفئة أ	Ca	٨	في حالة تعثر: ائتمان تجاري غير مقبول مع وجود خطر في نظام السداد العادي.
٩	الفئة ب	C	٩	في حالة تعثر: شكوك حول التسوية الكاملة مع مشاكل خطيرة ترجح خسائر جزء من المبلغ الأصلي.
١٠	الفئة ج	-	١٠	في حالة تعثر : خسائر متوقعة بحيث قد يمكن استرداد مثل هذا الأصل ولكن ليس إلى درجة تجنب تصنيفه في فئة الخسائر.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

٣) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

تحديد هيكل مدة احتمالية التعثر

تعد درجات مخاطر الائتمان هي المدخلات الأولية في عملية تحديد هيكل مدة احتمالية التعثر لتعرضات مخاطر الائتمان. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر لتعرضاتها لمخاطر الائتمان مصنفة بحسب الموقع أو المنطقة ونوع المنتج والعميل، وكذلك بحسب تصنيف مخاطر الائتمان. كما يتم استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها من الوكالات الائتمانية الخارجية المرجعية لبعض المحافظ. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وتضع تقديرات للفترة المتبقية لاحتمالية التعثر لتعرضات المخاطر وكيف يتوقع لها أن تتغير نتيجة لمرور الوقت.

تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي في تاريخ التقرير. ويتوقف تحديد ما إذا كانت الزيادة في مخاطر الائتمان هي زيادة جوهرية على خصائص الأداة المالية والعميل والمنطقة الجغرافية. وكل زيادة جوهرية قد تختلف باختلاف نوع التمويل، ولا سيما بين محافظ العملاء من الأفراد والشركات. وتتوقف زيادة احتمالية التعثر على عدة عوامل منها قطاع العمل للعميل وتصنيفه الائتماني المبدئي وموعد استحقاق التمويل ووتيرة التسوية ونوع المنتج وعوامل أخرى.

تعتبر كذلك مخاطر الائتمان أنها قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بناءً على عوامل نوعية مرتبطة بعمليات إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة والتي قد لا تظهر بطريقة أو بأخرى وبشكل كامل في تحليلها الكمي وفي الوقت المناسب. وينطبق ذلك على التعرضات التي تستوفي بعض معايير الخطر المتقدمة، مثل الإدراج على قائمة المراقبة. وتستند هذه العوامل النوعية على الحكم المتمرس والخبرات السابقة الملائمة.

تراقب المجموعة مدى كفاءة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية للتأكد من التالي:

- أن المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعثر؛
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية التي يصبح فيها الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً؛
- أن متوسط الوقت بين تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والتعثر يبدو معقولاً؛
- أن التعرضات لا يتم تحويلها عموماً وبشكل مباشر من قياس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى تعرضات انخفضت قيمتها الائتمانية؛ و
- أنه لا توجد تقلبات غير ضرورية في مخصص الخسارة من جراء التحويلات بين احتمالية التعثر لمدة ١٢ شهراً (المرحلة الأولى) واحتمالية التعثر على مدى العمر.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر في الحالات التالية:

- تأخر استحقاق العميل لمدة تزيد عن ٩٠ يوماً على أي التزام ائتماني مادي.
- من غير المرجح أن يقوم العميل بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون أن تلجأ المجموعة إلى اتخاذ إجراءات مثل تحقيق الضمانات (إن وجدت)؛ أو
- أصبح من المحتمل أن يقوم العميل بإعادة هيكلة الأصل نتيجة الإفلاس بسبب عدم قدرة العميل على سداد التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان العميل في حالة تعثر، تأخذ المجموعة في الاعتبار المؤشرات التي تكون:

- نوعية: مثل عدم الالتزام بتعهد ما؛
- كمية، مثل حالة التعثر وعدم أداء التزام آخر لنفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- بناء على البيانات المعدة داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

٣. الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

تعريف التعثر (تابع)

التعثر المقابل

المدينون من الأفراد: تنطبق تعريفات التعثر على مستوى التسهيلات الائتمانية، وبالتالي لا يتم تطبيق التعثر المقابل تلقائياً. لا يؤدي تعثر التسهيل الائتماني إلى تعثر المدين من الأفراد أو تعثر التسهيلات الائتمانية الأخرى الممنوحة لنفس الملتزم ما لم يكن هناك ما يبرر ذلك بسبب التعثر الفعلي عن سداد كافة التسهيلات الائتمانية.

المدينون من الشركات: يؤدي التعثر عن سداد التسهيلات الائتمانية المادية إلى تعثر المدين.

قد تختلف المدخلات في تقييم ما إذا كانت الأداة المالية في حالة تعثر وأهميتها بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر إلى حد كبير مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

٤. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل المعطيات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر؛
- الخسائر الناتجة عن التعثر؛ و
- التعرض الناتج عن التعثر.

تحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات في المرحلة الأولى بضرب احتمالية التعثر لمدة ١٢ شهراً في الخسائر الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر بضرب احتمالية التعثر على مدار العمر في الخسائر الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. يتم مناقشة المنهجية المتبعة في تقدير احتمالية التعثر المذكورة أعلاه ضمن العنوان "تحديد هيكل مدة احتمالية التعثر".

الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة حدوث تعثر. تقوم المجموعة بتقدير مقاييس الخسائر الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسائر الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للتمويل المضمون بعقارات التجزئة وعقارات تجارية، تعتبر معايير المصرف المركزي مقياساً رئيسياً في تحديد الخسائر الناتجة عن التعثر. ويُعاد تقييم تقديرات الخسائر الناتجة عن التعثر لمختلف السيناريوهات الاقتصادية، وللتمويلات العقارية، بما يعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل السعر الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض الناتج عن التعثر التعرض المتوقع في حالة حدوث تعثر. تشتق المجموعة التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والتي تنشأ عن الإطفاء. يمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر لأصل مالي إجمالي قيمته الدفترية عند التعثر. بالنسبة لالتزامات التمويل، يمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر في المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات بشأن المستقبل. وبالنسبة للضمانات المالية، يمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر في مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع. أما بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يتم تحديد مستوى التعرض الناتج عن التعثر عن طريق احتساب عوامل تحويل الائتمان بوضع نماذج لمجموعة من نتائج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة باستخدام سيناريوهات وأساليب إحصائية.

كما هو موضح أعلاه، وبناءً على استخدام الحد الأقصى لاحتمالية التعثر لمدة ١٢ شهراً للموجودات المالية في المرحلة الأولى، تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً بعين الاعتبار مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للعميل) التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان، حتى لو، لأغراض إدارة مخاطر الائتمان، أخذت المجموعة في اعتبارها فترة أطول. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يحق فيه للمجموعة طلب سداد التمويل أو إنهاء التزام أو ضمان التمويل.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

٤ (قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

ومع ذلك، وبالنسبة لتسهيلات الأفراد وبطاقات الائتمان التي تشتمل على عنصر تمويلي وعنصر التزام غير مسحوب، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار فترة أطول من فترة التعاقد القصوى إذا كانت قدرة المجموعة التعاقدية على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر ائتمانية على مدار فترة الإشعار التعاقدية. إن هذه التسهيلات ليست لها مدة محددة أو هيكل تسوية معين وتدار على أساس جماعي. ويمكن للمجموعة إلغاؤها بأثر فوري، ولكن هذا الحق التعاقد لا يتم تطبيقه في الإدارة اليومية الاعتيادية، ولكن فقط عندما تصبح المجموعة على دراية بحدوث أي زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيل. يتم تقدير هذه الفترة الطويلة بالأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها والتي تعمل على الحد من الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عندما يتم وضع نموذج للقياس على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل:

• نوع الأداة؛

• تصنيف مخاطر الائتمان؛

• تاريخ الاعتراف المبدئي؛

• الفترة المتبقية حتى الاستحقاق؛

• قطاع العمل؛ و

• الموقع الجغرافي للعميل.

تخضع المجموعات لمراجعة منتظمة لضمان أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة على نحو مناسب. بالنسبة للمحافظ التي لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة عنها، يتم استخدام المعلومات المقارنة الخارجية التي تكون مكتملة للبيانات المتاحة داخلياً. ترد التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي لمخصص الخسائر حسب فئة الأصل المالي في الإيضاحات المعنية.

٥ استخدام المعلومات التطلعية

تراعي المجموعة المعلومات التطلعية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

تضع المجموعة ثلاثة سيناريوهات اقتصادية وهي سيناريو الحالة الأساسية وسيناريو الحالة المتفائلة وسيناريو الحالة السلبية. تتماشى الحالة الأساسية مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والموازنة التقديرية.

تجري المجموعة بشكل دوري باختبار الضغط المالي للصدمات الأكثر شدة لمعايرة تحديدها للسيناريوهات التصاعدية والتنازلية. ويتم إجراء مراجعة شاملة سنوياً على الأقل لتصميم السيناريوهات من قبل لجنة خبراء تقدم المشورة إلى الإدارة العليا للمجموعة.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق الدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

٥. استخدام المعلومات التطلعية (تابع)

تتمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمخاطر الائتمان لمحاظ الشركات في أسعار النفط ومؤشر أسعار الأسهم، بينما تتمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمخاطر الائتمان لمحاظ الأفراد في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الإمارات وأسعار النفط ومؤشر أسعار المستهلكين في الإمارات. فيما يلي أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ موضحة أدناه.

تم استخدام الحالة الأساسية للسيناريوهات والسيناريو التصاعدي والسيناريو التنازلي مع مراعاة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التالية:

متغيرات الاقتصاد الكلي	السيناريو	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)	الحالة الأساسية	٧٦	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
	تصاعدي	٨١	٧٥	٧٣	٧٣	٧٣
	تنازلي	٥٧	٦٣	٦٩	٦٩	٧٠
تقلب سوق الأسهم (نسبة دلتا من النقاط)	تنازلي	(١%)	٠%	١%	١%	١%
	الحالة الأساسية	(١%)	٠%	١%	١%	١%
	تصاعدي	٤%	٣%	٢%	٢%	١%
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الإمارات (نسبة دلتا من الناتج المحلي الإجمالي)	الحالة الأساسية	٤%	٤%	٤%	٤%	٤%
	تصاعدي	٨%	٥%	٤%	٤%	٤%
	تنازلي	(٤%)	٢%	٦%	٦%	٤%
مؤشر أسعار المستهلكين في الإمارات	الحالة الأساسية	٢%	٢%	٢%	٢%	٢%
	تصاعدي	٢%	٢%	٢%	٢%	٢%
	تنازلي	١%	١%	٢%	٢%	٢%

تحليل الحساسية

إذا تم تغيير متغيرات الاقتصاد الكلي (المحددة أعلاه) حسب سيناريوهات الحالة الأساسية والتصاعدية والتنازلية، على النحو التالي، ستتغير الخسائر الائتمانية المتوقعة في إطار المرحلتين الأولى والثانية كما يلي:

متغيرات الاقتصاد الكلي	تنازلي	تصاعدي
سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)	(٥%)	٥+
حقوق الملكية (مؤشر سعر السهم: المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية)	(٥%)	٥+
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الإمارات	(١%)	١+
مؤشر أسعار المستهلكين في الإمارات	(١%)	١+

التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي	تنازلي	تصاعدي
المرحلة الأولى	٩,٤%	٩,٢%
المرحلة الثانية	٤,٠%	٣,٩%

لم يكن هناك أي تأثير حساسية هام على الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ. مخاطر الائتمان (تابع)

٦) الموجودات المالية ذات شروط تمت إعادة التفاوض بشأنها

لأغراض الإفصاحات في هذه البيانات المالية الموحدة، يعرف "الاستثمار في التمويل الإسلامي الذي ينطوي على شروط تمت إعادة التفاوض بشأنها" بأنه الاستثمار في التمويل الإسلامي الذي تم إعادة هيكلته نتيجة لتدهور المركز المالي للعميل والذي على أساسه قامت المجموعة بتقديم تنازلات من خلال الموافقة على شروط وأحكام مواتية للعميل أكثر من تلك التي قدمتها المجموعة في البداية وما كانت المجموعة لتقبلها في ظل ظروف أخرى.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن الاستثمار في التمويل الإسلامي مع العملاء خلال الأزمات المالية (يُشار إلى ذلك باسم "أنشطة الإهمال") بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر التعثر. ووفقاً لسياسة الإهمال لدى المجموعة، يتم منح مهلة على أساس انتقائي في حال كان العميل عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بالتزاماته أو كانت هناك مخاطر هامة من التعثر، مع وجود دليل على أن العميل قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن العميل من الوفاء بالشروط المعدلة.

٧) الضمانات والتأمينات

تحتفظ المجموعة بضمانات وتأمينات مقابل الاستثمار في التمويل الإسلامي في صورة تأمينات نقدية وضمانات شخصية ورهونات عقارية أو ضمانات أخرى على الموجودات. تستند تقديرات تخفيف مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالاستثمار في التمويل الإسلامي على قيمة الضمانات المقررة وقت التمويل، ويتم لاحقاً متابعتها على أساس دوري. فيما يلي قياس المدى الذي يمكن فيه للضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى أن تخفف من مخاطر الائتمان:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
٩,٩٢٢,١٣٩	١,٤٤٣,٨٤٥	١,١٦٣,٥٥٩	١٢,٥٢٩,٥٤٣
٣,٤٠٠,٦٩٨	١٢٨,٥٢٦	١,٦٥٧	٣,٥٣٠,٨٨١
١٣,٣٢٢,٨٣٧	١,٥٧٢,٣٧١	١,١٦٥,٢١٦	١٦,٠٦٠,٤٢٤

رهونات عقارية
حجوزات نقدية وأخرى
القيمة الدفترية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
٩,٩٤٥,٥٨٨	١,٥٢٢,٢٩٠	١,٠٨٩,٧٧٢	١٢,٥٥٧,٦٥٠
٧٤٣,٧٥١	٤,٦٦٢	٤٤٩	٧٤٨,٨٦٢
١٠,٦٨٩,٣٣٩	١,٥٢٦,٩٥٢	١,٠٩٠,٢٢١	١٣,٣٠٦,٥١٢

رهونات عقارية
حجوزات نقدية وأخرى
القيمة الدفترية

مخاطر التسوية

قد تؤدي أنشطة المجموعة إلى نشوء مخاطر وقت تسوية المعاملات والعمليات التجارية. تتعلق مخاطر التسوية بالخسائر التي قد تنتج في حالة إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بتوفير المبالغ النقدية أو الضمانات أو غيرها من الموجودات بحسب شروط التعاقد المتفق عليها.

فيما يتعلق ببعض المعاملات، تقوم المجموعة بتخفيف هذه المخاطر بالتأكد من تحديد موعد المتاجرة فقط عند وفاء كلا الطرفين بالتزاماتهما التعاقدية. تمثل حدود التسوية جزءاً من عملية مراقبة حدود الائتمان. ويتطلب قبول مخاطر التسوية على معاملات التسوية الحرة موافقات خاصة تتعلق بالمعاملات أو الطرف المقابل من قسم إدارة مخاطر المجموعة.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب. مخاطر السيولة

ينشأ خطر السيولة إذا لم تتمكن المجموعة من الوفاء بالتزاماتها المالية المرتبطة بالأصول أو الالتزامات. يشير ذلك إلى خطر عدم تمويل الأصول في تواريخ وأسعار استحقاق مناسبة، بالإضافة إلى عدم القدرة على تصفية الأصول بأسعار عادلة وفي إطار زمني مناسب. ينشأ هذا الخطر أساساً من الاختلالات في حجم وتوقيت التدفقات النقدية ويمكن أن يتسبب فيه عوامل نظامية مثل اضطرابات السوق و/أو جوانب محددة للمجموعة مثل خفض التصنيف الائتماني، مما قد يتسبب في تقليص بعض مصادر التمويل.

١. المخاطر والحوكمة

يقدم المجلس إشراكاً عاماً على إدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك الإشراف على كفاية الأنظمة لتحديد وقياس وإدارة مخاطر السيولة؛ والموافقة على سياسات مخاطر السيولة، والحدود، وبيانات المخاطر، ونتائج اختبار الضغط. وتعد لجنة الأصول والخصوم (ALCO) هي المسؤولة المفوضة من قبل المجلس لإدارة مخاطر السيولة، وتوفر إطار عمل مخاطر السيولة، وتراقب وتدير سيولة وتمويل البنك؛ مع التوصية للمجلس بالتغييرات/التحديثات على السياسات وحدود المعلومات المتعلقة بكفاية السيولة، والتمويل، واختلالات الاستحقاق، وحدود صرف العملات الأجنبية. كما تقوم لجنة الأصول والخصوم بإبلاغ المجلس بأي مخاوف جديدة أو ناشئة تتعلق بالسيولة. إدارة مخاطر المجموعة مسؤولة عن تنفيذ وصيانة الإجراءات المتعلقة بالمخاطر لضمان بقاء المخاطر ضمن النطاق المقبول كما هو معتمد من قبل المجلس، بينما تكون وظيفة الخزانة مسؤولة عن إدارة السيولة اليومية، وكلا الوظيفتين تقومان بالتقرير إلى لجنة الأصول والخصوم.

٢. خطة التمويل الطارئ

توفر خطة التمويل الطارئ إطار عمل للبنك لتقييم أحداث أزمات السيولة ومراقبة توفر التمويل لتلبية التزاماته المالية. تأخذ الخطة في الاعتبار بعض الأحداث الافتراضية التي قد تؤثر سلباً على سيولة البنك، مثل سحب الودائع، أو عدم القدرة على تحويل الأصول إلى سيولة، أو الحاجة إلى ضمانات إضافية و/أو متطلبات تقييدية أخرى مرتبطة بالوكالة والموراحة من الأطراف المقابلة. يتم اختبار سنوياً لتقييم قدرة البنك على سحب خطوط الائتمان وتسجيل الأصول من خلال بيعها أو رهنها مقابل تمويل مؤمن. أهداف اختبار خطة التمويل الطارئ هي:

- ضمان توفر مصادر التمويل الطارئ.
- التأكد من فعالية الضوابط التشغيلية لتنفيذ خطة التمويل الطارئ.
- توضيح الأدوار والمسؤوليات بحيث تكون مفهومة ومحددة

٣. إدارة السيولة والتمويل

تحافظ المجموعة على قاعدة تمويل متنوعة تشمل ودائع العملاء الأفراد والشركات والأرصدة المؤسسية. تراقب المجموعة تركيب مصادر التمويل على مستوى دقيق لتجنب تركيز التمويل. يتم إدارة مخاطر السيولة من خلال تنويع مصادر التمويل من ودائع الأفراد والجملة غير المحددة المدة والودائع المحددة بناءً على تحليلات سلوكية متنوعة. يتم إجراء مراقبة للتدفقات النقدية المستقبلية، والأصول السائلة المؤهلة، وتقييم مصادر التمويل بشكل دوري.

٤. التعرض لمخاطر السيولة

تم تلخيص استحقاقات المجموعة التعاقدية للأدوات المالية في الجدول أدناه استناداً إلى اتفاقيات السداد التعاقدية، ولا تأخذ في الاعتبار تأثير التواريخ الفعلية للاستحقاق كما يوضح تاريخ احتفاظ ودائع المجموعة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للأدوات المالية بناءً على الفترة المتبقية من تاريخ التقرير إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية. يتم مراقبة هذا الملف الزمني المتبقي، وخاصة في الفترات القصيرة، من قبل الإدارة لضمان التخفيف من مخاطر السيولة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)					
٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)					
ب. مخاطر السيولة (تابع)					
٤. التعرض لمخاطر السيولة (تابع)					
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	أقل من ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة واحدة	١ - ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	٣,٠٠٢,٥٥٦	-	-	-	٣,٠٠٢,٥٥٦
مراجعات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية	٩,٦٧٨,٩٥٩	٣,١٧٨,٤٩٨	١,٢٤٨,٨٢٠	-	١٤,١٠٦,٢٧٧
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة	٥٩٣,١١٧	٦٣٠,٦٧٦	٢,٨٧٦,٢٠٩	٤٩٧,٧٣٩	٤,٥٩٧,٧٤١
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٥٣,٥٨٦	٩٩٦,٥٥٦	٩,٠٧٣,١٠٧	٣,٠٤٩,٤٣٥	١٣,١٧٢,٦٨٤
استثمارات في التمويل الإسلامي	٦,٠٢٢,٦٠٢	٨,٢١٨,٥٤٦	١٦,١٢٩,٩٦٧	٧,٣١٥,٩١١	٣٧,٦٨٧,٠٢٦
القبولات	١٨٠,٧٣٣	٥٨,٧٦٥	-	-	٢٣٩,٤٩٨
موجودات أخرى	١,١٥٥,٢٠١	٦٣,٨٣٦	٢٦٧	-	١,٢١٩,٣٠٤
	٢٠,٦٨٦,٧٥٤	١٣,١٤٦,٨٧٧	٢٩,٣٢٨,٣٧٠	١٠,٨٦٣,٠٨٥	٧٤,٠٢٥,٠٨٦
المطلوبات					
ودائع العملاء	٤٠,١٥١,٨٧٣	١٠,٩٢٢,٨٧٠	٦٨٣,٧٠١	-	٥١,٧٥٨,٤٤٤
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٩,٠٣٠,٩٠٩	٣,١٧٣,٦٨٣	٧٢٥,٢٢١	-	١٢,٩٢٩,٨١٣
صكوك مستحقة الدفع	-	١,٨٣٧,١١٢	١,٨٧١,٦٧٢	-	٣,٧٠٨,٧٨٤
القبولات	١٨١,٦٠٥	٥٨,٧٦٥	-	-	٢٤٠,٣٧٠
مطلوبات أخرى	١,٩٠٤,٦٠٤	٣٥١,١٤٢	٢٣,٩٢٢	-	٢,٢٧٩,٦٦٨
	٥١,٢٦٨,٩٩١	١٦,٣٤٣,٥٧٢	٣,٣٠٤,٥١٦	-	٧٠,٩١٧,٠٧٩
مطلوبات طارئة	٤,٤٨٢,٣٨١	-	-	-	٤,٤٨٢,٣٨١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	٣,٤٣٦,٦١٢	-	-	-	٣,٤٣٦,٦١٢
مراجعات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية	٥,٥٤٤,٦٨٨	٤,١٩٢,٧٧٥	٥٠٣,٢٠١	-	١٠,٢٤٠,٦٦٤
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة	٣٤٠,٢٧٥	-	٢,٩٢٢,٠٧٩	٦٩٩,٣٨٥	٣,٩٦١,٧٣٩
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢٧,٣٨٦	٧٧٥,٠٠٣	٧,٠٠٧,١٣٧	١,٧٧٢,٧٦٦	٩,٥٨٢,٢٩٢
استثمارات في التمويل الإسلامي	٤,٥٠٤,٩٦٢	٤,٧١٩,٩٤٠	١٦,٢٦٨,١٤٣	٧,٥٣٧,٣٨٩	٣٣,٠٣٠,٤٣٤
القبولات	١٤١,٤٣٣	٦٧,٧٠٢	-	-	٢٠٩,١٣٥
موجودات أخرى	٩٩٠,٨٨١	٣٢,٦٨٥	٤٣٦	-	١,٠٢٤,٠٠٢
	١٤,٩٨٦,٢٣٧	٩,٧٨٨,١٠٥	٢٦,٧٠٠,٩٩٦	١٠,٠٠٩,٥٤٠	٦١,٤٨٤,٨٧٨
المطلوبات					
ودائع العملاء	٣٥,٠٥٧,٤٩٢	٨,٧٤٥,٤٩١	١,٤٠٣,٥٩١	-	٤٥,٢٠٦,٥٧٤
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٧,٢٧١,٤٧٠	١,٤٣٥,٢٧٥	٥٨٢,٩٦٢	-	٩,٢٨٩,٧٠٧
صكوك مستحقة الدفع	-	٥٢,٣٤٠	١,٨٦١,٠٣٩	-	١,٩١٣,٣٧٩
القبولات	١٤١,٩٠١	٦٧,٧٠٢	-	-	٢٠٩,٦٠٣
مطلوبات أخرى	١,٠٩٩,٣٤٩	١٣٥,٨٢٠	٣٩,٨٩٢	-	١,٢٧٥,٠٦١
	٤٣,٥٧٠,٢١٢	١٠,٤٣٦,٦٢٨	٣,٨٨٧,٤٨٤	-	٥٧,٨٩٤,٣٢٤
مطلوبات طارئة	٣,٠٧٧,٢٢٧	-	-	-	٣,٠٧٧,٢٢٧

٤. إدارة المخاطر (تابع)
٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)
- ب. مخاطر السيولة (تابع)
٤. التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية ودائع إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (راجع الإيضاح ٥). وقد تختلف التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة عن هذا التحليل، فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تحافظ الودائع تحت الطلب الخاصة بالعملاء على أرصدة ثابتة أو متزايدة.

لا تختلف الاستحقاقات المتبقية للمطلوبات المالية لدى المجموعة بشكل كبير عن استحقاقاتها التعاقدية، حيث تتبع المجموعة مبادئ الشريعة الإسلامية كما تركز عوائد العقود على مشاركة الأرباح أو الخسائر وهي غير مضمونة.

ج. مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة الإيرادات و/أو قيمة الأدوات المالية الخاصة بالمجموعة بسبب التغير في معدلات السوق مثل معدلات الأرباح وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسعار السوقية للأسهم.

مخاطر هامش الأرباح

لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لأي مخاطر تتعلق بإعادة تسعير ودائع العملاء لأنه، طبقاً للشريعة الإسلامية، لا تقدم المجموعة معدلات عائد تعاقدية لأصحاب حسابات الاستثمار. إن العائد المستحق للمودعين وأصحاب حسابات الاستثمار يستند إلى مبدأ المضاربة الذي يوافق بموجبه المودعون وأصحاب حسابات الاستثمار على المشاركة في الأرباح التي تحققها محفظة موجودات المضاربة المجمعة لدى المجموعة خلال فترة معينة.

مخاطر معدل الربح

يتعرض المصرف للمخاطر التجارية المنقولة الناشئة عن مسؤوليته الائتمانية تجاه المودعين أو أصحاب الحسابات الاستثمارية، والتي تحدث عندما لا بقي العوائد الناتجة عن الموجودات الممولة من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية توقعات السوق، مما قد يتطلب من المصرف التخلي عن جزء من حصته من الأرباح أو استخدام الاحتياطي لتحقيق الاستقرار في عوائد أصحاب الحسابات الاستثمارية. للحد من هذه المخاطر، يحتفظ المصرف باحتياطي معدل الربح لتحقيق الاستقرار في العوائد خلال فترات تقلب الأرباح، ويضع حدود واضحة ومستويات تحمل لمراقبة وإدارة المخاطر التجارية المنقولة بشكل فعال وإجراء مقارنات منتظمة لعائدات أصحاب الحسابات الاستثمارية مع معايير السوق لضمان القدرة التنافسية. تحمي هذه الإجراءات مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية وتحافظ على سمعة المصرف في السوق مع ضمان استدامة عملياته.

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة في مخاطر تكبد خسائر من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية نتيجة التغير في معدلات الأرباح في السوق. تتألف مخاطر معدلات الأرباح بصورة رئيسية من مخاطر السوق ومخاطر التقييم، ويتم إدارتها على أساس توزيع محدد مسبقاً للموجودات عبر مختلف فئات الموجودات وكذلك التقييم المستمر لظروف وتوجهات السوق وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة، ويتم إدارة مخاطر التسعير ومخاطر معدلات الأرباح بصورة عامة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتمثل حساسية بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الأرباح على صافي الإيرادات لسنة واحدة، بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية لغير المتاجرة.

الزيادة / النقص في صافي الإيرادات		الزيادة / النقص في	
٢٠٢٣	٢٠٢٤		
٤,٠٧٥	١٤,٧٤١	٥٠ نقطة أساس	

صافي حساسية معدل الربح على الموجودات والمطلوبات المالية

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج. مخاطر السوق (تابع)

مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب إيرادات المجموعة أو قيمة الأدوات المالية، بخلاف الأدوات المالية المقومة بالعملة الوظيفية، بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتم إدارة مخاطر العملات على أساس الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والتقييم المستمر للمركز المفتوح للمجموعة والحركات الحالية والمتوقعة لأسعار صرف العملات. لا تقوم المجموعة بالمتاجرة في العملات الأجنبية، وإذا قضت الضرورة، فإنها تقوم بمطابقة مخاطر العملات الكامنة في موجودات معينة مع المطلوبات بنفس العملة أو أي عملة أخرى مرتبطة بها.

قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز عن كثب من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لضمان بقاء هذه المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، كان لدى المجموعة صافي التعرضات الهامة التالية المقومة بالعملات الأجنبية:

كما في ٣١ ديسمبر		صافي مركز العملة
٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٥,٣٠٢,٦٤٨	٤,٨٦٠,٦٣٢	دولار أمريكي
١٣١,٤٦١	١٢٩,٢٦١	جنيه إسترليني
٢,٢٣٧	٦٦٢	يورو
٥,٧٨٩	٤,١٥٧	دينار بحريني
٨٦٢	١,٧٩٤	ريال قطري
٣,٤٩٤	٥,٨٨٩	ريال سعودي
١,٣٧١	١,٧١٩	دينار كويتي
٢٠,٩٠٥	٢٣,١٧٨	عملات أخرى

إن سعر صرف الدرهم الإماراتي والدينار البحريني والريال السعودي والريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن تعرض المجموعة لمخاطر العملات يقتصر على هذا الحد. فيما يتعلق بتعرض المجموعة للعملات الأخرى (الجنيه الإسترليني، واليورو وغيرها)، فإن التأثير على إيرادات صرف العملات الأجنبية بسبب التغير في سعر الصرف بنسبة ٥% يبلغ ٧,٠ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٧,٨ مليون درهم، على التوالي).

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية. وتدير المجموعة هذه المخاطر بتنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي والتركيز حسب القطاع الاقتصادي. يلخص الجدول التالي أثر التغير في أسعار حقوق الملكية بنسبة $\pm 10\%$ على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للمجموعة.

٢٠٢٣		٢٠٢٤	
التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على الأرباح أو الخسائر	التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على الأرباح أو الخسائر
-	٣٥,٤٧٠	-	٥٨,٣٥٥
٣٨,١٢٩	-	٦٣,٨٩٠	-

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
الأرباح أو الخسائر

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
الدخل الشامل الآخر

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

د. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المجموعة والموظفين والتقنيات والبنية التحتية وعوامل خارجية أخرى بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة. تنتج المخاطر التشغيلية عن كافة عمليات المجموعة وتتعرض لها كافة المنشآت الاقتصادية.

هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية لتحقيق التوازن بين تجنب الخسائر والأضرار المالية، وفعالية التكلفة الإجمالية وتجنب إجراءات الرقابة التي تقيد المبادرة والإبداع. أنشأت المجموعة إطاراً للسياسات والإجراءات لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومراقبتها وإدارتها ورفع تقارير بشأنها والتي تتضمن السياسات والإجراءات القياسية للإدارة داخل الوحدات. ويشمل الهدف من إطار العمل وجود ثقافة قوية للمخاطر التشغيلية، وتعزيز بيئة تحكم قوية، وتسهيل التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال بشكل فعال وفعال، ووضع توقعات واضحة للنزاهة والقيمة الأخلاقية وضمان الأداء السليم لخطوط الدفاع الثلاثة.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال التطبيق والتقييم المنضبط للضوابط الداخلية، والفصل المناسب في المهام، والتفويض المستقل للمعاملات بالإضافة إلى التسوية والمراقبة المنتظمة والمنهجية. تستخدم المجموعة أياً من الأدوات التالية أو مجموعة من الأدوات التالية لتحديد مخاطر التشغيل أو تقييمها أو مراقبتها أو التحكم فيها أو الحد منها ورفع تقارير بشأنها.

• المخاطر والتحكم الذاتي - التقييمات.

• مؤشرات المخاطر الرئيسية؛ أو

• جمع وتحليل بيانات الخسائر

يخضع إطار حوكمة مخاطر التشغيل للمراجعة من قبل إدارة المخاطر للمجموعة سنوياً بما يتوافق مع استراتيجية المصرف. علاوة على ذلك، تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة أيضاً بمراجعة واعتماد بيان قابلية المخاطر لمخاطر التشغيل الذي يوضح طبيعة وأنواع ومستويات مخاطر التشغيل التي يرغب المصرف في تحملها والتي تضع الحدود المناسبة.

تشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على مسؤوليات تحديد وإدارة مخاطر التشغيل في تقليل احتمالية حدوث أي خسائر تشغيل. عند الاقتضاء، يتم الحد من المخاطر عن طريق التأمين. في جميع الحالات، تتطلب سياسات مخاطر التشغيل لدى المجموعة الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. ويدعم الامتثال للسياسات والإجراءات مراجعات دورية من قبل إدارة التدقيق الداخلي.

المرونة التشغيلية

تمثل خطة التعافي للبنك دوراً حيوياً في تحديد التهديدات المحتملة لاستقرار المصرف ووضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ لمواجهة تلك التهديدات. ويتضمن ذلك تقييماً شاملاً لبيان مخاطر المصرف ووضع سيناريوهات مفصلة تحدد حالات الأزمات المحتملة. وتتضمن الخطة إجراءات محددة لإدارة السيولة، واستعادة رأس المال، والتعديلات التشغيلية اللازمة للحفاظ على الوظائف الحيوية.

تهدف خطة التعافي إلى ضمان أن يكون المصرف مجهزاً بشكل أفضل لتحمل فترات الضغوط المالية الشديدة، ويعمل كدليل استراتيجي لتحقيق الاستقرار واستعادة قوته المالية وحماية مصالح أصحاب المصلحة والمساهمة في الاستقرار العام للنظام المالي. يؤكد هذا النهج الاستباقي على التزام المجموعة بإدارة المخاطر القوية والاستدامة طويلة الأجل.

تحدد عملية إدارة استمرارية الأعمال التهديدات المحتملة للمجموعة وتقييم تأثيرها المحتمل على العمليات التجارية. توفر إدارة استمرارية الأعمال إطاراً لتعزيز المرونة التنظيمية وتمكين الاستجابات الفعالة، وحماية أصحاب المصلحة الرئيسيين، والسمعة، والعلامة التجارية، وأنشطة الأعمال الحيوية. تشرف الإدارة العليا على استراتيجية ووضع استمرارية الأعمال، بينما تتولى وحدات الأعمال والدعم مسؤولية الحفاظ على خطط استمرارية الأعمال المناسبة واختبارها لمجالات تخصصها. تتم مراقبة فعالية هذه الخطط بشكل مستقل من قبل فريق إدارة المخاطر.

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ. إدارة رأس المال

رأس المال التنظيمي

تقوم الجهة التشريعية الرئيسية للمجموعة، المتمثلة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال التنظيمي. وفيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة عائدات المساهمين؛ و
- الالتزام بمتطلبات رأس المال التنظيمية الموضوعة من قبل المصرف المركزي.

تتبع المجموعة سياسة المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والتطوير المستقبلي للأعمال. كما تدرك المجموعة تأثير مستوى رأس المال على عائدات المساهمين وضرورة تحقيق التوازن بين العائدات العالية التي قد تكون محتملة من خلال تزايد نسبة المديونية وبين المميزات والضمانات التي يتحملها مركز رأسمالي سليم.

تم تحديد معدل كفاية رأس المال التنظيمي للمجموعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. التزمت المجموعة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ وكذلك طوال الفترات المقدمة. لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة. اعتمدت المجموعة منهج موحد لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ونهج المؤشرات الأساسية لمخاطر التشغيل.

- **حقوق الملكية العادية من الشق ١:** والذي يشمل رأس المال العادي والاحتياطي القانوني والاحتياطي التنظيمي والأرباح المحتجزة
- **رأس المال الإضافي من الشق ١:** والذي يشمل الأدوات الصادرة عن المصرف المؤهلة للإدراج في حقوق الملكية العادية من الشق ١.
- **رأس المال من المستوى ٢:** والذي يشمل المخصصات العامة أو احتياطيات خسائر القروض العامة والأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير الإدراج في رأس مال من المستوى ٢، وغير مدرجة في حقوق الملكية العادية من الشق ١.

يوضح الجدول التالي مكونات رأس المال التنظيمي للمجموعة:

بازل ٣			
كما في ٣١ ديسمبر			
٢٠٢٣	٢٠٢٤		
		قاعدة رأس المال	
		حقوق الملكية العادية من الشق ١	
		رأس المال الإضافي من الشق ١	
		إجمالي الشق ١ من قاعدة رأس المال	
		إجمالي الشق ٢ من قاعدة رأس المال	
		إجمالي قاعدة رأس المال	
		الموجودات المرجحة بالمخاطر	
		مخاطر الائتمان	
		مخاطر السوق	
		مخاطر التشغيل	
		الموجودات المرجحة بالمخاطر	
		نسبة رأس المال (بعد تعديل توزيعات الأرباح المقترحة)	
		نسبة حقوق الملكية العادية من الشق ١	
		نسبة الشق ١ من رأس المال	
		إجمالي نسبة كفاية رأس المال	
٤١,٨٢٥,٩١٠	٤٦,٨٥٠,٧٣٢	١٣,٦٤%	١٢,٤٣%
١٦٦,١١٩	١٦٦,٦٦١	١٧,٧١%	١٦,٠٦%
٣,١٣٢,٢٤٤	٣,٦٠٣,٣٠٣	١٨,٨٧%	١٧,٠٩%
٤٥,١٢٤,٢٧٣	٥٠,٦٢٠,٦٩٦		

٤. إدارة المخاطر (تابع)

٢. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ. إدارة رأس المال (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يبلغ إجمالي نسبة كفاية رأس المال بعد تعديل توزيعات الأرباح المقترحة ١٦,١٨% (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٨,١٥%).

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، استحوذ المصرف على ١٦٧,٦٦٦,٦٦٢ سهم، أي ما يعادل ٥,١٨١٨% من إجمالي الأسهم المصدرة للمصرف، من بيت التمويل الكويتي بسعر ٢,٢٠ درهم للسهم الواحد. تم إدراج هذه الأسهم كأسيهم خزينة في هذه البيانات المالية الموحدة (راجع إيضاح ٣٩). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تبلغ القيمة السوقية لهذه الأسهم ٢,٤٩ درهم للسهم الواحد. يلتزم المصرف بالبدء في استبعاد هذه الأسهم في أكتوبر ٢٠٢٥، بعد فترة المهلة الأخيرة التي قررتها هيئة الأوراق المالية والسلع. باستثناء تعديل أسهم الخزينة وتوزيعات الأرباح المقترحة، تبلغ نسبة كفاية رأس المال الإجمالية للمصرف ١٧,٨٦%. بعد توزيع الأرباح المقترحة، من المتوقع أن تصل نسبة كفاية رأس المال إلى ١٦,٩٦%.

٥. نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية

كما في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٦٩٥,٢٩١	٧٥٣,٠٢٩
١,٨٢٨,٦٥٢	٢,٠٤٠,٩١٣
٩١٢,٦٦٩	٢٠٨,٦١٤
٣,٤٣٦,٦١٢	٣,٠٠٢,٥٥٦

نقد
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، تتضمن الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي متوسط متطلبات الإيداع القانونية لمدة ١٤ يوماً لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمتاحة كذلك لتمويل العمليات اليومية في ظل ظروف محددة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يشمل المستحق من البنوك هامش نقدي بقيمة لا شيء (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١١,٦ مليون درهم مقابل المراجعة المضمونة).

٦. مرابحات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية

كما في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
١,٥٩٥,٧٢٥	١,٣١٥,٣٧٦
٨,٦٤٤,٩٣٩	١٢,٧٩٠,٩٠١
١٠,٢٤٠,٦٦٤	١٤,١٠٦,٢٧٧

مرابحة
ترتيبات وكالة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تتضمن ترتيبات الوكالة لدى المؤسسات المالية شهادات إيداع إسلامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة ٧,٣ مليار درهم (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥,٤ مليار درهم).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تراوحت معدلات أرباح المراجعة والوكالة مع المؤسسات المالية من ٢,٨٥% إلى ٧,٧٥% سنوياً (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤,٠٠% إلى ٩,٠٤% سنوياً).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، فإن الأرصدة المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية (راجع إيضاح ٥) ومرابحة ووكالة مع المؤسسات المالية تصنف بشكل أساسي بين P-١ و P-٣ من قبل وكالات التصنيف الائتماني ذات السمعة الجيدة.

٧. استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة

قامت المجموعة بتصنيف بعض الاستثمارات في الأدوات المالية والأسهم على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث إنها استثمارات تخطط المجموعة للاحتفاظ بها على المدى الطويل لأسباب استراتيجية.

إيرادات توزيعات الأرباح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤
حسب الفئة			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
- حقوق ملكية وصناديق			
٢٧,٤٧٤	٢٢,٥٤٥	٣٥٤,٦٩٧	٥٨٣,٥٤٨
-	-	٣٧٣,٨٧٣	٣٦٤,٥٩٨
٢٧,٤٧٤	٢٢,٥٤٥	٧٢٨,٥٧٠	٩٤٨,١٤٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
- حقوق ملكية وصناديق			
٣٣,٣٩٧	٢٦,٣٥١	٣٨١,٢٩٣	٦٣٨,٨٩٧
-	-	٢,٨٥١,٨٧٦	٣,٠١٠,٦٩٨
٣٣,٣٩٧	٢٦,٣٥١	٣,٢٣٣,١٦٩	٣,٦٤٩,٥٩٥
إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة			
٦٠,٨٧١	٤٨,٨٩٦	٣,٩٦١,٧٣٩	٤,٥٩٧,٧٤١

كما في ٣١ ديسمبر		مدرجة / غير مدرجة
٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٣٩٩,٠١٩	٣٩١,٥٩٣	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٣٢٩,٥٥١	٥٥٦,٥٥٣	- مدرجة
٧٢٨,٥٧٠	٩٤٨,١٤٦	- غير مدرجة
٢,٩٢٤,٥٠٣	٣,٢٢١,٥٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣٠٨,٦٦٦	٤٢٨,٠٩٥	- مدرجة
- غير مدرجة		
ناقصاً: مخصص الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
٣,٢٣٣,١٦٩	٣,٦٤٩,٥٩٥	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة
٣,٩٦١,٧٣٩	٤,٥٩٧,٧٤١	

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قامت المجموعة بشراء أوراق مالية بقيمة ٥٢٢,١ مليون درهم (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤٧,٦ مليون درهم).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تشمل الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ١,٦٦٤,٠ مليون درهم (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٣٥٤,٤ مليون درهم) والتي تم رهنها مقابل ترتيب مرابحة سلع مضمونة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، كانت الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة تشتمل في الغالب على الأوراق المالية المصدرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، لم يتم تخفيض أي أوراق مالية استثمارية تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى المرحلة ٣ بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٨. استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

كما في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٩,٦٥٥,٣٢٧	١٣,٢٠٧,٨٤١
(٧٣,٠٣٥)	(٣٥,١٥٧)
٩,٥٨٢,٢٩٢	١٣,١٧٢,٦٨٤
٦,١٦٤,٤٢٢	٩,٧٩٦,٩٤٦
٣,٤٩٠,٩٠٥	٣,٤١٠,٨٩٥
(٧٣,٠٣٥)	(٣٥,١٥٧)
٩,٥٨٢,٢٩٢	١٣,١٧٢,٦٨٤

الفئة

- صكوك

ناقص: مخصص الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

مدرجة / غير مدرجة

- مدرجة

- غير مدرجة

ناقص: مخصص الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تشمل الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة مبلغ ٦,٦٤٢,٦ مليون درهم (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤,٢١٤,٣ مليون درهم) مرهوناً مقابل اتفاق مرابحة سلع مضمون.

خلال فترة السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قامت المجموعة ببيع أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة بقيمة ٥٢٣,٨ مليون درهم (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، قامت المجموعة ببيع أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة بقيمة ١٢٤,٩ مليون درهم).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، تتكون الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة في الغالب من الأوراق المالية الصادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

تم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في الإيضاح رقم ٣٠ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

يمكن الإطلاع أدناه على التسويات بين الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي للقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وبديل الخسارة الإئتمانية المتوقعة:

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٨. استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

فيما يلي مطابقة الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لإجمالي القيمة الدفترية للاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ومخصص الخسائر (الخسائر الائتمانية المتوقعة) أدناه.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع	
إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٥٨٤,١٤٨	١٢,٠٤٥	١٠,٨٧٠	٦٨١	٦٠,٣٠٩	٦٠,٣٠٩	٩,٦٥٥,٣٢٧	٧٣,٠٣٥
-	-	-	-	-	-	-	-
(١١٧,٤٥٦)	(١٢)	١١٧,٤٥٦	١٢	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
٣,٥٨٩,١٦٤	-	٨٠	-	-	-	٣,٥٨٩,٢٤٤	-
(١,٣٦٢)	(١,٣٦٢)	٢١٤	-	-	-	-	(١,١٤٨)
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(٣٦,٧٣٠)	(٣٦,٧٣٠)	(٣٦,٧٣٠)	(٣٦,٧٣٠)
-	-	-	-	-	-	-	-
١٣,٠٥٥,٨٥٦	١٠,٦٧١	١٢٨,٤٠٦	٩٠٧	-	-	١٣,٢٠٧,٨٤١	٣٥,١٥٧

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤

تحويل إلى المرحلة الأولى

تحويل إلى المرحلة الثانية

تحويل إلى المرحلة الثالثة

صافي حركة إجمالي القيمة الدفترية

صافي إعادة قياس مخصص الخسائر

مستردات

حذوفات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع	
إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٤,٥٨٧,٢٣١	٣,٧٨٠	٩١,١٤٢	٧٩,٨٠٢	٦٢,٣٣٧	٦٢,٣٣٧	٤,٧٤٠,٧١٠	١٤٥,٩١٩
-	-	-	-	-	-	-	-
(١٠,٨٠٤)	(٦١٦)	١٠,٨٠٤	٦١٦	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
٥,٠٠٧,٧٢١	-	(٩١,٠٧٦)	-	-	-	٤,٩١٦,٦٤٥	-
-	-	٦,٧٦٤	-	-	-	١٥,٦٤٥	-
-	-	-	-	(٢,٠٢٨)	(٢,٠٢٨)	(٢,٠٢٨)	(٢,٠٢٨)
-	-	(٨٦,٥٠١)	-	-	-	(٨٦,٥٠١)	-
-	-	-	-	-	-	-	-
٩,٥٨٤,١٤٨	١٢,٠٤٥	١٠,٨٧٠	٦٨١	٦٠,٣٠٩	٦٠,٣٠٩	٩,٦٥٥,٣٢٧	٧٣,٠٣٥

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣

تحويل إلى المرحلة الأولى

تحويل إلى المرحلة الثانية

تحويل إلى المرحلة الثالثة

صافي حركة إجمالي القيمة الدفترية

صافي إعادة قياس مخصص الخسائر

مستردات

حذوفات

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

يتم تأمين الاستثمارات في التمويل الإسلامي بأشكال مقبولة من الضمانات لتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بها، كما هو موضح في الإيضاح ٤(أ). تتكون الاستثمارات في التمويل الإسلامي ما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٣	٢٠٢٤	
		(أ) حسب المنتج
٤١٢,٧١٨	٧٤٩,١٣٥	مرابحة السيارات
١٢,٧٢٦,٥١٥	١٣,٦٤٤,٥٦٦	مرابحة البضائع
٦٤٢,٦٨٨	١,٨٥٣,٥٥٤	مرابحة مجمعة
١,٣٦٣,٩٠٢	١,٢٧١,٣٦٤	ذمم مرابحة مدينة أخرى
١٥,١٤٥,٨٢٣	١٧,٥١٨,٦١٩	إجمالي تمويل المرابحة
(١,٤٢٤,١١٣)	(١,٣٩٠,١٨٤)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
١٣,٧٢١,٧١٠	١٦,١٢٨,٤٣٥	صافي تمويل المرابحة
		تمويل الإجارة
١٨,٦٦٨,٥٠٤	١٨,٩٠٣,٣٢٢	قرض حسن
٨٥٨,٨٥٨	٢,٩٧٤,١٤٥	ذمم مدينة من بطاقات الائتمان
١٠٣,٤٩٧	١١٥,٥١٨	استصناع
١,٢٨٦,١٨٩	١,٢٧٨,٤٢٣	إجمالي الاستثمارات في التمويل الإسلامي
٣٤,٦٣٨,٧٥٨	٣٩,٣٩٩,٨٤٣	ناقصاً: مخصص الخسائر للاستثمارات في التمويل الإسلامي
(١,٦٠٨,٣٢٤)	(١,٧١٢,٨١٧)	
٣٣,٠٣٠,٤٣٤	٣٧,٦٨٧,٠٢٦	
		(ب) حسب القطاع
١٢,٣٦٩,٥٦٥	١٤,٤٣٦,٤١١	الدوائر والهيئات الحكومية
١,٦٢٣,٧١٣	١,٦٠٨,٩٥٠	الإنشاءات والمقاولات
٧٢٦,١٨٤	٧٥٠,٥٧٦	التصنيع
٤٣٧,٦٠٨	٤٠٣,٢٥٥	المواصلات
٩,٤٦٠,١٦٠	١٠,٤١٥,٤٣٥	العقارات
٤٨٣,٣٢٥	٤٥٢,١٦٩	أنشطة التجزئة
٢,٠٢٤,٨٠٨	٢,٤١٥,١٨٢	التجارة
٢٧٠,٨٨٦	٧٣٦,٨٥٤	المؤسسات المالية
١,٢٩٠,٦٤٨	١,٥٣٧,٣٥٤	خدمات وأخرى
٣,٩٠٣,٦٢٤	٣,٧٦١,٠٤٩	الأفراد
١,٤٨٩,٦٩٧	١,٤٨٧,٧٤٨	تمويل منازل العملاء
١,٩٨٢,٦٥٣	٢,٧٨٥,٠٤٤	الأفراد ذوي الموجودات الضخمة
(١,٤٢٤,١١٣)	(١,٣٩٠,١٨٤)	أرباح مؤجلة
(١,٦٠٨,٣٢٤)	(١,٧١٢,٨١٧)	ناقصاً: مخصص الخسائر للاستثمارات في التمويل الإسلامي
٣٣,٠٣٠,٤٣٤	٣٧,٦٨٧,٠٢٦	

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٩. استثمارات في التمويل الإسلامي (تابع)

فيما يلي مطابقة الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي الإجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع	
إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الانتمائية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الانتمائية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الانتمائية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الانتمائية المتوقعة
٣٠,٦٦١,٧٦٧	١٤٤,٩٢٨	٢,٠٨٥,٣١١	٢٥٨,٧٤٥	١,٨٩١,٦٨٠	١,٢٠٤,٦٥١	٣٤,٦٣٨,٧٥٨	١,٦٠٨,٣٢٤
٣,٤١٢	١٣٤	(٣,٣٩٤)	(١٤٠)	(١٨)	٦	-	-
(٢١,٧٨٤)	(٢٤٢)	٢١,٧٨٤	٢٤٢	-	-	-	-
(٥١,٨٧٥)	(٤٨٩)	(١٨,١٩٤)	(٨١١)	٧٠,٠٦٩	١,٣٠٠	-	-
٥٥,٥٥٢	-	(٣,٢٩٤)	-	(٩,٥١٠)	-	٤٢,٧٤٨	-
-	(١,٥٠٩)	-	٢,٤٠٢	-	٤١,٣٠٥	-	٤٢,١٩٨
-	-	-	-	(١٩,٦٦١)	(١٠,٥٩٤)	(١٩,٦٦١)	(١٠,٥٩٤)
-	-	-	-	(٢٣,١٥٢)	(٢٣,١٥٢)	(٢٣,١٥٢)	(٢٣,١٥٢)
٥٢,٢١٧	٧٩٢	(٥٢,٢١٧)	(٧٩٢)	-	-	-	-
(٧٣٧,٧٧٢)	(٥,١٥٢)	٧٥٢,٥٤٠	٦,٣١٣	(١٤,٧٦٨)	(١,١٦١)	-	-
(٤٩,٤٣٥)	(٦٧٩)	(٢١٢,١٢٠)	(٣٥,٥١٦)	٢٦١,٥٥٥	٣٦,١٩٥	-	-
٥,٤٧٩,٣٧٥	-	(٤٦٧,٣١٨)	-	(١٢,٠٥٨)	-	٤,٩٩٩,٩٩٩	-
-	٥٩,٩٥٣	-	٣٨,٧٦٥	-	٢٠٢,٨٣٣	-	٣٠١,٥٥١
-	-	-	-	(١٣٨,٤٦٦)	(١٠٥,١٢٧)	(١٣٨,٤٦٦)	(١٠٥,١٢٧)
-	-	-	-	(١٠٠,٣٨٣)	(١٠٠,٣٨٣)	(١٠٠,٣٨٣)	(١٠٠,٣٨٣)
٣٥,٩٣١,٤٥٧	١٩٧,٧٣٦	٢,١٠٣,٠٩٨	٢٦٩,٢٠٨	١,٩٠٥,٢٨٨	٣٩,٣٩٩,٨٤٣	٣٩,٣٩٩,٨٤٣	١,٧١٢,٨١٧

الخدمات المصرفية للأفراد

تحويل إلى المرحلة الأولى

تحويل إلى المرحلة الثانية

تحويل إلى المرحلة الثالثة

صافي الحركة في إجمالي القيمة الدفترية

صافي إعادة قياس مخصص الخسائر

مستردات

حذوفات

الخدمات المصرفية للشركات

تحويل إلى المرحلة الأولى

تحويل إلى المرحلة الثانية

تحويل إلى المرحلة الثالثة

صافي الحركة في إجمالي القيمة الدفترية

صافي إعادة قياس مخصص الخسائر

مستردات

حذوفات

الرصيد كما في نهاية السنة

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٩. استثمارات في التمويل الإسلامي (تابع)

فيما يلي تسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للتعرض الإجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع	
إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٧,٧٦٥,٦٧١	١١٧,٧٦١	٢,٤٩٩,٢٩٣	٣١٦,٩١٨	١,٩٤٣,٩٧٤	١,١٠٢,٧٤٢	٣٢,٢٠٨,٩٣٨	١,٥٣٧,٤٢١
الرصيد كما في بداية السنة							
<i>الخدمات المصرفية للأفراد</i>							
١٥,٤٥٢	٥١٥	(١٥,٤٣٦)	(٥٢٠)	(١٦)	٥	-	-
(٣٥,٤٨٨)	(٣٥٩)	٣٥,٤٨٨	٣٥٩	-	-	-	-
(١٢٨,٥٢٧)	(١,٤٢٠)	(١٩,٥٣٨)	(٧٨٧)	١٤٨,٠٦٥	٢,٢٠٧	-	-
٤٦٤,٦٢٢	-	(٥,٦٣٤)	-	(٩٨,٧١٨)	-	٣٦٠,٢٧٠	-
-	١,١٨٣	-	٧٢٧	-	٢٥,٨٥٣	-	٢٧,٧٦٣
-	-	-	-	(٤,٥١٥)	(٣,٦٤١)	(٤,٥١٥)	(٣,٦٤١)
-	-	-	-	(٣٢,١٣٧)	(٣٢,١٣٧)	(٣٢,١٣٧)	(٣٢,١٣٧)
<i>الخدمات المصرفية للشركات</i>							
٢٩٠,٤٥٣	٧٠,٨٠٧	(٢٩٠,٤٥٣)	(٧٠,٨٠٧)	-	-	-	-
(٥٣٦,٩٨٤)	(٣,٨٣١)	٥٣٦,٩٨٤	٣,٨٣١	-	-	-	-
(٣٢٨,٨٠١)	(٣,٥٠٨)	(١٠٠,١٥٩)	(٨,٩٥٩)	٤٢٨,٩٦٠	١٢,٤٦٧	-	-
٣,١٥٥,٣٦٩	-	(٥٥٥,٢٣٤)	-	(٣٩٨,٠٠٥)	-	٢,٢٠٢,١٣٠	-
-	(٣٦,٢٢٠)	-	١٧,٩٨٣	-	١٩٣,٨٢٤	-	١٧٥,٥٨٧
-	-	-	-	(١٩,٠٥٨)	(١٧,٦٢٥)	(١٩,٠٥٨)	(١٧,٦٢٥)
-	-	-	-	(٧٦,٨٧٠)	(٧٩,٠٤٤)	(٧٦,٨٧٠)	(٧٩,٠٤٤)
٣٠,٦٦١,٧٦٧	١٤٤,٩٢٨	٢,٠٨٥,٣١١	٢٥٨,٧٤٥	١,٨٩١,٦٨٠	١,٢٠٤,٦٥١	٣٤,٦٣٨,٧٥٨	١,٦٠٨,٣٢٤
الرصيد كما في نهاية السنة							

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٩. استثمارات في التمويل الإسلامي (تابع)

تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة بحسب المحفظة

٢٠٢٤				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
١,٦٠٨,٣٢٤	١,٢٠٤,٦٥١	٢٥٨,٧٤٥	١٤٤,٩٢٨	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٩٧٦	٩٥٣	٧٨	(٥٥)	الخدمات المصرفية للأفراد
٨٨٥	١,٣٩٢	(١٤٥)	(٣٦٢)	بطاقات ائتمان
٣,٥٢٥	٤,٤٣٩	١,٦٩٩	(٢,٦١٣)	تمويلات إسكان
٣,٠٦٦	٢,٠٨١	٦١	٩٢٤	تمويلات شخصية
				تمويلات سيارات
				الخدمات المصرفية للشركات
(٩٥٩)	-	١,٥٤١	(٢,٥٠٠)	الحكومة والتعرضات ذات الصلة
١٤,٢٥٨	٣٢,٩٩٧	(٣٥,٠٤٦)	١٦,٣٠٧	مؤسسات أخرى
(٤,٣٦٦)	(٢٤,٨٠٧)	٣,٥٥٦	١٦,٨٨٥	الأفراد ذوي الموجودات الضخمة
٨٧,١٠٨	٢٤,١٦٧	٣٨,٧١٩	٢٤,٢٢٢	منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم
١,٧١٢,٨١٧	١,٢٤٥,٨٧٣	٢٦٩,٢٠٨	١٩٧,٧٣٦	الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
١,٥٣٧,٤٢١	١,١٠٢,٧٤٢	٣١٦,٩١٨	١١٧,٧٦١	الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠٢٣
(٨٤٨)	(٤٣٣)	١٥	(٤٣٠)	الخدمات المصرفية للأفراد
٧,٢٣٢	(١,١١٢)	(٢٨٧)	٨,٦٣١	بطاقات ائتمان
(١٥,٥٥٤)	(٦,٥٨٠)	٢٦	(٩,٠٠٠)	تمويلات إسكان
١,١٥٥	٤١٢	٢٥	٧١٨	تمويلات شخصية
				تمويلات سيارات
				الخدمات المصرفية للشركات
(١,٥٥١)	-	-	(١,٥٥١)	الحكومة والتعرضات ذات الصلة
(٦٩,٢٢٦)	(٢٨,٩٦٠)	(٤٤,٣٤٠)	٤,٠٧٤	مؤسسات أخرى
٩٧,٥٠٩	١٠١,١٦٢	(١٧,٤٤٠)	١٣,٧٨٧	الأفراد ذوي الموجودات الضخمة
٥٢,١٨٦	٣٧,٤٢٠	٣,٨٢٨	١٠,٩٣٨	منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم
١,٦٠٨,٣٢٤	١,٢٠٤,٦٥١	٢٥٨,٧٤٥	١٤٤,٩٢٨	الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٠. استثمارات عقارية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٣,٠٨٥,٧٢٩	٢,٨٢٢,٩٩١	الرصيد في ١ يناير
٢٤,٤٦٨	٤١٦,٦٦٥	إضافات
١٤,٤٦٨	-	تحويل من عقارات محتفظ بها لغرض البيع (بإيضاحين ١١ و ٣٠)
(٢٢,٤٠٧)	(١٩٣,٨٣٠)	تحويل إلى عقارات محتفظ بها لغرض البيع (بإيضاحين ١١ و ٣٠)
(٦٥,٩٤١)	(٣٨,٦٠٤)	استيعادات
(٢٢١,٤٩٧)	(٤٠,٣٣٥)	خسائر إعادة التقييم
٨,١٧١	(٢,١٧٦)	فروق أسعار الصرف
٢,٨٢٢,٩٩١	٢,٩٦٤,٧١١	الرصيد في ٣١ ديسمبر

تم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ من قبل مئمن مستقل. ويفصح في الإيضاح ٣٠ عن الافتراضات الهامة التي وضعها المئمن.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

١١. عقارات مُحْتَظَظَ بِهَا لَغْرَضُ الْبَيْعِ

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٣٣٥,٦١٧	٥٢٦,٢١٥	الرصيد في ١ يناير
١٩٠,١٥٩	١٨٢,٤٧٣	إضافات
(١٤,٤٦٨)	-	تحويل إلى استثمارات عقارية (إيضاحين ١٠ و ٣٠)
٢٢,٤٠٧	١٩٣,٨٣٠	تحويل من استثمارات عقارية (إيضاحين ١٠ و ٣٠)
(١٠,٥٧٧)	(١٠٦,٦٤٣)	استبعادات
٣,٠٧٧	(٢,٤٣٧)	(رصد) / عكس مخصص الانخفاض في القيمة
٥٢٦,٢١٥	٧٩٣,٤٣٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر

١٢. موجودات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر		
٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٥٥,٢١٩	٦١,٢٦٣	مصرفات مدفوعة مقدماً
٤٧٢,٩٢٧	٥٣٧,٠٦٥	أرباح مدينة
٢٣٠,٦٣٦	٢٣٦,٥٥٠	مدينون متنوعون
٣٨,٠٧١	٤٠٦,٧٤٨	الموجودات المشتراة مقابل الاستثمار في التمويل الإسلامي
٣٠٣,٩٨٩	٤٢٨,٢٨١	هامش الذمم المدينة
٦٥,٤٦٧	٧٨,٩٣٣	أخرى
(٤٩,٠١٧)	(٦١,٥٢٥)	ناقصاً: مخصص الخسائر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ فيما يتعلق بالموجودات الأخرى
١,١١٧,٢٩٢	١,٦٨٧,٣١٥	

خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، لم يتم تخفيض تصنيف أي موجودات مالية هامة مدرجة ضمن "الموجودات الأخرى" إلى المرحلة ٣ بموجب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

١٣. موجودات غير ملموسة

المجموع	أعمال رأسمالية قيد الإنشاء	البرمجيات	التكلفة
١٢٢,٤٧٦	٩,٩٢٣	١١٢,٥٥٣	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٩,٠٨٤	٨,٦٤٣	٤٤١	إضافات خلال السنة
-	(١,٨٥٢)	١,٨٥٢	مرسمة خلال السنة
١٣١,٥٦٠	١٦,٧١٤	١١٤,٨٤٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦٠,٨١٢	-	٦٠,٨١٢	الاستهلاك المتراكم
٧,٧٤٧	-	٧,٧٤٧	كما في ١ يناير ٢٠٢٤
٦٨,٥٥٩	-	٦٨,٥٥٩	المحمل للسنة
٦٣,٠٠١	١٦,٧١٤	٤٦,٢٨٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦١,٦٦٤	٩,٩٢٣	٥١,٧٤١	صافي القيمة الدفترية

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

١٤. ممتلكات ومعدات

أرض ومبان بنظام التملك الحر	حق استخدام الموجودات	معدات وأثاث وتركيبات	معدات حاسوب	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
التكلفة						
٩٩٧,٨٨٢	٦٣,٥٩٢	١٦١,٣٩٣	٥٥,٩٥٦	٧,٣٩٠	٩,٠٤١	١,٢٩٥,٢٥٤
١,٩٦٥	١٧,٣٣٨	٤,٥٠٦	٢٠,٩٥٨	١,١٦٨	٩,٧٨٢	٥٥,٧١٧
(٤,٩٠٠)	-	(١,٧٠٢)	(٣,٠٥٩)	(١,٦٧١)	-	(١١,٣٣٢)
٤,٣١٦	-	٤٨١	٢٠١	-	(٤,٩٩٨)	-
٩٩٩,٢٦٣	٨٠,٩٣٠	١٦٤,٦٧٨	٧٤,٠٥٦	٦,٨٨٧	١٣,٨٢٥	١,٣٣٩,٦٣٩
الاستهلاك المتراكم						
١٩٨,٥٧٧	٣٦,٢٣٤	١٣٤,١٩٣	٣٠,٨٠٧	٥,٥٠٠	-	٤٠٥,٣١١
١٧,٢٦١	١١,٦٨٥	٦,٣٥٩	١٣,١٥٢	٨٤٧	-	٤٩,٣٠٤
(٤,٨٩٩)	-	(١,٦٩١)	(٣,٠٢٠)	(١,٤٣٥)	-	(١١,٠٤٥)
٢١٠,٩٣٩	٤٧,٩١٩	١٣٨,٨٦١	٤٠,٩٣٩	٤,٩١٢	-	٤٤٣,٥٧٠
٧٨٨,٣٢٤	٣٣,٠١١	٢٥,٨١٧	٣٣,١١٧	١,٩٧٥	١٣,٨٢٥	٨٩٦,٠٦٩
٧٩٩,٣٠٥	٢٧,٣٥٨	٢٧,٢٠٠	٢٥,١٤٩	١,٨٩٠	٩,٠٤١	٨٨٩,٩٤٣

١٥. ودائع العملاء

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٤	٢٠٢٣
حسابات جارية	١٣,٥٣٣,٤٧٣	١٢,٧٧٧,٨٥٧
حسابات توفير	٣,٤٠٥,٩٤٠	٣,١١٥,٩٦٥
حسابات وطني / تحت الطلب	١,٥٣١,٩٦٨	٧٠٥,٦١١
حسابات الضمان	٢,٩٤٦,٢٦٣	٢,١٧٤,٢١٤
ودائع لأجل	٤,٠٩٢,٤٣٩	٤,٠٦٦,٢٩١
ودائع وكالة	٢٥,٨٣٢,٦٤٩	٢٢,٠٥٣,٥٩٢
هامشية	٤١٥,٧١٢	٣١٣,٠٤٤
	٥١,٧٥٨,٤٤٤	٤٥,٢٠٦,٥٧٤

١٦. مبالغ مستحقة إلى بنوك

وكالة	مراجعات مضمونة	تحت الطلب
٥,٣٢١,١٤٦	٧,٥١١,٦٦٧	١٧,٥١٧
٣,٨٤٠,١٩٢	٢٥,٧٩٥	٩,٠٥٣,٩٣٢
٥,١٨٧,٩٤٥	١٢,٨٥٠,٣٣٠	

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لدى المجموعة قروض بموجب مرابحة السلع المضمونة بقيمة ٧,٥١١,٧ مليون درهم (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣,٨٤٠,٠ مليون درهم) والتي تعهدت المجموعة مقابلها بصكوك بقيمة ٨,٣٠٦,٦ مليون درهم (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤,٥٦٨,٨ مليون درهم) - راجع الإيضاحين ٧ و ٨.

تحمل الودائع معدلات أرباح ثابتة تتراوح ما بين ٢,٩% إلى ٥,٥% ومعدلات ربح متغيرة ما بين معدل التمويل المضمون لليلة واحدة لمدة ٣ أشهر + ٠,٦% ومعدل التمويل المضمون لليلة واحدة لمدة ٣ أشهر + ٠,٧%، ومن المقرر أن تستحق بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٧ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: معدلات أرباح ثابتة بين ١,٢% إلى ٥,٨% ومعدلات أرباح متغيرة ما بين معدل التمويل المضمون لليلة واحدة لمدة ٣ أشهر + ٠,٥% ومعدل التمويل المضمون لليلة واحدة لمدة ٣ أشهر + ١,١%، ومن المقرر أن تستحق بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦).

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

١٧. صكوك مستحقة الدفع

اسم المصدر	تاريخ الاستحقاق	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
		القيمة الدفترية	معدل الربح
صكوك مصرف الشارقة الإسلامي ٢٠٢٥	٢٣ يونيو ٢٠٢٥	١,٨٣٥,٩٤٩	%٢,٨٥
صكوك مصرف الشارقة الإسلامي ٢٠٢٩	٣ يوليو ٢٠٢٩	١,٨٢٤,٠٠٠	%٥,٢٥
المجموع		٣,٦٥٩,٩٤٩	١,٨٣٤,٨٦٩

في ٣ يوليو ٢٠٢٤، أصدر المصرف صكوكا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (١,٨٣٦,٥ مليون درهم). تحقق الصكوك معدل أرباح بقيمة ٥,٢٥٪ سنوياً وتُستحق بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٢٩، وهي مدرجة في البورصة الأيرلندية.

١٨. مطلوبات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠٢٣	٢٠٢٤
أرباح دائنة	٥٢٢,٤٩٩	٨٧٤,٩٦٩
مستحقات ومخصصات*	٨٣,٨٧٨	١٢٤,١٢٧
ذمم دائنة	٢٢٩,٨٥١	٢٩٨,٦١٠
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	١٠٦,٢٧٢	١١٩,٠٥٦
شيكات مصدقة	١٠٤,٩٥١	٢٦١,٤٥٤
دائنون متنوعون**	٢٨٣,٧٠٤	٣٩٤,٨٤٤
ضريبة الشركات المستحقة الدفع	-	١٠١,٢١١
الالتزامات الضريبية المؤجلة (إيضاح ٣٨)	-	٨٧٢
دائنون مقابل الموجودات المشتراة	١٦,٧٢٣	٤٥,١٢١
احتياطي الأرباح (إيضاح ١٨-١)	١٤,٧٩٣	٢٤,٦٦٥
القيمة العادلة السلبية للمشتقات المالية الإسلامية (إيضاح ٣٦)	-	٤٢,٠٠٩
التزام الإيجار (إيضاح ١٨-٢)	١٨,٦٦٢	٢٥,٣٦١
	١,٣٨١,٣٣٣	٢,٣١٢,٢٩٩

١٨-١ احتياطي الربح

الرصيد في ١ يناير	٢,٨٩٣	١٤,٧٩٣
الإضافات	١٦,٤٠٨	١١,٩٣٨
المستخدم	(٤,٥٠٨)	(١,٤١٣)
مخصص الزكاة	-	(٦٥٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٤,٧٩٣	٢٤,٦٦٥

تتمثل احتياطي الربح في مبالغ مخصصة من مجمع إيرادات المصرف المشتركة لمودعي المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب من الربح، بغرض الحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات لك أصحاب حسابات الاستثمار ("أصحاب حسابات الاستثمار") والمستثمرين الآخرين في المجمع المشترك.

١٨-٢ التزام الإيجار

الرصيد في ١ يناير	١٤,١٣٦	١٨,٦٦٢
الإضافات خلال الفترة / السنة	٥,٥٠٣	١٧,١٨٠
الإطفاء خلال الفترة / السنة	(٢,٠٧٩)	٩١٧
المدفوعات خلال الفترة / السنة	١,١٠٢	(١١,٣٩٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٨,٦٦٢	٢٥,٣٦١

يشمل الدائنون المتنوعون مبلغاً قدره ١١٦ مليون درهم إماراتي يتعلق بأرصدة أموال العملاء التابعة لشركة الشارقة للخدمات المالية الإسلامية ش.م.م. وفقاً للوائح التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع ("SCA")، تقوم شركة الشارقة للخدمات المالية الإسلامية (SIFS) بإدارة الأموال التي تتلقاها من عملائها ("أموال العملاء") بشكل منفصل وتعرض أموال العملاء كجزء من البيانات المالية الموحدة تحت بند "النقد والأرصدة مع البنوك والمؤسسات المالية" مع الالتزام المقابل في "الخصوم الأخرى". ولا تتوفر أموال العملاء للمجموعة إلا لتسوية المعاملات المنفذة في حسابات التداول للعملاء.

**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		رأس المال
عدد الأسهم	القيمة	عدد الأسهم	القيمة	
(بالآلاف)		(بالآلاف)		
٣,٢٣٥,٦٧٨	٣,٢٣٥,٦٧٨	٣,٢٣٥,٦٧٨	٣,٢٣٥,٦٧٨	

* راجع إيضاح ٣٩ لمزيد من المعلومات حول أسهم خزينة المصرف.

٢٠. صكوك الشق الأول

في يوليو ٢٠١٩، أصدر المصرف صكوك الشق الأول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال منشأة ذات غرض خاص، شركة مصرف الشارقة الإسلامي صكوك الشق الأول المحدودة، ("المصدر") بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (١,٨٣٦,٥ مليون درهم) بالقيمة الاسمية.

صكوك الشق الأول هي سندات دائمة لا يوجد لها تاريخ استرداد ثابت وتشكل التزامات مباشرة وغير مضمونة ومساندة للمصرف (لها أولوية فقط على رأس المال) وهي خاضعة لأحكام وشروط اتفاقية المضاربة. ويتوقع أن تحقق هذه الصكوك أرباحاً كل ستة أشهر على أساس ٥% من كل سنة اعتباراً من ٢ يوليو ٢٠١٩. وسيتم إعادة تسعير معدل الربح المتوقع إلى معدل ثابت جديد على أساس إعادة العرض السائد بواقع ٣٢١,٣٠ نقطة أساس في ٢ يوليو ٢٠٢٥ ("تاريخ إعادة التسعير الأول") وكل ٦ سنوات بعد ذلك التاريخ. وهذه الصكوك مدرجة في يورونكست دبلن وناسداك دبي، ويحق للمصرف طلبها بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٢٥ ("تاريخ الطلب الأول") أو أي تاريخ سداد أرباح بعد ذلك التاريخ بشروط استرداد معينة. يستثمر المصرف صافي عوائد الشق الأول في أنشطة العمل العامة على أساس المخالطة المشتركة. وفقاً لتقدير المصدر الحصري، يجوز له اختيار عدم إجراء أي توزيعات أرباح متوقعة على المضاربة، ولا يعتبر الحدث في هذه الحالة حدثاً من أحداث التعثر في السداد. وفي هذه الحالة، لا يتم تجميع أرباح المضاربة بل يتم التنازل عنه إلى المصدر. وفي حال اختار المصدر عدم الدفع أو ظهر حدث يستوجب عدم الدفع، فإنه لا يحق للمصرف: (أ) الإعلان عن أي توزيعات أو أرباح أو دفعها ويلتزم بعدم دفع أي توزيعات أو أرباح أي دفعات أخرى على الأسهم العادية الصادرة من قبل المصرف، أو (ب) استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الاستحواذ بأي وسيلة كانت على الأسهم العادية الصادرة من قبل المصرف.

٢١. الاحتياطات الأخرى وأسهم الخزينة

احتياطي قانوني (إيضاح ٢١-١)	احتياطي نظامي (إيضاح ٢١-٢)	الانخفاض في القيمة العام (إيضاح ٢١-٣)	احتياطي تحوط التدفق النقدي أسهم الخزينة (إيضاح ٢١-٣)	المجموع
١,٦١٧,٨٣٨	٨٩,٠٠٨	١٦٤,٦١٧	-	١,٨٧١,٤٦٣
٩,٠٤٢	-	١٨,٩٧٠	-	٢٨,٠١٢
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤				
تحويل إلى الاحتياطي				
تحوط التدفق النقدي - الجزء الفعال من				
التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات				
المالية الإسلامية - صافي من				
الضريبة (إيضاح ٣٦)				
-	-	-	(٣٨,٢٢٨)	(٣٨,٢٢٨)
-	-	-	(٣٦٨,٩٩١)	(٣٦٨,٩٩١)
إعادة شراء الأسهم (إيضاح ٣٩ (أ))				
أسهم يحتفظ بها مزود السيولة				
(إيضاح ٣٩ (ب))				
-	-	-	(٢٤,٢٥٠)	(٢٤,٢٥٠)
١,٦٢٦,٨٨٠	٨٩,٠٠٨	١٨٣,٥٨٧	(٣٨,٢٢٨)	١,٤٦٨,٠٠٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣				
تحويل إلى الاحتياطي				
١,٥٤١,٢٠٠	٨٩,٠٠٨	٤١,٦٠٢	-	١,٦٧١,٨١٠
٧٦,٦٣٨	-	١٢٣,٠١٥	-	١٩٩,٦٥٣
١,٦١٧,٨٣٨	٨٩,٠٠٨	١٦٤,٦١٧	-	١,٨٧١,٤٦٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				

٢١-١ احتياطي قانوني

تنص المادة رقم ٢٤١ من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للمصرف، على تحويل ما نسبته ١٠% من الأرباح العائدة إلى المساهمين إلى احتياطي نظامي غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يُعادل ٥٠% من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم تحويل مبلغ ٩,٠ مليون درهم إلى الاحتياطي القانوني (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٧٦,٦ مليون درهم).

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٢١. الاحتياطات الأخرى وأسهم الخزينة (تابع)

٢١-٢ احتياطي نظامي

وفقاً للنظام الأساسي للمصرف، تم تحويل ١٠% من الأرباح السنوية، إن وجدت، إلى الاحتياطي النظامي حتى عام ٢٠٠٥، ولاحقاً تم إيقاف التحويل في اجتماع الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة. ويمكن استخدام الاحتياطي النظامي في الأغراض التي يحددها اجتماع الجمعية العمومية العادية بناءً على توصيات مجلس الإدارة.

٢١-٣ احتياطي الانخفاض في القيمة العام

وفقاً لمعايير إدارة مخاطر الائتمان التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في أكتوبر ٢٠٢٤، يتم احتجاز الفرق بين إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تخص كافة التسهيلات الائتمانية في المرحلة ١ و المرحلة ٢ و ١,٥٠% من الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان كما تم حسابها بموجب تنظيمات رأس المال للمصرف المركزي لدولة الإمارات، في احتياطي مخصص غير قابل للتوزيع في الميزانية العمومية يسمى "احتياطي الانخفاض في القيمة العام". المبلغ المحتجز في احتياطي الانخفاض في القيمة العام لا يُعد جزءاً من قاعدة رأس المال (رأس المال من الفئة الأولى للبنوك) عند حساب رأس المال التنظيمي.

٢٢. مكافآت مقترحة لأعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة ١٧١ من قانون الشركات رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١، تبلغ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة ١٥ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ : ١٠ مليون درهم).

٢٣. إيرادات من استثمارات في تمويلات وصكوك إسلامية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٤٥٥,٧٧١	٥٠١,١٨٤
٦٦٠,٢٠٠	٨١٧,١٢٠
١٣٣,٢٧٨	١٥٦,٠٧٨
١,٢٠٥,٩٦٣	١,٣٥٣,٠٨٠
٩٤,٢٩٩	٩٧,٥١٤
٥٣٩,٣٩٨	٨٠٠,٠٩٤
٣,٠٨٨,٩٠٩	٣,٧٢٥,٠٧٠

إيرادات من مرابحات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية
إيرادات من تمويل المراجعة
إيرادات من المنتجات المشتركة
إيرادات من تمويل الإجارة
إيرادات من منتجات التمويل الإسلامي الأخرى
إيرادات أرباح من استثمارات الصكوك

٢٤. توزيعات على المودعين وحاملي الصكوك

٢٩١,٣٧٧	٥٢٩,٤١٩
٢٦٠,٣٩٧	٢٨١,٠٥٢
١,٠٠٦,٨٢٦	١,٣٠٢,٤٨٥
٧٧,٣٤٤	١٠٢,٢٢٣
١,٦٣٥,٩٤٤	٢,٢١٥,١٧٩

تمويل مضاربة ووكالة من مؤسسات مالية
استثمارات مضاربة وودائع ادخار من العملاء
ودائع وكالة وودائع استثمارية أخرى من العملاء
أرباح حاملي الصكوك المحقق من الصكوك المصدرة

٢٥. صافي إيرادات الرسوم والعمولات

١٩٥,٠٤٤	٣٣٤,١٧١
٧٠,٥٧٣	٦٧,٩٤٣
٧٠,٧٣٢	٨٣,٠٤٨
١٦,٧٠٨	١٤,٣٤١
٣٥٣,٠٥٧	٤٩٩,٥٠٣

إيرادات الرسوم والعمولات

إيرادات العمولات
رسوم وأتعاب الخدمات المصرفية
رسوم متعلقة بالبطاقات
عمولات التكافل

١٢,٨٨٢	١٨,٣٩٢
٥٠,٤٢٧	٦٨,١١٤
١٤,٢٣٤	١٢,٦٤٧
٧٧,٥٤٣	٩٩,١٥٣

مصروفات الرسوم والعمولات

مصروفات عمولات
مصروفات متعلقة بالبطاقات
مصروفات التكافل

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٢٦. إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٤٣,١٥٤	٢٦,٥٠٠
٤٨,٥٠٨	٦٧,٧٥٧
١٥,٦٥٨	٢٨,٠٤٧
٩	٣٦٦
٣١٣	٥٨٢
١٠٧,٦٤٢	١٢٣,٢٥٢

إيرادات الرسوم والعمولات
إيرادات من الضيافة والوساطة
إيرادات الإيجار
إيرادات من بيع عقارات
أرباح من بيع ممتلكات ومعدات
إيرادات أخرى

٢٧. مصروفات عمومية وإدارية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٤٥٠,٥٠٨	٥٠٩,٩٣٠
٥٢,٤٨٠	٥٤,٦٧٤
١٩١,٤٦٦	٢١٤,٥٠٩
٦٩٤,٤٥٤	٧٧٩,١١٣

إيرادات الرسوم والعمولات
تكاليف موظفين
الإهلاك والإطفاء
مصروفات عمومية وإدارية أخرى *

تشمل المصروفات العمومية والإدارية الأخرى للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أتعاب خدمات التدقيق وخدمات التدقيق الأخرى للمجموعة البالغة ٠,٩ مليون درهم و ٠,١ مليون درهم على التوالي (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٠,٩ مليون درهم و ٠,٢ مليون درهم على التوالي).

* راجع إيضاح رقم ٤٠ لمزيد من التفاصيل حول التغير في أرقام المقارنة.

٢٨. الانخفاض في قيمة الموجودات المالية صافية من المبالغ المستردة

(أ) مخصص الاستثمارات في التمويل الإسلامي			
مخصصات		استرداد	
٢٠٤,٠٩٤	٣٤٣,٧٤٩	(٢١,٢٦٦)	(١١٥,٧٢١)
١٨٢,٨٢٨	٢٢٨,٠٢٨		
(ب) مخصصات أخرى			
(عكس) / رصد مخصص الموجودات المالية الأخرى		مخصص الذمم المدينة للشركات التابعة	
٣٨,٢٠٥	(١٣,٤٣٨)	٣١٩	٢١٠
٣٨,٥٢٤	(١٣,٢٢٨)		
(٧٤٤)	(٤,٣٨٦)		
٢٢٠,٦٠٨	٢١٠,٤١٤		
(ج) مبالغ مستردة أخرى خلال السنة		مجموع الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - صافية من المبالغ المستردة	

٢٩. الربحية الأساسية والمخفضة للسهم

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
أساسي	مخفف	أساسي	مخفف	
٨٤١,٥٤٠	٨٤١,٥٤٠	١,٠٤٧,٨٨٥	١,٠٤٧,٨٨٥	أرباح السنة
(٩١,٨٢٥)	(٩١,٨٢٥)	(٩١,٨٢٥)	(٩١,٨٢٥)	ناقصاً: الأرباح من صكوك الشق ١
٧٤٩,٧١٥	٧٤٩,٧١٥	٩٥٦,٠٦٠	٩٥٦,٠٦٠	الأرباح المعدلة للسنة
٣,٢٣٥,٦٧٨	٣,٢٣٥,٦٧٨	٣,١٩٨,٦٢٩	٣,١٩٩,٧١٤	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (ألف سهم)
٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٣٠	٠,٣٠	ربحية السهم (درهم)

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣٠. التقديرات المحاسبية الرئيسية والأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم المجموعة بوضع تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية بالإضافة إلى المخصصات المترتبة على ذلك والقيمة العادلة. تتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام وهي تركز على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية، التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الحالية. وعلى وجه التحديد، يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة فيما يتعلق بما يلي:

خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات في التمويل الإسلامي والموجودات المالية الأخرى

تقوم المجموعة بمراجعة محافظها الخاصة بالاستثمارات في التمويل الإسلامي والموجودات المالية الأخرى لتقييم انخفاض القيمة بصورة ربع سنوية على الأقل. ولتحديد مدى ضرورة قيد خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، تقوم المجموعة بوضع أحكام لمعرفة ما إذا كانت هناك أي معطيات جديرة بالملاحظة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إحدى محافظ الاستثمارات في التمويل الإسلامي والموجودات المالية الأخرى قبل تحديد النقص في أي من الذمم المدينة داخل تلك المحفظة.

هناك أيضاً عدد من الأحكام الجوهرية المطلوبة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس انخفاض قيمة الاستثمار في التمويل الإسلامي والموجودات الأخرى، منها على سبيل المثال:

- تحديد معايير زيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات / الأسواق وما يرتبط بها من الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قد تتضمن هذه الأدلة معطيات جديرة بالملاحظة تفيد بأن هناك تغييراً سلبياً في حالة السداد للمعلاء في مجموعة معينة أو في الظروف الاقتصادية القومية أو المحلية التي ترتبط بالتأخر عن السداد فيما يتعلق بالموجودات في المجموعة. بالنسبة للمعطيات التفصيلية الجديرة وغير الجديرة بالملاحظة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣ (ب) (٢) (١٠) والإيضاح ٤ (أ).

الحوكمة حول نماذج وحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

قامت لجنة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بمراجعة المدخلات والافتراضات الخاصة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في ضوء المعلومات المتاحة. قام المصرف بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام وزن ٣٠٪ للسيناريو التصاعدي اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لو تم التأكيد على السيناريو السلبي بنسبة ٣٠٪ أخرى مع تأثير مماثل على السيناريو التصاعدي، لتأثر مخصص خسائر انخفاض القيمة بمقدار ١٨,٩ مليون درهم.

يأخذ المصرف في الاعتبار مجموعة من النتائج المحتملة واحتمالات كل منها، وتطبيق الحكم الخاص في تحديد ما يشكل معلومات معقولة وتطلعية. تتضمن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة الخمس سنوات التالية مفصلة في الإيضاح ٤ (٢) (أ) (٧).

كما يتطلب الأمر اتخاذ أحكام أيضاً في تقدير التعرض الناتج عن التعثر، لا سيما التزامات التمويل الإسلامي، بما في ذلك الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، وتسهيلات الائتمان القابلة للتجديد مثل بطاقات الائتمان، حيث يصاحب التدهور في بيئة الاقتصاد الكلي بشكل عام زيادة في أحجام ومدة السحوبات. تم تثبيت عوامل تحويل الائتمان التي يستخدمها المصرف للحدود غير المستغلة بنسبة ٢٠٪، مما يؤكد على التعرض الناتج عن التعثر للوضع الحالي. يتم التنبؤ بالتعرض عند التعثر عن طريق أخذ الرصيد المسحوب الحالي وإضافة عامل تحويل الائتمان الذي يسمح بتوقع السحب المتبقي من الحد الائتماني بحلول وقت التعثر للمنتجات المتجددة.

وفقاً لكل من التفويضات التنظيمية ومعايير الصناعة، يتم تعديل احتمالية التعثر في السداد على مدى عمر الأداة بناءً على درجات التصنيف الداخلية التي تعكس معدلات التعثر في السداد التاريخية. قام المصرف بدمج نماذج الخسائر في حالة التعثر في السداد لمحاظته المختلفة، مثل التمويل غير المضمون بالتجزئة، والتمويل غير المضمون للأفراد، والتمويل السكني الاستهلاكي، والتمويل الإسلامي للأفراد. وتعتمد هذه النماذج على معدلات الاسترداد الفعلية كما لوحظت خلال فترة الخمس سنوات الماضية.

ستراقب الإدارة باستمرار كيفية تغير الظروف الاقتصادية خلال فترة التقرير التالية، وستعيد تقييم كفاية الوزن السلبي، وسيتم حساب الأثر المعاكس، إن وجد.

٣٠. التقديرات المحاسبية الرئيسية والأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

تقييم الأدوات المالية

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المعطيات المستخدمة في عمليات القياس.

المستوى الأول: المعطيات التي تمثل أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأدوات متطابقة.

المستوى الثاني: المعطيات، بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو الأسعار المدرجة لأدوات متطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً، أو أساليب التقييم الأخرى بحيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى الثالث: المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. وتشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تتضمن أساليب تقييمها معطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة ويكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على عملية تقييم الأداة. تشمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة حيث يقتضي الأمر إجراء تعديلات أو وضع افتراضات جوهريّة غير ملحوظة لكي تعكس الفروق بين الأدوات.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة والمقارنة مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوقية ملحوظة ونماذج تقييم أخرى. تشمل الافتراضات والمعطيات المستخدمة في أساليب التقييم على معدلات الأرباح المعيارية والخالصة من المخاطر، وفروق الائتمان عند تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار مؤشرات الأسهم، والتقلبات المتوقعة في الأسعار وعوامل الربط بينها. إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يوضح السعر الذي يمكن قبضه من بيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام بموجب معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يوضح السعر الذي يمكن قبضه من بيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام بموجب معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

قامت المجموعة بوضع إطار عام لقياس القيم العادلة. ويتضمن ذلك الإطار وحدة تقييم مستقلة عن الإدارة الاعتيادية وتابعة إدارياً للجنة الاستثمار، ومسؤولة بصورة عامة عن التحقق المستقل من نتائج عمليات المتاجرة والاستثمار وكافة القياسات الهامة للقيمة العادلة.

تشتمل الضوابط المحددة على ما يلي:

- التحقق من الأسعار الملحوظة؛
 - إعادة تنفيذ نماذج التقييم؛
 - مراجعة واعتماد النماذج الجديدة والتغيرات على النماذج التي تدخل في عملية التقييم؛
 - معايرة واختبار النماذج مقابل المعاملات السوقية الملحوظة وذلك على فترات منتظمة؛
 - تحليل وفحص حركات التقييم الهامة؛ و
 - مراجعة المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة وتعديلات التقييم والتغيرات الهامة على قياس القيمة العادلة للأدوات ضمن المستوى الثالث ومقارنتها مع الشهر السابق بواسطة لجنة الاستثمار.
- يتم عرض مشكلات التقييم الجوهرية على لجنة الاستثمار.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣٠. التقديرات المحاسبية الرئيسية والأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

تقييم الأدوات المالية (تابع)

يوضح الجدول المبين أدناه تحليلاً للموجودات المالية وغير المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير حسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

إيضاحات	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
الموجودات المالية				
٧ استثمارات في أوراق مالية - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٩١,٥٩٣	-	٥٥٦,٥٥٣	٩٤٨,١٤٦
٧ استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣,٢٢١,٥٠٠	-	٤٢٨,٠٩٥	٣,٦٤٩,٥٩٥
المجموع	٣,٦١٣,٠٩٣	-	٩٨٤,٦٤٨	٤,٥٩٧,٧٤١
الموجودات غير المالية				
١٠ استثمارات عقارية	-	-	٢,٩٦٤,٧١١	٢,٩٦٤,٧١١
المطلوبات المالية				
٣٦ الأدوات المالية الإسلامية المشتقة	-	٤٢,٠٠٩	-	٤٢,٠٠٩

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الموجودات المالية				
٧ استثمارات في أوراق مالية - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٣٩٩,٠١٩	-	٣٢٩,٥٥١	٧٢٨,٥٧٠
٧ استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢,٩٢٤,٥٠٣	-	٣٠٨,٦٦٦	٣,٢٣٣,١٦٩
المجموع	٣,٣٢٣,٥٢٢	-	٦٣٨,٢١٧	٣,٩٦١,٧٣٩
الموجودات غير المالية				
١٠ استثمارات عقارية	-	-	٢,٨٢٢,٩٩١	٢,٨٢٢,٩٩١

لم تكن هناك تحويلات لأي موجودات مالية بين أي من المستويات في تسلسل القيمة العادلة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

يوضح الجدول التالي التسوية بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لقياسات القيمة العادلة في المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية:

٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٤
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٣٩٣,١٦٧	٣٢٩,٢٣٩	٣٠٨,٦٦٦	٣٢٩,٥٥١
٣٤,٧٨٣	١,٠٢٠	٣٥٩,٦٩٠	٢٠٦,٢٣٩
(١١٩,٩٢٧)	-	(١١,٨٠١)	(١,٠٢٠)
٦٤٣	(٧٠٨)	٣٠,٦٠٠	٢١,٧٨٣
٣٠٨,٦٦٦	٣٢٩,٥٥١	٦٨٧,١٥٥	٥٥٦,٥٥٣

الموجودات المالية

الرصيد في ١ يناير
إضافات
استبعادات
أرباح/ (خسائر) إعادة التقييم
الرصيد في ٣١ ديسمبر

الموجودات غير المالية

تشمل الموجودات غير المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة ضمن المستوى ٣ على العقارات الاستثمارية. تم الإفصاح عن التسوية عن الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية للعقارات الاستثمارية في إيضاح ١٠ من هذه البيانات المالية الموحدة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قامت المجموعة بتحويل عقارات بقيمة ١٩٣,٨ مليون درهم من عقارات استثمارية إلى عقارات محتفظ بها للبيع (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣)، قامت المجموعة بتحويل عقار بقيمة ١٤,٥ مليون درهم من عقارات محتفظ بها للبيع إلى عقارات استثمارية و ٢٢,٤ من العقارات الاستثمارية إلى العقارات المحتفظ بها للبيع - راجع الإيضاحين ١٠ و ١١. ليس للمعاملات المذكورة أعلاه أي تأثير على بيان التدفقات النقدية الموحد للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣٠. التقديرات المحاسبية الرئيسية والأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

المعطيات غير الجديرة بالملاحظة المستخدمة في قياس القيمة العادلة

الموجودات والمطلوبات المالية

تقوم إدارة الاستثمار بشكل مستمر بمراقبة استثماراتها من خلال عمليات التقييم الخاصة بها، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من قبل مدير الصندوق. وبناءً على طبيعة الموجودات ذات الصلة، يتم استخدام الأساليب الكمية مثل القيمة المتبقية، أو التدفقات النقدية المخصومة / تحليل السيناريو، أو القيمة السوقية المقارنة. ويتم أيضاً استخدام الأساليب النوعية التي تتضمن التوقعات السوقية والاقتصادية.

الموجودات غير المالية

القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية هي القيمة العادلة للعقارات كما يحددها مئمن مستقل يتمتع بمؤهل مهني مناسب معترف به وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه ويتم مراجعته من قبل مجلس الإدارة. يوفر خبير التقييم العقاري القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية للمجموعة والمحفظة سنوياً.

يوضح الجدول التالي طريقة التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، بالإضافة إلى المدخلات الجوهرية المستخدمة غير الجديرة بالملاحظة. اتخذت المجموعة أعلى وأفضل استخدام للقيم العادلة لقياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

أسلوب التقييم	المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة	الترابط بين المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة والقيمة العادلة
طريقة الاستثمار	معدل نمو الإيجارات المتوقع في السوق معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر العقار بالتملك الحر حالة العقار / أدونات التخطيط	ارتفاع / انخفاض القيمة العادلة المقدرة عند ارتفاع أو انخفاض معدل نمو الإيجارات المتوقع في السوق انخفاض / ارتفاع معدلات الخصم المعدلة حسب المخاطر يخضع العقار لأي إشعارات قانونية سلبية / أحكام
طريقة المقارنة	تنطوي طريقة المقارنة على فحص وتحليل معاملات / بيانات السوق الحديثة وإجراء تسويات على هذه البيانات مع الأخذ بالاعتبار الفروق الخاصة بالموقع ومساحة المبنى ونوع الإشغال والتشطيب وتاريخ البيع والواجهة والخصائص الفردية الأخرى.	ترتفع / تنخفض القيمة العادلة المقدرة إذا اختلفت معطيات طريقة المقارنة.

تأثير المعطيات غير الجديرة بالملاحظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من أن المجموعة تعتقد أن تقديراتها المتعلقة بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فإن استخدام منهجيات أو افتراضات مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. وفيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى الثالث، فإن أي تغيير بنسبة ١٠% في افتراض أو أكثر سيكون له التأثير التالي:

التأثير على الأرباح أو الخسائر		التأثير على الدخل الشامل الآخر		
إيجابي	سلبي	إيجابي	سلبي	
٣٥٢,١٢٦	(٣٥٢,١٢٦)	٦٨,٧١٦	(٦٨,٧١٦)	للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٣١٥,٢٥٤	(٣١٥,٢٥٤)	٣٠,٨٦٧	(٣٠,٨٦٧)	للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣٠. التقديرات المحاسبية الرئيسية والأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية (تابع)

الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي القيم العادلة للأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة (التكلفة المطفأة)، كما يقدم تحليلاً لها حسب المستوى في تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	مجموع القيمة العادلة	مجموع القيمة الدفترية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
الموجودات المالية				
٣,٠٠٢,٥٥٦	-	-	٣,٠٠٢,٥٥٦	٣,٠٠٢,٥٥٦
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية				
-	١٤,١٠٦,٢٧٧	-	١٤,١٠٦,٢٧٧	١٤,١٠٦,٢٧٧
مراجعات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية				
٩,٧٠٤,٣٣٢	٣,٣٨٦,٩٦٥	-	١٣,٠٩١,٢٩٧	١٣,١٧٢,٦٨٤
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة				
-	-	٣٧,٦٨٧,٠٢٦	٣٧,٦٨٧,٠٢٦	٣٧,٦٨٧,٠٢٦
استثمارات في التمويل الإسلامي				
-	-	١,٢٢٦,٦٠٧	١,٢٢٦,٦٠٧	١,٢٢٦,٦٠٧
قبولات وموجودات أخرى				
١٢,٧٠٦,٨٨٨	١٧,٤٩٣,٢٤٢	٣٨,٩١٣,٦٣٣	٦٩,١١٣,٧٦٣	٦٩,١٩٥,١٥٠
المجموع				
المطلوبات المالية				
-	-	٥١,٧٥٨,٤٤٤	٥١,٧٥٨,٤٤٤	٥١,٧٥٨,٤٤٤
ودائع العملاء				
-	١٢,٨٥٠,٣٣٠	-	١٢,٨٥٠,٣٣٠	١٢,٨٥٠,٣٣٠
مبالغ مستحقة إلى البنوك				
٣,٦٥٩,٩٤٩	-	-	٣,٦٥٩,٩٤٩	٣,٦٥٩,٩٤٩
صكوك مستحقة الدفع				
-	٤٢,٠٠٩	٢,١٥٠,٣٦٢	٢,١٩٢,٣٧١	٢,١٩٢,٣٧١
قبولات ومطلوبات أخرى				
٣,٦٥٩,٩٤٩	١٢,٨٩٢,٣٣٩	٥٣,٩٠٨,٨٠٦	٧٠,٤٦١,٠٩٤	٧٠,٤٦١,٠٩٤
المجموع				
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
الموجودات المالية				
٣,٤٣٦,٦١٢	-	-	٣,٤٣٦,٦١٢	٣,٤٣٦,٦١٢
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية				
-	١٠,٢٤٠,٦٦٤	-	١٠,٢٤٠,٦٦٤	١٠,٢٤٠,٦٦٤
مراجعات وترتيبات وكالة مع مؤسسات مالية				
٦,٢٢٣,٣٢٣	٣,٤٣٠,٤٠٧	-	٩,٦٥٣,٧٣٠	٩,٥٨٢,٢٩٢
استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة				
-	-	٣٣,٠٣٠,٤٣٤	٣٣,٠٣٠,٤٣٤	٣٣,٠٣٠,٤٣٤
استثمارات في التمويل الإسلامي				
-	-	١,٢٣٦,٢٤٥	١,٢٣٦,٢٤٥	١,٢٣٦,٢٤٥
قبولات وموجودات أخرى				
٩,٦٥٩,٩٣٥	١٣,٦٧١,٠٧١	٣٤,٢٦٦,٦٧٩	٥٧,٥٩٧,٦٨٥	٥٧,٥٢٦,٢٤٧
المجموع				
المطلوبات المالية				
-	-	٤٥,٢٠٦,٥٧٤	٤٥,٢٠٦,٥٧٤	٤٥,٢٠٦,٥٧٤
ودائع العملاء				
-	٩,٠٥٣,٩٣٢	-	٩,٠٥٣,٩٣٢	٩,٠٥٣,٩٣٢
مبالغ مستحقة إلى البنوك				
١,٨٣٤,٨٦٩	-	-	١,٨٣٤,٨٦٩	١,٨٣٤,٨٦٩
صكوك مستحقة الدفع				
-	-	١,٢٧٥,٠٦١	١,٢٧٥,٠٦١	١,٢٧٥,٠٦١
قبولات ومطلوبات أخرى				
١,٨٣٤,٨٦٩	٩,٠٥٣,٩٣٢	٤٦,٤٨١,٦٣٥	٥٧,٣٧٠,٤٣٦	٥٧,٣٧٠,٤٣٦
المجموع				

٣١. تقارير القطاعات

تتحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل صنّاع القرارات الرئيسيين حول الأمور التشغيلية للمجموعة بهدف تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه.

تتألف أنشطة المجموعة من قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

أ. الشركات والحكومة

يقدم المصرف من خلال هذا القطاع مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية للشركات، والمؤسسات، والدوائر الحكومية. ويشتمل ذلك على الأفراد من أصحاب الثروات الضخمة.

ب. الأفراد

يقدم المصرف من خلال هذا القطاع مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الإسلامية للعملاء من الأفراد.

ج. الاستثمار والخزينة

يشتمل هذا القطاع بشكل رئيسي على معاملات الوكالة مع المؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات في الأوراق المالية والاستثمارات العقارية والعقارات المحتفظ بها لغرض البيع والصكوك المصدرة والأنشطة الأخرى في سوق المال.

د. الضيافة والوساطة والعقارات

يقوم المصرف من خلال شركاته التابعة، شركة الشارقة الوطنية للفنادق وشركة الشارقة الإسلامي للخدمات المالية وشركة أساس، بتقديم خدمات الضيافة والوساطة والعقارات على التوالي.

٣١. تقارير القطاعات (تابع)

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

الشركات والحكومة	الأفراد	الاستثمار والخزينة	الضيافة والوساطة والعقارات	المجموع
١,٧٨٩,٢٢٨	٤١٧,٧٤١	١,٤٩٣,٨١٠	٢٤,٢٩١	٣,٧٢٥,٠٧٠
(١,٣٧٥,٦٠٢)	(١٩٠,٦٨٩)	(٦٤٨,٨٨٨)	-	(٢,٢١٥,١٧٩)
٤١٣,٦٢٦	٢٢٧,٠٥٢	٨٤٤,٩٢٢	٢٤,٢٩١	١,٥٠٩,٨٩١
١٧٤,٤٦٥	٧٣,٢١٣	٧٤,٩٦٣	١٧٦,٨٦٢	٤٩٩,٥٠٣
(٤١,٧٠٦)	(٢٣,١٧٤)	(٣٤,٢٧٣)	-	(٩٩,١٥٣)
١٣٢,٧٥٩	٥٠,٠٣٩	٤٠,٦٩٠	١٧٦,٨٦٢	٤٠٠,٣٥٠
-	-	٨٥,٠٧٦	-	٨٥,٠٧٦
٤٧,٢٧٣	٦,١٣٤	١١,٣٤٣	(٢,١٧٦)	٦٢,٥٧٤
-	-	٩٤٨	١٢٢,٣٠٤	١٢٣,٢٥٢
٥٩٣,٦٥٨	٢٨٣,٢٢٥	٩٨٢,٩٧٩	٣٢١,٢٨١	٢,١٨١,١٤٣
-	-	-	(٦١,٥٥٢)	(٦١,٥٥٢)
-	-	-	-	(٧١٧,٥٦١)
٥٩٣,٦٥٨	٢٨٣,٢٢٥	٩٨٢,٩٧٩	٢٥٩,٧٢٩	١,٤٠٢,٠٣٠
(١٩٦,٢٤٢)	(٣١,٦٠٤)	١٧,٨٢٤	(٢١٠)	(٢١٠,٤١٤)
-	-	-	(٤٢,٧٧٢)	(٤٢,٧٧٢)
٣٩٧,٢٣٤	٢٥١,٦٢١	١,٠٠٠,٨٠٣	٢١٦,٧٤٧	١,١٤٨,٨٤٤
-	-	-	-	(١٠٠,٩٥٩)
٣٩٧,٢٣٤	٢٥١,٦٢١	١,٠٠٠,٨٠٣	٢١٦,٧٤٧	١,٠٤٧,٨٨٥

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

إيرادات من استثمارات في تمويلات إسلامية وصكوك

توزيعات على المودعين وحاملي الصكوك

صافي الإيرادات من المنتجات التمويلية والاستثمارية

إيرادات الرسوم والعمولات

مصرفات الرسوم والعمولات

صافي إيرادات الرسوم والعمولات

إيرادات الاستثمار

إيرادات الصرف الأجنبي

إيرادات أخرى

مجموع الإيرادات التشغيلية

مصرفات عمومية وإدارية

مصرفات عمومية وإدارية - غير موزعة

صافي الإيرادات التشغيلية قبل الانخفاض في القيمة وإعادة التقييم

ناقصاً: الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - صافية من المبالغ المستردة

إعادة تقييم الاستثمارات العقارية

أرباح السنة قبل الضريبة

الضريبة

أرباح السنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

بيان المركز المالي الموحد

الموجودات

موجودات القطاع

موجودات غير موزعة

مجموع الموجودات

المطلوبات

مطلوبات القطاع

مطلوبات غير موزعة

مجموع المطلوبات

٣٢,٤٤٢,٧٦٤	٥,٤٩٩,٦١٧	٣٨,٠٩٣,١٩٢	١,٧٥٨,٣٠٥	٧٧,٧٩٣,٨٧٨
-	-	-	-	١,٤١٦,٤٣٨
٣٢,٤٤٢,٧٦٤	٥,٤٩٩,٦١٧	٣٨,٠٩٣,١٩٢	١,٧٥٨,٣٠٥	٧٩,٢١٠,٣١٦
٤٣,٤٧٥,٦٣٧	٩,٢٨٥,٣٧٩	١٦,٩٨٣,٥٠٤	٤٨٠,٥٥٠	٧٠,٢٢٥,٠٧٠
-	-	-	-	٦٨١,٩٤٧
٤٣,٤٧٥,٦٣٧	٩,٢٨٥,٣٧٩	١٦,٩٨٣,٥٠٤	٤٨٠,٥٥٠	٧٠,٩٠٧,٠١٧

٣١. تقارير القطاعات (تابع)

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

الشركات والحكومة	الأفراد	الاستثمار والخزينة	الضريبة والوساطة والعقارات	المجموع
١,٥٦٣,١٩٤	٣٩٥,٣٧٦	١,١٣٠,٣٣٩	-	٣,٠٨٨,٩٠٩
(١,١١٣,٦٢٤)	(١٢١,٩٨٤)	(٤٠٠,٣٣٦)	-	(١,٦٣٥,٩٤٤)
٤٤٩,٥٧٠	٢٧٣,٣٩٢	٧٣٠,٠٠٣	-	١,٤٥٢,٩٦٥
١٤٢,٢٦١	٧١,٩٨٧	٤٣,٦٢٨	٩٥,١٨١	٣٥٣,٠٥٧
(٣٣,٢٠٤)	(٢١,٢٢٤)	(٢٣,١١٥)	-	(٧٧,٥٤٣)
١٠٩,٠٥٧	٥٠,٧٦٣	٢٠,٥١٣	٩٥,١٨١	٢٧٥,٥١٤
-	-	٧٥,٢٢٩	-	٧٥,٢٢٩
٣٤,٤٢٩	١٠,٧٥٥	١٠,٣١٧	٨,١٧١	٦٣,٦٧٢
-	-	٣٢٢	١٠٧,٣٢٠	١٠٧,٦٤٢
٥٩٣,٠٥٦	٣٣٤,٩١٠	٨٣٦,٣٨٤	٢١٠,٦٧٢	١,٩٧٥,٠٢٢
-	-	-	(٥٧,٢٣٣)	(٥٧,٢٣٣)
-	-	-	-	(٦٣٧,٢٢١)
٥٩٣,٠٥٦	٣٣٤,٩١٠	٨٣٦,٣٨٤	١٥٣,٤٣٩	١,٢٨٠,٥٦٨
(١٩٧,٣٣٣)	١١,١٢٦	(٣٣,٨٠٠)	(٦٠١)	(٢٢٠,٦٠٨)
-	-	-	(٢١٨,٤٢٠)	(٢١٨,٤٢٠)
٣٩٥,٧٢٣	٣٤٦,٠٣٦	٨٠٢,٥٨٤	(٦٥,٥٨٢)	٨٤١,٥٤٠

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

إيرادات من استثمارات في تمويل إسلامية وصكوك

توزيعات على المودعين وحاملي الصكوك

صافي الإيرادات من المنتجات التمويلية والاستثمارية

إيرادات الرسوم والعمولات

مصرفات الرسوم والعمولات

صافي إيرادات الرسوم والعمولات

إيرادات الاستثمار

إيرادات الصرف الأجنبي

إيرادات أخرى

مجموع الإيرادات التشغيلية

مصرفات عمومية وإدارية

مصرفات عمومية وإدارية - غير موزعة

صافي الإيرادات التشغيلية قبل الانخفاض في القيمة وإعادة التقييم

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - صافية من المبالغ المستردة

خسائر إعادة تقييم الاستثمارات العقارية

أرباح السنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بيان المركز المالي الموحد

الموجودات

موجودات القطاع

موجودات غير موزعة

مجموع الموجودات

المطلوبات

مطلوبات القطاع

مطلوبات غير موزعة

مجموع المطلوبات

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣١. تقارير القطاعات (تابع)

التحليل الجغرافي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤							
المجموع	أخرى	آسيا	أوروبا	الولايات المتحدة الأمريكية	أمريكا الشمالية	دول عربية أخرى	دول مجلس التعاون الخليجي
الموجودات							
٣,٠٠٢,٥٥٦	-	٤,٣٥٢	٤٢,٦٧١	٥٠,٣٨٨	٣,٣٧٢	١,٣٩٠	٢,٩٠٠,٣٨٣
١٤,١٠٦,٢٧٧	-	٤٥٩,١٢٥	-	-	-	-	١٣,٦٤٧,١٥٢
٤,٥٩٧,٧٤١	-	٨٢٧,١٢٥	-	-	-	-	٣,٧٧٠,٦١٦
١٣,١٧٢,٦٨٤	-	٨٣٠,٦٣٨	-	-	-	-	١٢,٣٤٢,٠٤٦
٣٧,٦٨٧,٠٢٦	-	٥٢٢,١٠١	-	١٨١	-	٧٦٦,٧٦٧	٣٦,٣٩٧,٩٧٧
٢٣٩,٤٩٨	-	-	-	-	-	-	٢٣٩,٤٩٨
٢,٩٦٤,٧١١	-	-	-	-	-	-	٢,٩٦٤,٧١١
٧٩٣,٤٣٨	-	-	-	-	-	-	٧٩٣,٤٣٨
١,٦٨٧,٣١٥	-	٥٤,٤١٠	١,٦٥٦	٢٣٠	٤٥,٩١٣	٧,٢٦٢	١,٥٧٧,٨٤٤
٦٣,٠٠١	-	-	-	-	-	-	٦٣,٠٠١
٨٩٦,٠٦٩	-	-	-	-	-	-	٨٩٦,٠٦٩
٧٩,٢١٠,٣١٦	-	٢,٦٩٧,٧٥١	٤٤,٣٢٧	٥٠,٧٩٩	٤٩,٢٨٥	٧٧٥,٤١٩	٧٥,٥٩٢,٧٣٥
مجموع الموجودات							
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين							
٥١,٧٥٨,٤٤٤	٣,٨١٨	٢١,٢٨٩	١٠٣,٠٤٥	٩,٦٦٠	٩,٨٠٢	٣٠,٢٤٥	٥١,٥٨٠,٥٨٥
١٢,٨٥٠,٣٣٠	٢١٣	١٠١,٢١٩	١,٩٣١,٨٨٣	-	-	٢٣٣,٢٣٦	١٠,٥٨٣,٧٧٩
٣,٦٥٩,٩٤٩	-	-	-	-	-	-	٣,٦٥٩,٩٤٩
٢٤٠,٣٧٠	-	-	-	-	-	-	٢٤٠,٣٧٠
٢,٣٩٧,٩٢٤	٣٠	٣٧٧	٦,٧٧١	١٧	٤٨,٨٥٢	١,٣١٣	٢,٣٤٠,٥٦٤
٨,٣٠٣,٢٩٩	-	-	-	-	-	-	٨,٣٠٣,٢٩٩
٧٩,٢١٠,٣١٦	٤,٠٦١	١٢٢,٨٨٥	٢,٠٤١,٦٩٩	٩,٦٧٧	٥٨,٦٥٤	٢٦٤,٧٩٤	٧٦,٧٠٨,٥٤٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين							
٤,٤٨٢,٣٨١	-	-	٢,٢٥١	-	-	٢٧٥,٤٧٥	٤,٢٠٤,٦٥٥
مطلوبات طارئة							

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣١. تقارير القطاعات (تابع)

التحليل الجغرافي (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣							
دول مجلس التعاون الخليجي	دول عربية أخرى	أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	آسيا	أخرى	المجموع
الموجودات							
٢,٥٥١,٥٠٠	١,٣٦٤	٣,٧٤٩	٦٩٠,٣٠٦	١٥٨,٩٨٤	٣٠,٧٠٩	-	٣,٤٣٦,٦١٢
٩,٥٩٧,٨٨٩	١١٠,١٩٠	-	-	١٨٣,٦٥٠	٣٤٨,٩٣٥	-	١٠,٢٤٠,٦٦٤
٣,٠٧٥,٩٣٤	-	-	-	-	٨٨٥,٨٠٥	-	٣,٩٦١,٧٣٩
٨,٦٦٩,٩٨٠	١٣٨,١٦١	-	-	-	٧٧٤,١٥١	-	٩,٥٨٢,٢٩٢
٣٢,٦٦٢,٩٩٥	٣٢٢,٩١٨	٩٢٨	٧٣	٢,٨٧٧	٤٠,٦٤٣	-	٣٣,٠٣٠,٤٣٤
٢٠٩,١٣٥	-	-	-	-	-	-	٢٠٩,١٣٥
٢,٨٢٢,٩٩١	-	-	-	-	-	-	٢,٨٢٢,٩٩١
٥٢٦,٢١٥	-	-	-	-	-	-	٥٢٦,٢١٥
١,٠١١,٢٠٧	١٥,١٠٦	٤٥,٩١٣	٦٥	٥,٣٤٥	٣٩,٦٥٦	-	١,١١٧,٢٩٢
٦١,٦٦٤	-	-	-	-	-	-	٦١,٦٦٤
٨٨٩,٩٤٣	-	-	-	-	-	-	٨٨٩,٩٤٣
٦٢,٠٧٩,٤٥٣	٥٨٧,٧٣٩	٥٠,٥٩٠	٦٩٠,٤٤٤	٣٥٠,٨٥٦	٢,١١٩,٨٩٩	-	٦٥,٨٧٨,٩٨١
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين							
٤٥,٠٩٨,٣١٢	٢٧,٣٥٨	٩,٥٨٧	٩,٣٧٢	٣٦,١٠٨	٢٠,٤٩٢	٥,٣٤٥	٤٥,٢٠٦,٥٧٤
٧,٤٧٣,٢٠٦	٧٣,٤٦٠	-	-	١,٤٠٧,٩٣١	٩٩,٣٣٥	-	٩,٠٥٣,٩٣٢
١,٨٣٤,٨٦٩	-	-	-	-	-	-	١,٨٣٤,٨٦٩
٢٠٩,٦٠٣	-	-	-	-	-	-	٢٠٩,٦٠٣
١,٤٤٧,٣١١	٧٩٢	١,٢١٢	١٧	٧,٧٣٩	٢٦٣	١	١,٤٥٧,٣٣٥
٨,١١٦,٦٦٨	-	-	-	-	-	-	٨,١١٦,٦٦٨
٦٤,١٧٩,٩٦٩	١٠١,٦١٠	١٠,٧٩٩	٩,٣٨٩	١,٤٥١,٧٧٨	١٢٠,٠٩٠	٥,٣٤٦	٦٥,٨٧٨,٩٨١
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين							
٣,٠٧٧,١٧٦	-	-	-	٥١	-	-	٣,٠٧٧,٢٢٧
مطلوبات طارئة							

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣٢. مطلوبات طارئة والتزامات

يقوم المصرف بتقديم ضمانات مالية واعتمادات مستندية لتلبية احتياجات عملاء المصرف. وهذه الاتفاقيات لها حدود وتواريخ انتهاء ثابتة وهي غير مركزة في أي فترة. تمثل مبالغ الضمانات أقصى خسائر محاسبية يمكن الاعتراف بها بتاريخ التقرير في حال أخفقت الأطراف المقابلة بشكل كامل في الالتزام بما هو متعاقد عليه. تحمل هذه المطلوبات الطارئة مخاطر انتمائية خارج الميزانية العمومية حيث يتم فقط الاعتراف بالرسوم والاستحقاقات الخاصة بالخسائر المحتملة في بيان المركز المالي حتى يتم الوفاء بهذه الالتزامات أو انتهاءها. وتنتهي العديد من الالتزامات الطارئة دون أن يتم تقديمها سواء بشكل كلي أو جزئي، ولذلك فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

كما في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
٣٤٦,١٢٦	٥٥١,٠١٨
١٢٧	٣٨,٦٢٤
٣٤٦,٢٥٣	٥٨٩,٦٤٢

(أ) اعتمادات مستندية - حسب القطاع:
الشركات
الحكومة

(ب) خطابات ضمان حسب القطاع:
البنوك
الشركات
الحكومة
الأفراد ذوي الموجودات الضخمة
المؤسسات المالية غير المصرفية
الأفراد

١٣٣,٤٨٢	٤٤٧,٩٤٢
٢,٢٢٥,٠٨١	٣,٠١١,٥٠١
١٤,٧٠٥	١٤,٨٠٥
١٦,٧٧٧	٩١,٥٦٧
٣٣٢,٠٦٨	٣١١,٠٦٨
٨,٨٦١	١٥,٨٥٦
٢,٧٣٠,٩٧٤	٣,٨٩٢,٧٣٩

(ج) التزامات
ممتلكات ومعدات والموجودات غير الملموسة
التزامات عقارية أخرى
التزامات أخرى بتمديد الإئتمان - غير قابلة للإلغاء

١٩,٤٥٢	٢٠,١٠٣
٣٤٧,٠٧٥	٢٧٧,١٣٤
٥٣٩,٦٠٦	١,٣٣٥,١٥٠
٩٠٦,١٣٣	١,٦٣٢,٣٨٧

اشتملت خطابات الضمان الصادرة على ضمانات مالية بقيمة ٥٠ مليون درهم و ٥ مليون درهم (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٠ مليون درهم و ٥ مليون درهم) لصالح دائرة التنمية الاقتصادية ودائرة التسجيل العقاري عن رخصة تأجير وإدارة العقارات لشركة أساس العقارية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم إصدار ضمان مالي بقيمة ٢٣٠ مليون درهم يتألف من مبلغ ١٠٠ مليون درهم، ومبلغ ١٠٠ مليون درهم لسوق دبي المالي، ومبلغ ٣٠ مليون درهم لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن ممارسة عمليات الوساطة لشركة الشارقة الإسلامي للخدمات المالية (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: تم إصدار ضمان مالي بقيمة ٢٣٠ مليون درهم يتألف من مبلغ ١٠٠ مليون درهم لسوق أبوظبي للأوراق المالية، ومبلغ ١٠٠ مليون درهم لسوق دبي المالي، ومبلغ ٣٠ مليون درهم لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن ممارسة عمليات الوساطة لشركة الشارقة الإسلامي للخدمات المالية).

(د) أخرى

يبلغ إجمالي صافي قيمة الموجودات للصناديق المدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ٢,٧١٠.٢ مليون درهم (٣١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢,١٧٢ مليون درهم).

تتلقى المجموعة دعاوى قانونية ناتجة عن سير الأعمال المعتاد. اعتباراً من تاريخ التقرير، قامت المجموعة بتقييم هذه الدعاوى وتعتبرها غير مادية، سواء بشكل فردي أو إجمالي. حيثما كان ذلك مناسباً، قامت المجموعة بالاعتراف بمخصص للالتزامات عندما كان من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقاً للموارد الاقتصادية التي تتضمن منافع اقتصادية، ولذي يمكن تقديم تقدير موثوق به للالتزام. تسعى المجموعة للامتنال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، لكنها قد تكون عرضة لإجراءات تنظيمية وتحقيقات من وقت لآخر، والنتائج التي غالباً ما يصعب التنبؤ بها ويمكن أن تكون مادية.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣٢. مطلوبات طارئة والتزامات (تابع)

يتم بيان التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لإجمالي القيمة الدفترية للاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومخصص الخسائر (الخسائر الائتمانية المتوقعة) أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع	
إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٩٤٨,٦٥٣	٢,٣٨٤	٨,٢٦٥	٦٦١	١,٠٣٤	٦٣	٩٥٧,٩٥٢	٣,١٠٨
-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٠,٥٢٨)	(١٣٠)	٢٠,٥٢٨	١٣٠	-	-	-	-
-	-	(٣١)	-	٣١	-	-	-
٥٤٠,٧٠٨	-	١٠,٣٣٥	-	(١,٠٠٣)	-	٥٥٠,٠٤٠	-
-	٤,٩٢٦	-	٢٠٤	-	(٦٣)	-	٥,٠٦٧
١,٤٦٨,٨٣٣	٧,١٨٠	٣٩,٠٩٧	٩٩٥	٦٢	-	١,٥٠٧,٩٩٢	٨,١٧٥

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤

تحويل إلى المرحلة الأولى
تحويل إلى المرحلة الثانية
تحويل إلى المرحلة الثالثة
صافي حركة إجمالي القيمة الدفترية
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع	
إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	الخسائر الائتمانية المتوقعة
٨٢٦,٠٦٦	١,٣٨٦	٨,١٦٨	٤٩٦	٩١	٦٠	٨٣٤,٣٢٥	١,٩٤٢
٢٥	-	(٢٥)	-	-	-	-	-
(٧٢٥)	(٨)	٧٢٥	٣	-	٥	-	-
(٢,٢٢٧)	-	-	(٢)	٢,٢٢٧	٢	-	-
١٢٥,٥١٤	-	(٦٠٣)	-	(١,٢٨٤)	-	١٢٣,٦٢٧	-
-	١,٠٠٦	-	١٦٤	-	(٤)	-	١,١٦٦
٩٤٨,٦٥٣	٢,٣٨٤	٨,٢٦٥	٦٦١	١,٠٣٤	٦٣	٩٥٧,٩٥٢	٣,١٠٨

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣

تحويل إلى المرحلة الأولى
تحويل إلى المرحلة الثانية
تحويل إلى المرحلة الثالثة
صافي حركة إجمالي القيمة الدفترية
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ولغرض الحركة أعلاه ، تم النظر فقط في الضمانات المالية وخطابات الاعتماد.

٣.٣ الأطراف ذات العلاقة

تقوم المجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية بإبرام معاملات متنوعة مع شركات وكبار موظفي الإدارة الذين يندرجون ضمن تعريف الأطراف ذات العلاقة المحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤. يتمثل كبار موظفي الإدارة في هؤلاء الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة المجموعة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك أي من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أو غير التنفيذيين لدى المجموعة. تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة أرصدة مستحقة من/ إلى المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة لكبار المساهمين. يتم تنفيذ معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً لشروط متفق عليها بين الأطراف المعنية، والتي ترى الإدارة أنها لا تختلف بشكل كبير عن الشروط التي يمكن الحصول عليها من أطراف أخرى. في تاريخ التقرير، تتضمن هذه الأرصدة الهامة ما يلي:

بيان المركز المالي الموجز الموحد المرحلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	موظفو الإدارة الرئيسيون	المساهمون الرئيسيون	أطراف أخرى ذات علاقة	المجموع
الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة	-	٦٠٦,٤٦٧	-	٦٠٦,٤٦٧
الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة	-	٧٨٠,٣٢٩	-	٧٨٠,٣٢٩
استثمارات في التمويل الإسلامي ودائع العملاء	٥٥٤,٧٤٧	٣,٣٧٦,٤٦٢	٥,٩١٧,٤٧٠	٩,٨٤٨,٦٧٩
المطلوبات الطارئة	(٣٢٥,٩٢٥)	(٣,١٩٨,٦٨٥)	(٤,٤٨٧,٣٤٢)	(٨,٠١١,٩٥٢)
	-	١٠٠	٢٥٦,٣٦٧	٢٥٦,٤٦٧
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة	-	٦٠٢,٥٧٤	-	٦٠٢,٥٧٤
الاستثمارات في الأوراق المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة	-	٩٦٣,٩٧٩	-	٩٦٣,٩٧٩
استثمارات في التمويل الإسلامي ودائع العملاء	٤٤١,٦٧٢	٤,٢٣٩,٦٣٨	٥,٧٧٨,٤٩٦	١٠,٤٥٩,٨٠٦
المطلوبات الطارئة	(٢٢٤,١٧٩)	(٣,٨٩٠,٠٦٩)	(٣,٥٢١,٢٦٠)	(٧,٦٣٥,٥٠٨)
	-	٣,١٤٢	١٦٤,١٢٣	١٦٧,٢٦٥
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
إيرادات من التمويل الإسلامي وصكوك حصة المودعين من الأرباح إيرادات الرسوم والعمولات	١٦,٧٦٠	٢٦٩,٩٨٥	٤٣٢,٨٩٢	٧١٩,٦٣٧
	(٣,٧٥٤)	(١,٥٥,٧٢٥)	(١١٨,٠١٤)	(٢٧٧,٤٩٣)
	-	-	١,٨٥٦	١,٨٥٦
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
إيرادات من التمويل الإسلامي وصكوك	١٥,٢٥٤	٢٦١,٦٦٩	٣٩٥,٠٣٤	٦٧١,٩٥٧
حصة المودعين من الأرباح إيرادات الرسوم والعمولات	(٣,٦٣٠)	(٢٠٢,٨٤٦)	(٩٢,٩٥١)	(٢٩٩,٤٢٧)
	-	-	١,٣٥٩	١,٣٥٩

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تشمل تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين الرواتب والامتيازات الأخرى قصيرة الأجل البالغة ٢٧ مليون درهم وتعويضات نهاية الخدمة البالغة ١,٧ مليون درهم على التوالي (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٥,٤ مليون درهم و ١,٨ مليون درهم على التوالي).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، ليس لدى المجموعة أي أرصدة مع أطراف ذات علاقة مصنفة في إطار المرحلة ٣.

الجهة المسيطرة النهائية على البنك هي حكومة الشارقة. يتكون المساهمون الرئيسيون في البنك من كيانات مملوكة بالكامل لحكومة الشارقة، وهي شركة الشارقة لإدارة الأصول ش.م.م وصندوق الشارقة للضمان الاجتماعي، اللذان يمتلكان ٢٨,٤٦% و ١٠,١٢% من رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بالإضافة إلى بيت التمويل الكويتي الذي كان يمتلك حتى ١٨,١٨% من أسهم البنك حتى ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: تشمل المساهمين الرئيسيين شركة الشارقة لإدارة الأصول ش.م.م، بيت التمويل الكويتي وصندوق الشارقة للضمان الاجتماعي الذين يمتلكون ٢٨,٤٦% و ١٨,١٨% و ٩,٠٩% من رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل على التوالي).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، طبقت المجموعة الإعفاء الوارد في المعيار المحاسبي الدولي ٢٤ "إفصاحات الأطراف ذات العلاقة" الذي يسمح بعرض إفصاحات الأطراف ذات العلاقة المخفضة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف الحكومية ذات العلاقة. تتم هذه المعاملات (التي تتألف أساساً من نفقات المرافق ونفقات البريد السريع، وما إلى ذلك) في السياق الاعتيادي للأعمال، بشروط مماثلة لتلك الخاصة بالكيانات الأخرى غير المرتبطة بالحكومة والتي ليست ذات أهمية فردية أو جماعية. وقد وضعت المجموعة سياسات الشراء واستراتيجية التسعير وآلية الموافقة على المشتريات والإيرادات والتي تتسم بالاستقلالية سواء كانت الأطراف المقابلة ذات العلاقة هي جهات حكومية أم لا.

٣٤. مساهمات اجتماعية

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قدم المصرف مساهمات اجتماعية بمبلغ ٦٦ مليون درهم (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٩٠,٤ مليون درهم) من صندوق الزكاة. يتم احتساب المبالغ الخاصة بصندوق الزكاة وفقاً للإيضاح ٣(ن).

قدم المصرف أيضاً خلال السنة مساهمة اجتماعية بمبلغ ١٥,٨ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤,٥ مليون درهم) كتبرعات خيرية. تتمثل هذه التبرعات الخيرية في المبالغ التي تم تحصيلها من عملاء المصرف كما هو محدد ومعتمد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

كما قدم المصرف مساهمات اجتماعية بمبلغ ١٦,٣ مليون درهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢,٣ مليون درهم) كرعابات لجامعات ومنظمات خدمية عامة أخرى.

٣٥. توزيعات الأرباح

خلال الاجتماع السنوي العام للمساهمين المنعقد في ١٨ فبراير ٢٠٢٤، تمت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع بقيمة ٣٢٣,٦ مليون درهم (٠,١ درهم لكل سهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (خلال الاجتماع السنوي العام للمساهمين المنعقد في ٢٦ فبراير ٢٠٢٣، تمت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع بقيمة ٣٠٨,٢ مليون درهم (٠,١ درهم لكل سهم) و ٥٪ أسهم منحة بقيمة ١٥٤,١ مليون درهم (سهم واحد لكل ٢٠ سهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

٣٦. الأدوات المالية الإسلامية المشتقة

تستخدم المجموعة مقايضات معدلات الأرباح للتحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض الموجودات المالية ذات المعدلات المتغيرة والمطلوبات المالية ذات المعدلات الثابتة، حيث يتم تصنيفها من قبل المجموعة كتحوطات للتدفق النقدي، وعليه تطبق المجموعة محاسبة التحوط للتدفق النقدي لتغطية اختلافات التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى حد كبير والتي تنسب إلى مخاطر معدلات الأرباح على الموجودات والمطلوبات المالية.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية الإسلامية المشتقة، والتي تعادل قيم السوق، جنباً إلى جنب مع القيم الإسمية التي تم تحليلها حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق. تتمثل القيمة الإسمية في قيمة الأصل الأساسي للمشتقات المالية الإسلامية أو السعر المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي يتم قياس التغيرات في قيمة المشتقات المالية الإسلامية بناءً عليه. تشير القيم الإسمية إلى حجم المعاملات المستحقة في نهاية العام ولا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

الأدوات المالية الإسلامية المشتقة - المحتفظ بها كتحوط للتدفق النقدي	بيان المركز المالي - أحد البنود	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	القيمة الإسمية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مطلوبات أخرى	-	٤٢,٠٠٩	٢,٠٩٣,٧٢٥
مقايضات معدلات الأرباح				
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	-	-	-
مقايضات معدلات الأرباح				
تواريخ استحقاق مقايضات معدلات الأرباح				
خلال ٣ أشهر		-	-	-
من ٣ أشهر إلى سنة واحدة		-	-	-
من سنة واحدة إلى ٥ سنوات		-	٧٣٤,٦٠٠	-
أكثر من ٥ سنوات		-	١,٣٥٩,١٢٥	-
		-	٢,٠٩٣,٧٢٥	-

حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، اعترف المصرف بخسائر قدرها ٤٢ مليون درهم على مقايضات معدلات الأرباح المذكورة أعلاه والتي تم الاعتراف بها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى نظراً لأن التحوطات سارية المفعول تماماً بسبب عدم وجود فرق بين الأصل أو المدة.

(العملة: آلاف الدراهم الإماراتية)

٣٧. الضرائب

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الضرائب على الشركات والأعمال ("قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة" أو "القانون") لفرض نظام اتحادي لضرائب الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. ينطبق قانون ضريبة الشركات على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣ (حيث تتماشى الفترة الضريبية عموماً مع الفترة المحاسبية المالية). بالنسبة للمجموعة، يتم احتساب الضرائب الحالية حسب الاقتضاء في البيانات المالية للفترة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤.

يحدد القرار رقم ١١٦ لسنة ٢٠٢٢ (الصادر في ديسمبر ٢٠٢٢ والذي يسري اعتباراً من ١٦ يناير ٢٠٢٣) أن الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم سيطبق عليه معدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٠٪، في حين يخضع الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم لمعدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٩٪. منذ نشر هذا القرار، تم إضافة عدد من قرارات مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة (القرارات) إلى قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. تقدم هذه القرارات والتوجيهات التفسيرية الأخرى لهيئة الضرائب الاتحادية تفاصيل هامة تتعلق بتفسير قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة ويجب تقييم تأثير قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على المجموعة. وينشر هذا القرار، سنعتبر أن قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم فرضه بشكل فعلي لأغراض المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - ضرائب الدخل، وأنه يجب تقييم تأثير قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على البيانات المالية المرحلية الموجزة الموحدة للمجموعة.

أجرت المجموعة تقييماً للتأثير المحتمل لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. بناءً على هذا التقييم، لم توجد فروقات مؤقتة هامة يجب مراعاتها عند تسجيل الضرائب المؤجلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبالتالي فإن تطبيق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة ليس له أي تأثير على بيان المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أو على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لاحقاً، قامت المجموعة باحتساب الضريبة الحالية والمؤجلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ 'ضرائب الدخل'. فيما يلي المكونات الرئيسية لمصروف ضريبة الدخل لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر

٢٠٢٣	٢٠٢٤
-	١٠٠,٩٥٩
-	-
-	-
-	١٠٠,٩٥٩

بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي الموجز الموحد

مصروفات / (إيرادات) الضريبة الحالية:

- مصروفات الضريبة الحالية

مصروفات / (إيرادات) الضريبة المؤجلة:

- المتعلقة بالفروق المؤقتة

- المتعلقة بإصدار قانون ضريبة الدخل على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

مصروف الضريبة للفترة المدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

مصروفات / (إيرادات) الضريبة الحالية:

- أرباح / (خسائر) غير محققة من إعادة تقييم استثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٢٥٤

مصروفات / (إيرادات) الضريبة المؤجلة:

- الأرباح غير المحققة من إعادة تقييم استثمارات في صكوك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٤,٦٥٣

- الخسارة غير المحققة على الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للتحوط ضد تدفقات النقدية

(٣,٧٨١)

مصروف الضريبة المسجل في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

١,١٢٦

تسوية المصروفات الضريبية والأرباح المحاسبية

الأرباح المحاسبية قبل الضريبة

٨٤١,٥٤٠

١,١٤٨,٨٤٤

معدل ضريبة الشركات النظامية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٩% (٢٠٢٣ : ٠%)

تأثير الإعفاء القياسي

١٠٣,٣٩٦

(٣٤)

مصروفات غير قابلة للخصم لأغراض ضريبية

(٤,٣٧٨)

معدل ضريبة الشركات النظامية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٩% (٢٠٢٣ : ٠%)

١,٩٧٥

وفقاً لمعدل ضريبة الدخل المطبق البالغ ٨,٧٩% (٢٠٢٣ : ٠%)

١٠٠,٩٥٩

٣٨. الضريبة المؤجلة

كما في ٣١ ديسمبر	
٢٠٢٣	٢٠٢٤
-	٤,٦٥٣
-	(٣,٧٨١)
	٨٧٢
-	-
-	٨٧٢
-	٨٧٢

استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة
تحوط التدفق النقدي - الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة
مطلوبات الضريبة المؤجلة

معترف بها في الأرباح أو الخسائر
معترف بها في الدخل الشامل الآخر
مطلوبات الضريبة المؤجلة

٣٩. أسهم الخزينة

(أ) إعادة شراء الأسهم

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أعاد المصرف شراء ١٦٧,٧ مليون سهم من أسهمه من بيت التمويل الكويتي، ما يمثل ٥,١٨٪ من إجمالي رأس مال المصرف المصدر والمدفوع، بعد موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومساهمي المصرف في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤ و ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤ على التوالي، وفقاً للمادة ٢٢١ من المرسوم بقانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم تصنيف الأسهم ضمن حقوق الملكية كأسهم خزينة بقيمة شراء ٢,٢ درهم للسهم الواحد. يعتزم المصرف استبعاد في هذه الأسهم وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

(ب) تعيين مزود السيولة

في تاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، قام المصرف بتعيين طرف خارجي من صناع السوق المرخصين في سوق أبوظبي للأوراق المالية لمدة ١٢ شهر. بموجب هذه الاتفاقية، سيوفر مزود السيولة سيولة معززة لأسهم المصرف المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية من خلال تقديم عروض شراء وبيع الأسهم وفقاً للإرشادات التي وضعها سوق أبوظبي للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز السيولة وبناء ثقة أقوى بين المستثمرين في أسهم المصرف المطروحة للتداول العام.

في تاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٤، قام المصرف بتحويل ٤٥ مليون درهم إلى مزود السيولة وفقاً لشروط الاتفاقية مع مزود السيولة. بدأ التداول بموجب هذه الاتفاقية في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كان مزود السيولة يحتفظ بعدد ٩,٨ مليون سهم من أسهم المصرف نيابة عنه، والتي تم تصنيفها ضمن حقوق الملكية كأسهم خزينة بالسعر الذي تم شراء الأسهم به من قبل مزود السيولة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كان مزود السيولة يحتفظ أيضاً بمبلغ غير مستخدم قدره ٢٠,٨ مليون درهم تم إدراجه ضمن النقد والأرصدة لدى المؤسسات المالية.

في نهاية مدة الاتفاقية مع مزود السيولة، سيكون لدى المصرف خيار إما تحويل الأسهم القائمة باسمه أو بيع أسهمه في السوق.

٤٠. أرقام المقارنة

كان يتم سابقاً تحميل "أتعاب مجلس الإدارة" ("الأتعاب") على "الأرباح المحتجزة" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، بينما يتم تحميلها حالياً على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. نتيجة لهذا التغيير، تمت إعادة تصنيف هذه الأتعاب في بيان المركز المالي الموحد. أدى تأثير هذا التغيير إلى انخفاض "الأرباح المحتجزة" كما في ١ يناير ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمبلغ ١٠ مليون درهم، بينما زادت "المطلوبات الأخرى" بمبلغ ١٠ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، فإن الأتعاب، التي كان يتم تحميلها سابقاً في حقوق الملكية، يتم تحميلها حالياً في الأرباح أو الخسائر. أدى ذلك إلى زيادة "المصروفات العمومية والإدارية" للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بمبلغ ١٠ ملايين درهم، مما أدى إلى انخفاض أرباح السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تمت إعادة بيان أرباح أو خسائر السنة السابقة على نحو يعكس هذا التغيير في المعالجة المحاسبية، مع إجراء تعديل مقابل لإعادة التصنيف من حقوق الملكية إلى المصروفات.

كما تأثر بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بعملية إعادة تصنيف أتعاب مجلس الإدارة من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. إن إعادة البيان تعكس انخفاض في الأرباح المحتجزة بسبب عكس الأتعاب من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. ونتيجة لذلك، تم إعادة بيان "الأرباح المحتجزة" اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بانخفاض قدره ١٠ ملايين درهم.

إن إعادة بيان أرقام السنوات السابقة ليس لها أي تأثير على بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

بخلاف التغييرات أعلاه، تمت إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة للسنة السابقة في هذه البيانات المالية الموحدة لتتوافق مع عرض السنة الحالية.

٤١. أحداث لاحقة

لم تكن هناك أحداث أخرى لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

٤٢. اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢٥. يحق لأعضاء مجلس الإدارة تعديل البيانات المالية الموحدة بعد إصدارها.